

السياسة الدولية والاستراتيجية

التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية

وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية

د. مـينا اسحـق طانيـوس بولـس



التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية

إعداد

د. مـــينا اسحـــق طانيـــوس بولـــس

الناشر

المكتب العربي للمعارف

اسم الكتاب : التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية
وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشـمالية
اسم المؤلف: د. مينا اسحق طانيوس بولس
رسوم الغلاف: محمد حمدي

الناشر
المكتب العربي للمعارف
٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس – مصر الجديدة – القاهرة
تليفون/ فاكس: ٢٦٤٢٣١١٠-٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣
بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى يناير ٢٠١٤

رقـم الإيداع : ٢٠١٣/١٥٠٩٧
الترقيم الدولي: I.S.B.N.978-977-276-655-0

التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية
وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية

تقديم

يشهد عالمنا العربي الآن موجة من موجات التحول الديمقراطي التي بدأت باندلاع الثورة في تونس في ٢٠١١م ثم ما لبث وأن انتقلت كما تنتقل النار في الهشيم إلى باقي بلدان الوطن العربي مثل: مصر- اليمن- ليبيا- وسوريا، وبالرغم من أنه يصعب الجزم في الوقت الراهن بمخرجات ونتائج عملية التحول تلك حيث شكل النظم السياسية الوليدة وطبيعة انتماءاتها وولائها وطبيعة السياسات الخارجية المنتهجة، ففي هذا السياق، فإنه يمكن الاستفادة بتجارب دول سابقة في عملية التحول الديمقراطي وما أفضت إليه من نتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإن كان لكل حالة سماتها الخاصة ونتائجها، وبصفة عامة فإن أغلب الدراسات والأدبيات التي تناولت قضية التحول الديمقراطي ركزت بالأساس على أثر التحول الديمقراطي داخليا من حيث شكل نظام الحكم والعلاقة بين المجتمع والدولة وطبيعة السياسات الداخلية المنتهجة، وأغفلت الكثير من هذه الدراسات أثر تلك العملية على السياسة الخارجية للنظم السياسية التي تتمخض بعد عملية التحول الديمقراطي من حيث آلياتها واستراتيجياتها ومضمونها ومدى فعاليتها.

هنا تأتي أهمية هذا الكتاب في محاولة جادة للاقتراب من أثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية للدول من خلال المضمون الذي يقدمه هذا الكتاب والذي يتناول التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية.

من هذا المنطلق قسم الباحث الكتاب إلى مقدمة ثم ثلاثة فصول فخاتمة.

في المقدمة، تناول الباحث فيها بصفة عامة الجدل الدائر حول علاقة النظم الديمقراطية بقضيتي السلم والحرب، ومدى كفاءة وفعالية السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية وعرض سريع وموجز للأحداث التي مرت بكوريا منذ تقسيمها مع نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م رغما عنها.

والفصل الأول من هذا الكتاب بعنوان " التحول الديمقراطي والسياسة الخارجية" وقد قسمه الباحث إلى مبحثين: الأول جاء بعنوان " عملية التحول الديمقراطي"، ويتناول فيه تعريف ومراحل وأسباب التحول الديمقراطي إلى جانب المؤشرات والنتائج التي تتمخض عنه، وعن "التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية" جاء المبحث الثاني وفيه تناول الباحث العلاقة التي تربط بين التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية.

وفي الفصل الثاني والذي جاء بعنوان " التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية" فقد قسمه الباحث إلى مبحثين. جاء الأول بعنوان " النظام السياسي الكوري منذ انتهاء الاحتلال الياباني حتى بداية التحول الديمقراطي ١٩٨٧"، وفيه تناول الباحث تطور النظام السياسي في كوريا الجنوبية ، ثم خصائص هذا النظام السياسي ما قبل التحول الديمقراطي. وفي المبحث الثاني عالج الباحث موضوع " أبعاد التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية"، وفيه تناول الباحث أرهاصات ومراحل التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية والأسباب التي دفعت كوريا الجنوبية للتحول الديمقراطي، ومؤشرات هذا التحول على الداخل الكوري.

وفي الفصل الثالث والأخير جاء حديثه عن السياسة الخارجية كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية فترة ما بعد التحول الديمقراطي من خلال عدة محاور: الأول، أثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية، والثاني حول محددات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية وسياستها الخارجية تجاه قضية الوحدة الكورية، واستراتيجيات وأدوات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية للضغط على كوريا الشمالية لتحقيق الوحدة، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه إتمام الوحدة بين الكوريتين، والنتائج المتحملة لمستقبل العلاقات بينهما.

وجاءت الخاتمة متضمنة التوصل إلى نتائج الدراسة بما يسمح بالإجابة عن التساؤل الرئيسي المتعلق بأثر التحول الديمقراطي في دولة كوريا الجنوبية على سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية.

مينا اسحق طانيوس– القاهرة ٢٠١٣

مقدمة

حظي موضوع التحول الديمقراطي باهتمام العديد من الباحثين منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إذ حاول هؤلاء الباحثون – وعلى اختلاف مجالاتهم التخصصية – تحليل عملية التحول الديمقراطي من حيث أسبابها وسماتها والنتائج التي قد تترتب عليها وذلك بالنسبة لكل حالة على حدة، أما في مجال السياسة الخارجية فقد أثير جدل كبير بين باحثيها –ولا يزال– حول العلاقة بين طبيعة النظام السياسي ونوعية السياسات الخارجية المنتهجة، حيث جرى الاعتقاد بأن عملية التحول الديمقراطي يترتب عليها تغيرات دراماتيكية، ليس على الصعيد الداخلي فقط من حيث طبيعة الثقافة السياسية ومنظومة القيم الفردية والمجتمعية السائدة، وقدرة الدولة على الضبط والتحكم في الموارد السياسية، ولكن أيضا لها تأثيرها البالغ على الصعيد الخارجي لاسيما في مجال السياسة الخارجية من حيث توجهاتها وأهدافها وطبيعتها وآلياتها، ومن ثم فقد ثارت تساؤلات عديدة من قبيل: هل تمارس الدول الديمقراطية مقارنة بالدول التسلطية بالضرورة سياسة خارجية أكثر فعالية ؟، ويأتي على رأس هؤلاء المفكر الفرنسي أليكسيس دي توكفيل (A. de Tocqueville) صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا الذي ربط بين إدارة الشؤون الخارجية بالسرية والتخطيط والمثابرة التي لا تتوافر إلا في النظم التسلطية، أما والتر ليبمان (w. Lippmann) فقد انتقد العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية بحجة أن الجماهير تفتقد للدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية[1]، في حين أشار جيمس روزناو (J. Rosenau) في دراساته إلى أن الدول الديمقراطية أظهرت من الحكمة في اعتماد أهدافها الخارجية أكثر مما أظهرت الدول الاستبدادية، ومع ذلك فإن المفكرين الديمقراطيين يسلمون بأن الشعب أقل وعيا وعصمة في الشؤون الخارجية منه في الشؤون الداخلية.[2]

---

(1) Walter Lippmann , **The Public Philosophy** , (New York:Mentor, 1956), pp23-24.

(٢) روي مكريدس (اشراف)، حسن صعب (ترجمة)، **مناهج السياسة الخارجية**، (بيروت: نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر،١٩٦٦)، ص٥٤-٥٥ .

وفي نفس السياق السابق ثار جدلا حول علاقة النظم الديمقراطية بقضيتي السلم والحرب حيث انقسم المفكرون إلى اتجاهين متعارضين دون ترجيح أحدهما على الآخر:

- **الاتجاه الأول:** يرى أن النظم التسلطية أكثر نزوعا إلى الحرب والعدوان مقارنة بالنظم الديمقراطية وأنها تمارس ذلك من دون الرجوع للشعب.
- **الاتجاه الثاني:** فيضفي على الدول الديمقراطية صفات السلم وتجنب افتعال الصراعات الخارجية لأسباب تتعلق بقيود سياسية ومؤسسية.

وكما تضاربت آراء الكتاب والباحثين حول العلاقة بين طبيعة النظام السياسي – ديمقراطي أو تسلطي – وقضية الصراع الخارجي، وهو ما تؤكده أيضا نتائج الدراسات الأمبيريقية حول هذه الإشكالية، حيث خلص كوينسي رايت(Q.Wright) إلى أن النظم الديمقراطية أكثر ترددا في دخول الحرب، ولكن بمجرد أن تدخل حربا فإنها تقاتل بشراسة تعادل أو تزيد على شراسة النظم التسلطية، ثم دراسة الزوجين سلمور (Salamore) حول عدد من الدول تغطي الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٦٠ وتوصلا خلالها إلى أن النظم الديمقراطية أكثر تعاونا وأقل نشاطا في المجال الخارجي من النظم غير الديمقراطية.[١]

وفي إطار السياق السابق يهدف هذا الكتاب إلى تحليل أثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية وذلك بالتطبيق على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية من ١٩٨٨ – بدء عملية التحول الديمقراطي رسميا في كوريا الجنوبية بتولي الرئيس روتاي ووه الرئاسة خلفا لشوان دوهوان – حتى ٢٠٠٧ أي حتى نهاية فترة حكم الرئيس روه موهيون .

تم تقسيم كوريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ م رغمًا عنها من طرف كبرى القوى العالمية إلى منطقتي نفوذ. تلت هذه الأحداث قيام

(١) Quincy Wright , **A Study of War 2nd** . (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1965), p. 842.

حكومتين موازيتين في ١٩٤٨ م، حكومة شيوعية في الشمال، وأخرى موالية لأمريكا في الجنوب. ثم قامت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ م، دعمت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية، بينما قامت الصين بدعم كوريا الشمالية، واتفق الجانبان على عمل هدنة سنة ١٩٥٣ م، وتم تقسيم شبه الجزيرة إلى جزأين يفصلهما نطاق منزوع السلاح.

وتعد كوريا الجنوبية من الدول التي تأخرت نسبيا في عملية التحول الديمقراطي، فقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية رسميا في صيف ١٩٨٧، حينما استجابت الحكومة السلطوية لمطالب الشعب، فقد استطاعت المظاهرات الواسعة من الطلبة والعمال والطبقة المتوسطة أن ترغم الحكومة على قبول فكرة الأخذ بالانتخابات الرئاسية المباشرة والإصلاح الديمقراطي.

وقد أجريت في كوريا الجنوبية في عام ١٩٨٨ أول انتخابات رئاسية ديمقراطية حرة تشهدها كوريا في تاريخها، وتنافس فيها أربعة مرشحين للرئاسة من بينهم السيد / روتاي ووه مرشح الحزب الحاكم وثلاثة من مرشحي أحزاب المعارضة منهم السيد/ كيم يونج سام، وقد فاز فيها روتاي ووه ليتولى مقاليد الحكم خلفا لشوان دوهوان بعد أن قدم للشعب برنامجا للديمقراطية والتعديلات الدستورية، وأعلن موافقته وتأييده لكل المطالب الشعبية(١)، وهكذا دارت عجلة الديمقراطية في كوريا الجنوبية لتحدث آثارها على مختلف جوانب الحياة السياسية الكورية، لاسيما السياسة الخارجية، فقد قامت كوريا الجنوبية بإعادة صياغة برنامجها للسياسة الخارجية ليتناسب مع التوجهات الديمقراطية الجديدة.

أما على صعيد السياسة الخارجية فإن التطورات الداخلية التي شهدتها كوريا الجنوبية كان لها تأثيرا كبيرا في سياستها الخارجية، قد ظهر في أعقابها مباشرة الدعوة إلى دبلوماسية جديدة، وإعادة صياغة برامج السياسة الخارجية لتتناسب مع التوجهات الديمقراطية الجديدة.

---

(١) أمل عبد الحميد، " صنع السياسة الخارجية الكورية "، في: د.نفيين حليم (تحرير)، **السياسة الخارجية الكورية**، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٠)، ص ١٢٦.

وقد كان من نتائج تحول كوريا الجنوبية من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي شعور قادة "سول" بالثقة وحرية الحركة والقدرة الكاملة على تغير توجهات العلاقات مع الدول المجاورة لها شمالا وبالأخص في التقارب مع خصم كوريا الجنوبية اللدود كوريا الشمالية، وقد ترتب أيضا على التحول الديمقراطي تغير كامل في أيديولوجية الدولة مع خيبة الأمل في إيديولوجيات النمو الاقتصادي والأمن القومي التي كانت تستخدمها الأنظمة الاستبدادية لتبرير وجودها، وتبني النهج الديمقراطي والسعي لتحقيق المثل العليا للديمقراطية بوصفها أيديولوجية بديلة، كما أن كوريا الجنوبية كانت قد أولت أهمية كبرى لتوجيه الدبلوماسية شمالا، بالرغم من أن النظام التسلطي السابق اتبع دبلوماسية هادئة تجاه الاتحاد السوفيتي السابق والصين، التي كانت تعتمد بالأساس على عمليات التبادل التجاري.

وعلى خلاف الرؤساء السابقين، فإن الرئيس الكوري رووتاي ووه تبنى توجهات مرنة تجاه كوريا الشمالية بداية منذ عام ١٩٨٨ مؤكدا على أن الوقت قد حان لوضع حد للحرب مع كوريا الشمالية وبداية جديدة للعلاقات الطيبة عبر تطوير العلاقات مع كوريا الشمالية، وفي هذا الصدد فقد اتخذت الحكومة خطوات هامة كان من بينها تصريح ٧ يوليو ١٩٨٨، حيث اقترحت الحكومة الكورية عدد من المقترحات التي من شأنها توطيد العلاقات بين الكوريتين مثل تدعيم وتوطيد التبادل التجاري، والزيارات المتبادلة للكوريين المقيمين في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وإنهاء الدبلوماسية التي يترتب عليها نتائج عكسية ومزيدا من التنافس والصراع، والتعاون مع بيونج يانج من أجل تحسين العلاقات مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قدمت حكومة داي يونج والذي تولى الرئاسة خلال الفترة من (١٩٩٨– ٢٠٠٣) في خطابه الافتتاحي في ٢٥ فبراير ١٩٩٨ خطة عمل تتكون من ست نقاط للإصلاح يأتي في مقدمتها بدء حقبة جديدة من العلاقات بين الكوريتين تقوم على أساس من المصالحة والتعاون فيما بين الكوريتين، وهو

ما يتجلى في سياسة الشمس المشرقة التي تبناها كيم داي يونج والتي هدفت إلى توسيع مجالات التعاون فيما بين الكوريتين [1] .

وكان عام ٢٠٠٠ تاريخيا بكل المقاييس للشعب الكوري لأنه العام الذي شهد أول قمة بين الرئيس الكوري الشمالي كيم جونج - ايل ونظيره الجنوبي كيم داي جونج، فقد تم عقد أول لقاء تاريخي بين الشمال والجنوب بين الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي جونج وكيم جونج إيل رئيس لجنة الدفاع الوطني بكوريا الشمالية عام ٢٠٠٠، وقد جاءت هذه اللقاءات تتويجا لسياسة ضوء الشمس التي انتهجتها حكومة كوريا الجنوبية.

كما قام روه موهيون في ٢٠٠٧ بعقد لقاء قمة مع كيم جونج ايل رئيس لجنة الدفاع الوطني لكوريا الشمالية، وتم خلال هذا اللقاء إصدار " إعلان عن تطوير العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وعن السلام والرخاء".

** ** **

(١) نجلاء الرفاعي، "التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية "، في: د.عبد العزيز شادي، مدحت أيوب (تحرير)، **التحولات السياسية في كوريا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢)، ص١٢٥.

الفصل الأول

التحول الديمقراطي والسياسة الخارجية

بات التحول نحو الديمقراطية يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فقد مثلت عمليات الديمقراطية أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم والأولى بالدراسة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية[1].

وعن العلاقة التي تربط بين التحول الديمقراطي والسياسة الخارجية فقد ثار جدل كبير بين الباحثين في مجال السياسة الخارجية ولا يزال حول شكل وطبيعة العلاقة التي تربط بين طبيعة وشكل النظام السياسي ونوعية وتوجهات السياسات الخارجية التي ينتهجها.

في إطار السياق السابق يسعى هذا الفصل من الدراسة لتحليل العلاقة التي تربط بين التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية، وبالتالي ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:-

المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي: المفهوم، المراحل، الأنماط.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية.

***

---

(١) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص٢٧.

المبحث الأول

عملية التحول الديمقراطي

شهد العالم في منتصف السبعينيات من القرن العشرين ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، والتي بدأت في البرتغال وأسبانيا واليونان، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال ثمانينيات القرن العشرين وامتدت إلى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبعض أجزاء أفريقيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي [١] .

ولعل كثرة ما شهده العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية ما دفع البعض إلى إطلاق وصف " الموجة " على ذلك الفيض من حركات التحول، من هنا كانت أهمية صياغة إطار نظري يعتبر نقطة الانطلاق نحو فهم أبعاد موضوع التحول الديمقراطي.[٢]

ويتم تحليل هذا الموضوع عبر تناول العناصر التالية:

- **تعريف التحول الديمقراطي**
- **مراحل التحول الديمقراطي**
- **أنماط التحول الديمقراطي**
- **أسباب التحول الديمقراطي**
- **مؤشرات التحول الديمقراطي**
- **نتائج التحول الديمقراطي**

***

---

(١) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص٢٧.

(٢) إيمان احمد عبد الحليم مهدى، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٥.

أولا: تعريف التحول الديمقراطي:

يشير لفظ التحول إلى حالة التغير أو التنقل فيقال حول الشيء أي غيره من حال إلى حال أو من مكان إلى مكان، فكلمة التحول تقابلها في الانجليزية والفرنسية كلمة Transition وتعنى المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.(١)

وعلى الرغم من التعريف المبسط للفظ التحول، فإن مفهوم التحول الديمقراطي في مجمله يكتنفه قدر كبير من الغموض وصعوبة التعامل معه ولعل السبب في ذلك هو تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف جامع يتفق عليه الباحثون للتحول الديمقراطي، حيث هناك تعريفات عديدة ومتنوعة يمكن الإشارة إليها، ويعرف " جوزفي شومبيتر " عملية التحول الديمقراطي بأنها " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادًا أو موضوعات لم تشملهم من قبل "، وطبقاً لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية وقيمية وفكرية وثقافية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز قوى ومراكز مختلفة.(٢)

يقصد بعملية التحول الديمقراطي: " الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة ما بين الحكام والمحكومين، بحيث يتمتع المحكومون بالقدرة على رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة فضلا عن رقابتهم وفي المقابل يلتزم المحكومون بطاعة الحكام والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية ".(٣)

---

(١) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص٦.

(٢) **المرجع سابق**، ص٧.

(٣) نجلاء الرفاعي البيومي الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص٨.

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية.(١)

ويعرف " روستو " العملية الديمقراطية بأنها : عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

ويقصد أيضا بعملية التحول الديمقراطي " الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة ما بين الحكام والمحكومين".(٢)

أو هي " تلك الإجراءات والعمليات التي يمكن لأي نظام سياسي أن يتبعها للوصول إلى النظام الديمقراطي وهذه الإجراءات والعمليات هي المرحلة الانتقالية بين نظام سياسي وآخر ".(٣)

وكما يعرف التحول الديمقراطي على انه " المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجرى فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد "، غير أن ما يجب وضعه في الاعتبار هو أن عملية الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدى إلى تحلل النظام السلطوي

---

(١) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات ، **مرجع سابق**، ص٢٧.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص٨.

(٣) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ ١٩٩٨) ، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص٢٠.

وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي وقد يظهر شكل آخر من أشكال الحكم " حكم شبه سلطوي ".(١)

والنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطيًا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول الديمقراطي، وتوصف مرحلة التحول بأنها الفترة الزمنية اللازمة للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي التي يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات ليس فقط من أجل إرضاء المصالح لمن يقودون عملية التحول أو إرضاء مصالح من يمثلونهم، بل أيضا تحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين من الأفراد والجماعات والقوى المختلفة التي يسمح لها بدخول المعترك السياسي.(٢)

يعرف شنيدر "Snyder" الدولة الديمقراطية في دراسته عن الديمقراطية والحرب بأنها " الدولة التي قد تبنت واحدا أو أكثر من العديد من خصائص وسمات الديمقراطية مثل (انتخابات دورية حرة ونزيهة؛ الاقتراع المباشر وعلى نطاق واسع، فرض قيود دستورية على سلوك المسئولين، أو وضع ضوابط وشروط لحماية الحريات المدنية، ...).(٣)

ويكاد يجمع دارسو عملية التحول الديمقراطي بأنها العملية التي تعنى الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية، ويعنى هذا تطبيق عدة خطوات أو تبنى عدة سياسات تؤكد هذا التحول من أهمها : احترام الدستور، سيادة القانون، حرية الرأي والتعبير، حرية الصحافة والإعلام، التعددية السياسية والحزبية، استقلال القضاء، احترام حقوق الإنسان... الخ.(٤)

---

(١) لمياء سيد كامل، تأثير الانتخابات البرلمانية في مصر عام ٢٠٠٥ على عملية التحول الديمقراطي، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص : ط: ى .

(٢) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص٢٧.

(3) Jennifer M. Lind, Democratization and Stability in East Asia, **op,cit.** p.5.

(٤) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص٢٩.

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي:

عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة للغاية ومتشابكة تتضمن مراحل متعددة تقود إلى ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وتغير النظام من الحكم السلطوي، ويرى صموئيل هنتنجتون أن اي عملية للتحول الديمقراطي تنطوي على ما لا يقل عن مراحل ثلاث وهي: **مرحلة انهيار النظام السلطوي، مرحلة إقامة النظام الديمقراطي، تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي.**

وبصفة عامة يمكن تقسيم المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي بهدف التحليل والدراسة إلى أربعة مراحل كما يلي: [١]

١. **انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم.**
٢. **إقامة النظام الديمقراطي.**
٣. **التماسك أو التدعيم للنظام الديمقراطي.**
٤. **النضج الديمقراطي.**

١. مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم:

توصف مرحلة التحول بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف أرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.[٢]

ويشير كل من " أودونيل وشمبيتر " إلى وجود بعض العوامل الضرورية لانهيار النظام السلطوي ومن أهمها الصراع بين المتشددين من ناحية – وهدفهم البقاء في السلطة لذا يعارضون التحول الديمقراطي ويمثلون مصدر التهديد

---

(1)Kai He, "Indonesia's Foreign Policy after Suharto: International Pressure, Democratization, and Policy Change", Prepared for the 46th Annual International Studies Association Convention at Honolulu, Hawaii, Arizona State University: March 1-5, 2005, p.10.

(٢) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ ١٩٩٨) ، **مرجع سابق**، ص ٢١.

للانقلابات والمؤامرات – والمعتدلين من ناحية أخرى، والذين يدركون أن النظام الذي ساعدوه وتمتعوا في ظله بمناصب هامة عليه أن يدخل بعض الإصلاحات وأن يخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية، ومن المحتمل حدوث انقسامات وانشقاقات في صفوفهم نتيجة الضغوط الداخلية المتمثلة في تدهور شرعية النظام السياسي والضغوط الخارجية إذ أن المساعدات الغربية باتت مشروطة بالتحرر وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك سببان أساسيان للانقسام بين المتشددين والمعتدلين وهما: تدهور الشرعية السياسية للنظام، والتدهور في قدرات النظام المادية والقهرية الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن انهيار النظام السلطوي قد لا يترتب عليه بالضرورة قيام نظام ديمقراطي وإنما صورة أخرى من صور النظم السلطوية، إذ يلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول لا تعتبر عملية خطية أو ذات اتجاه واحد تصاعدي، فالتحول الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول نتيجة العديد من الأسباب مثل المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة.(١)

يشهد المجتمع خلال هذه المرحلة العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي والذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام للحفاظ على شرعية النظام القائم وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات.(٢)

وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكها ومقدار الضغوط الخارجية والداخلية وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين.

٢. مرحلة إقامة النظام الديمقراطي:

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٣.

(٢) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ٢١.

تعتبر هذه المرحلة من أهم واخطر مراحل عملية التحول الديمقراطي، وذلك لأن النظام فيها يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول التي بدأها أو يرتد إلى النظام السلطوي، وقد وصف " Adam Prezeworski " هذه المرحلة بأنها تشبه آلة الغزل، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة سريعة، إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى النظام السلطوي، حيث ينظر إلى هذه المرحلة على أنها هجين أو خليط فمؤسسات النظام القديم تتواجد مع مؤسسات النظام الجديد، والديمقراطيون والسلطويون غالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق، ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد. (١)

كما قد يرتفع سقف مطالب الديمقراطيين في هذه المرحلة وتتسع حركة الاحتجاجات وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات ونداءات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة التي تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب أو المؤسسات لتضمن المشاركة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الزعيم السياسي والشفافية والسماح بتكوين وحرية الأحزاب.(٢)

وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

ويعد التحول الليبرالي إيذانا ببداية عملية الانتقال من السلطوية، إذ يترتب على بدايتها مجموعة من الآثار المهمة للغاية بالنسبة لتحديد مجال وامتداد عملية التحول الديمقراطي، ويعنى التحول الليبرالي إعادة تعريف

---

(١) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ ١٩٩٨) ، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

(٢) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ٢٤.

وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام والحد من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم.[١]

٣. مرحلة الترسيخ الديمقراطي: Democratic consolidation

ويكتسب التحول في هذه المرحلة طابعه المؤسسي، حيث يتم الاتفاق بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة.

ويرى البعض أن مفهوم الرسوخ الديمقراطي يأتي متساويا في المعنى مع مفهوم institutionalization فالحكومات الديمقراطية تتطلب آليات مؤسسية institutional mechanisms لترجمة الرأي العام إلى سياسات حكومية لكي تكون تلك الحكومات على درجة عالية من الاستجابة، فالانتخابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كلها تعتبر أمثلة على الآلية المؤسسية السياسية.[٢]

و يرى " لورانس وايت هيد" "Lawrence whitehead " أن الرسوخ الديمقراطي يتضمن التزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات، ويرى ".Juan J " أن الرسوخ الديمقراطي حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة Democracy must be seen as the only game in the town.[٣]

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رجع سابق، ص ٢٦.

(٢) إسراء احمد إسماعيل، " تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ١٩٩١ – ٢٠٠٧" ، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٣٠.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٣١.

وفي مرحلة التماسك الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه، كما تظهر القوى المعارضة وتقوم بطرح قضايا هامة وتظهر هياكل جيدة ويكون هناك شفافية في الطرح، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية والذي يكون من خطواتها:

- الإصلاح الدستوري والتشريعي، إرساء مفاهيم دولة القانون، الانتخابات العامة الحرة والنزيهة، إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، استحداث وتفعيل البرلمانات، إقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة، الاستقلال التام للسلطة القضائية، ... الخ.

ويرى البعض أن مفهوم الرسوخ يأتي متساويا في المعنى مع مفهوم الاستقرار أو المؤسسية institutionalization، ويشير كل من Richard Gunther , John Higlyإلى أن الديمقراطيات يتحقق لها التماسك فقط وذلك حينما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسسية الأخرى.

٤ . النضج الديمقراطي:

وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، إذ يتضمن التحول الديمقراطي بين ثناياه احتمال لتحول أوسع تغطى المؤسسات الاجتماعية الخاصة ويطالب ليس فقط بمجرد المساواة الشكلية في الفرص ولكن بتحقيق مساواة فعلية فيما يتعلق بتوزيع المنافع المحققة، هذا التحول يطلق عليه socialization وهو يتضمن عمليتان مستقلتان ولكنهما مترابطتان وهما: الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.(١)

والديمقراطية الاجتماعية تعنى أن يكون العمال في المصانع والطلاب في المدارس والجامعات وأعضاء جماعات المصالح ومؤيدي الأحزاب السياسية...الخ، فاعلون لهم حقوق والتزامات متساوية في تقرير أية قرارات

---

(١) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ ١٩٩٨) ، **مرجع سابق**، ص ٣١.

تقوم المؤسسة باتخاذها، بينما الديمقراطية الاقتصادية تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية (الثروة، المكانة، التعليم، الاحترام والتقدير، .. الخ) بالتساوي على الأفراد، وحينما تتواجد الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية يمكن القول أنه قد تحققت الرفاهية المادية والاجتماعية للأفراد.

وتهدف هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي إلى تحسين الأداء الديمقراطي فضلا عن زيادة كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، كما تشهد هذه المرحلة المضي قدما في طريق(١):

- تدعيم المؤسسات السياسية.
- إرساء قواعد الممارسات الديمقراطية.
- تعزيز منظمات المجتمع المدني.
- إشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية.

وقد تشترك الدول في وصفها بالتحول الديمقراطي إلا أنها تختلف فيما بينها في درجة التحول وشدته ودرجة الأيمان بجدواه وكذلك في استمرار عملية التحول الديمقراطي وتقدمها أو التراجع عن الديمقراطية، وهذا يرتبط إلى حد بعيد بمن كان له زمام المبادرة في إجراء عملية التحول الديمقراطي، كما تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية في ديناميات التحول الديمقراطي وفي أنماطه في مختلف البلدان، حيث تتخذ عمليات التحول الديمقراطي مسارات مختلفة باختلاف النظم، وتفسر كيفية تأثير اختلاف أشكال تلك النظم على المسارات التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية الخاصة بأنماط التحول الديمقراطي.(٢)

ثالثا: أنماط التحول الديمقراطي:

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي الأشكال التي تتخذها عملية التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، بمعنى الإجراءات التي يتم إتباعها للإطاحة

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٥.

(٢) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٣٠.

بنظام غير ديمقراطي للوصول إلى نظام ديمقراطي، ويميز هنتجتون بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية وهي: **نمط التحول transformation**، **التحول الإحلالي transplacement**، **نمط الإحلال replacement**، **نمط التدخل الأجنبي foreign intervention**، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١. نمط التحول transformation:

ويحدث عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسا بمبادرات من النظام التسلطي ذاته دون تدخل من جهات أخرى، سواء أكانت من القوى المعارضة أو المجتمع ككل، وغالبا ما تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلطي سيطرتها على السلطة والقوة في الترتيبات الجديدة في مثل هذا النمط من أنماط التحول الديمقراطي، وكان هذا النمط يمثل النمط الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية.

وفي هذا النمط من أنماط التحول الديمقراطي الذي يأتي بمبادرات من النظام التسلطي ذاته لا يأتي بإرادة حقيقية من النظام في الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية، فالحكام التسلطيين لا يتنازلون طوعا عن السلطة والقوة، كما أنهم غير مستعدين بصفة عامة لتعديل نظام الحكم إذ كان ذلك يمثل تهديدا لسيطرتهم على السلطة، والأهم من ذلك أن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها ويتحكم فيها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساسا بمصالحهم الخاصة الشخصية والجماعية، وهو ما قد يجعل من عملية التحول الديمقراطي في نهاية المطاف مجرد عملية صورية لا تتم عن تغير حقيقي وتحول حقيقي إلى الديمقراطية، أي يمكن القول هنا بأن التحول الديمقراطي هو تحول من ناحية الشكل فقط لا الجوهر. [١]

٢. التحول الإحلالي trans placement :

يحدث هذا النمط من التحول حينما تتم عملية التحول عبر مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، ويستند هذا النمط على الدور

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٠- ٣١.

الذي تلعبه النخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه (قوى المعارضة) في عملية التحول الديمقراطي.

ويتمثل العامل الحاسم لإنجاح عملية التفاوض في تنسيق جهود العناصر الإصلاحية داخل النظام التسلطي والعناصر المعتدلة بين قوى المعارضة وقدرتها على الوصول إلى اتفاق عام حول نتائج محددة.

ومن الضروري هنا في هذا النمط ألا تتعرض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلطي مثل كبار ضباط القوات المسلحة وكبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال للخطر في النظام الجديد، كذلك من المهم لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، دمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إن لم تشعر هذه النخب بأن النظام الجديد يحمى مصالحها فإنها لن تقبل شرعيته، وفي هذه الحالة ستفعل تلك النخب ما في وسعها لتقويض هذا النظام الذي لا يراعى مصالحها وفقدانه الشرعية.[1]

وقد تحدث صموئيل هنتجتون عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وحصرها في الآتي[2] :

- فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها والتي كانت تحافظ على بقاؤه.
- انهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام.
- تردى الأوضاع الاقتصادية مما يؤدى إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات.
- عجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر.

وعادة ما يكون الحافز الرئيسي لهذا النمط من التحول ظهور دلائل على تدهور وضعف سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث أن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣١.

(٢) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ – ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ٢٧.

فرض التغييرات التي ترغب فيها، وأن سلطة وقوة النظام التسلطي قد تدهورت بالدرجة التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة، ويدرك المصلحون داخل النظام التسلطي والمعتدلون بين قوى المعارضة أنه لا سبيل للخروج من الأزمة إلا عبر التفاوض والتواصل إلى تسويات وترتيبات تضمن استقرار النظام وتضعه على مسار التحول الديمقراطي وتحمى مصالح هذه النخب.(١)

٣. نمط الإحلال replacement:

هذا النمط من أنماط التحول يحدث حينما تنتج عملية التحول الديمقراطي أساسا عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

وترجع أسباب النمط الإحلالي في الغالب إلى حدوث أزمة وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، وتؤدى إلى حدوث تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام، حيث أن المطالب الشعبية التي تؤثر وتحرك هذا النمط من عملية الانتقال وليس المواثيق بين النخب.(٢)

ويميز هذا الأسلوب الانتقال إلى الديمقراطية في نظم الديكتاتوريات الشخصية، حيث يحدث هذا النمط حينما تستطيع نخب المعارضة التغلب عليه فيبدأ بالانتهاء والضعف، وفي هذا النمط يكون التحول الديمقراطي مفروض من الشعب بعد صراعات عنيفة وأحيانا دموية مع السلطة، وتدرك النخبة الحاكمة حقيقة قوة المعارضة ويستسلم النظام بإدخال تعديلات وعدد من الإصلاحات المطلوبة بهدف امتصاص الأزمة وتجنب المزيد من الضغوط.(٣)

٤. نمط التدخل الأجنبي foreign intervention:

يحدث هذا النوع من التحول نتيجة لتدخلات وضغوط أطراف أجنبية لفرض التحول الديمقراطي، ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في العراق لفرض الديمقراطية وجعل العراق رأس رمح للتغير من أجل بناء شرق أوسط

---

(١) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٣٢.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٣.

(٣) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ ١٩٩٨) ، **مرجع سابق**، ص ٥٠ – ٥١.

جديد بالشكل الذي ترغبه الولايات المتحدة لخدمة مصالحها في تلك المنطقة الإستراتيجية.

ويختلف الأسلوب والطريقة والأشكال التي تستخدمها الأطراف الخارجية في الضغط على دولة ما من أجل إجراء عملية التحول الديمقراطي، فإضافة إلى التدخل العسكري المباشر، فقد كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، حيث ربطت استمرار تقديم الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي على حد سواء.(1)

وبالرغم من وجود العديد من الأمثلة المعاصرة عن قيام الفاعلين الخارجيين بتشجيع وتدعيم التحول الديمقراطي، سواء عن طريق التدخل العسكري أو عن طريق الإعانات الاقتصادية، فإن هناك أدلة قليلة تثبت أن لتلك المبادرات والمحاولات تأثيرا قويا على النواتج السياسية النهائية أو بمعنى آخر خلق نظام ديمقراطي حقيقي سليم واستقرار سياسي.

وتبين الأنماط المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي أن المسارات التي اتخذتها المجتمعات المختلفة للوصول إلى الديمقراطية تختلف بشكل كبير، ففي بعض المجتمعات كانت الديمقراطية في الغالب نتاجا لتطورات داخلية، وتقدم المملكة المتحدة النموذج الرئيسي للتطور من الحقوق المدنية إلى الحقوق السياسية ثم الحقوق الاجتماعية، والتطور التدريجي للهيمنة البرلمانية والحكومة الوزارية والتوسع التدريجي لحقوق التصويت والانتخابات عبر قرن من الزمن، وهناك حالات مماثلة مثل سويسرا وأستراليا ونيوزلندا.

وفي أماكن أخرى كانت العوامل الخارجية مؤثرة، وأحيانا حاسمة خاصة بعد الهزيمة في الحرب، وقد حدث ذلك في العديد من البلدان الأوروبية بعد عام ١٩١٨م وفي اليابان بعد عام ١٩٤٥م، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات والعمليات الديمقراطية الليبرالية، إضافة إلى ذلك، وحتى بدون

---

(١) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

الهزيمة شرعت بعض البلدان الأفريقية في عملية التحول الديمقراطي نتيجة للضغوط الخارجية والتي لم يكن من المحتمل بدونها أن تحدث عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان وبهذه السرعة.(١)

رابعا: أسباب التحول الديمقراطي:

المتتبع لعملية التحول الديمقراطي واستمرارها في أي دولة من دول العالم يلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل تسهم في حفز عملية التحول الديمقراطي، ويمكن بصفة عامة تصنيف أسباب التحول الديمقراطي إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: وهي مجموعة العوامل والأسباب التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي.
- المجموعة الثانية: وتتمثل في مجموعة العوامل والأسباب التي تنبع من البيئة الخارجية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يوجد تشابكا وتداخلا بين المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرهما على عملية التحول الديمقراطي.

أ. مجموعة الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي:

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية التي تكون محفزا للتحول الديمقراطي، ويمكن الإشارة إلى العوامل التالية:

١. انهيار شرعية النظام التسلطي:

تعد الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمع والوفاء باحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية أدى ذلك إلى فقدان الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي.(٢)

أما عن الأسباب التي يؤدى توافرها أو بعضها فقدان النظام السياسي لشرعيته مما يساهم في دفع عجلة التحول الديمقراطي لتجاوز هذه الأزمة، ما يلي:

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٥.

(٢) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٣٥.

- استنفاد النظام للغرض الذي قام من أجله، بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه وأصبح هدفه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي حال انجاز وبلوغ هذا الهدف فإن النظام السياسي القائم يكون قد استنفذ غرض وجوده مما يؤدى إلى تراجع شرعيته، ومن جهة أخرى قد يفشل هذا النظام السياسي في تخفيف الهدف الذي قام من أجله فيفقد شرعيته أيضا.[١]
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، إذ يؤدى ضعف البرلمان وعجزة في مناقشة المشكلات والأزمات التي تواجه المجتمع والرقابة على أعمال الحكومة وضعف التشريع إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، وبالتالي يصبح ضعف دور المؤسسة التشريعية سببا مباشرا لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام.
- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة قد يكون عرضة لتداعيات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه.
- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية حين تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يحظون بالرضاء أو القبول العام، وذلك بسبب هشاشة هذه المؤسسات وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتباطها بأشخاص لا بأهداف تحاول تحقيقها.[٢]

غير أن ما يجب وضعه في الاعتبار هنا هو أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة إلى انهياره تماما، بل يمكن أن تنذر قيادة النظام بالعديد من التحديات المؤسسية، فالشرعية وإن كانت شرطا ضروريا لبقاء النظام، إلا أنها لا تعد محددا حاسما لبقائه أو انهياره، فقد يظل النظام مسيطرا

---

(١) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ١٢.

(٢) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

على الحكم بالرغم من تراجع شرعيته حال عدم وجود نظام بديل يتمتع بالقبول وتكون له الأفضلية.(١)

وهنا يمكن التمييز بين مستويين للشرعية: أحدهما يتعلق بنظام الحكم ومدى فعاليته، والآخر يتعلق بالدولة " المؤسسات "، وفي هذا الإطار فإنه يمكن التمييز بين ثلاث حالات متدرجة:

-الحالة الأولى: **تضاؤل فعالية النظام** وهنا تتضاءل فرص التحول الديمقراطي، حيث لا تلبث أن تختفي بمجرد تحسينه لمستوى أدائه بتنفيذ بعض الإصلاحات الجزئية.

-الحالة الثانية: **تآكل شرعية الدولة** واهتزاز ركائزها مما يزيد من فرص المعارضة في الإطاحة بالنظام، غير أن تمتع النظام بالفعالية تمكنه من ضبط الجماعات المعارضة وفرض القيود على حركتها، ثم لا تلبث تلك القيود أن تتحول إلى فرص حال إقدام النظام على إرخاء قبضته الأمنية تخفيفا لدرجة القمع.

-الحالة الثالثة: **فقدان الشرعية والفعالية معا**، وتلك الحالة التي يكون عليها النظام تكون بمثابة فرص ثورية كبرى تهدد بقاء النظام والدولة معا على حد سواء.(٢)

٢. فشل النظام السياسي في استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع: وذلك حين يفشل النظام السياسي في استيعاب التغيرات التي تطرأ في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في القدرات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.(٣)

---

(١) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ١٣ – ١٤.

(٢) ناهد عز الدين، مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، **مجلة النهضة**، المجلد الخامس، العدد الأول،(يناير ٢٠٠٥)، ص ٩٣ – ٩٤.

(٣) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

٣. التغير في القيم الاجتماعية : حيث تصبح القيم الاجتماعية أقل تقبلا للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم.

٤. تنامي دور المجتمع المدني: يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي كالمشاركة في صنع القرار مثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها ما هو ثقافي كما في اتحادات الكتاب والتجمعات الثقافية، والبعض منها يسعى إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.(١)

وتزايد مؤخرا دور المجتمع المدني والتي أصبحت قوة في التأثير والضغط لا يمكن الاستهانة بها، ليس فحسب في مواجهة النظم الاستبدادية وإنما أيضا على المستويين الإقليمي والدولي بفضل ثورة الاتصالات التي يشهدها العالم المعاصر، وكذلك من خلال الدور الذي يلعبه في مواجهة القضايا ذات الطابع الدولي.

ومن ثم تتضح أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كونه أفضل وسيلة لتعبئة الأفراد ولما يطرحه من مثل عليا للمجتمع فيما بعد ونقدا راديكاليا للأوضاع القائمة بهدف تحقيق الأهداف السامية التي يشهدها مجتمع الحرية، وبالتالي أصبح تزايد قوة المجتمع المدني عاملا مساعدا في زعزعة مراكز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات التطوعية والتي يعتبرها البعض حجر الأساس للديمقراطية.

---

(١) إيمان احمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ١٦.

ب. مجموعة العوامل الخارجية:

ويقصد بها مجموعة الأسباب والعوامل التي تنبع من خارج بيئة النظام السياسي إقليميا ودوليا، والتي تلعب دورا بارزا في تدعيم أو تثبيط عملية التحول الديمقراطي وفقآ لمصالحها، مع ملاحظة تصاعد تأثيرها خلال العقد الأخير بفعل الثورة الهائلة التي شهدها العالم في مجال الاتصالات وذلك في ضوء ظاهرة العولمة.(١)

وحقيقة الأمر ليس هناك اتجاه واحد أو نتيجة حتمية بالنسبة لتأثير العوامل الخارجية على الديمقراطية، ويختلف ذلك باختلاف الدول فالدول النامية في العالم الثالث سريعة التأثير بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة بالدول الغربية، ومن المعتاد بين منظري التحديث اعتبار ذلك التأثير مشجع للديمقراطية ولكن منظري التبعية يعتقدون عكس ذلك إذ يجدون في عدم المساواة وتشويه الاقتصاديات والبنية الاجتماعية للعالم الثالث هو نتيجة مركزها التابع للاقتصاديات الغربية وهو ما يجعل الديمقراطية صعبة التحقق.(٢)

وبصفة عامة تتمثل العوامل الخارجية التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على التحول الديمقراطي فيما يلي:

١. **الهزيمة في الحرب أو وقوع الدولة فريسة للاحتلال**، وهو ما يترتب عليه خلق حالة من عدم الرضاء الداخلي ومطالبة الشعب بتغيير الحكام، أو قد يتم فرض النظام الديمقراطي على نظام سياسي ما من قبل قوى خارجية كفرض الحكم الديمقراطي بديلا للنظام القائم، والأمثلة على ذلك كثيرة ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ما حدث في العراق والصومال، حين تدخلت الولايات المتحدة وقامت بتغيير وقلب النظم داخل تلك البلدان على الرغم من أنها لم تحقق الديمقراطية التي زعمت أنها تسعى لتحقيقها في تلك البلدان.(٣)

---

(١) إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ١٩٩١ – ٢٠٠٧، **مرجع سابق**، ص ٢٧.

(٢) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢، ١٩٩٨) ، **مرجع سابق**، ص ٤١.

(٣) إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ١٩٩١ – ٢٠٠٧، **مرجع سابق**، ص ٢٧.

٢. ضغوط الدول الأجنبية ومساعدات المنظمات الدولية لتحقيق مزيد من التحولات الديمقراطية:

لقد ساد اعتقاد مع نهاية الثمانينيات بأن غياب الديمقراطية ومحاسبية الحكام كانا من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور العديد من الأزمات والتدهور الاقتصادي الذي تعانى منه دول العالم الثالث، ولذلك بدأت المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.(١)

كما تستطيع هذه الدول والهيئات تقديم حزمة من الحوافز الإيجابية للدول التي ترى أنها تسير على نهج التحول نحو الديمقراطية، ومن أهم تلك الحوافز المساعدات على اختلافها والمعونات الفنية والتسهيلات التجارية فضلا عن التكنولوجيا المتطورة والاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها بلدان العالم الثالث، مما أضعف الأساس المادي للحكم السلطوي من خلال قطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

وإلى جانب ضغوط الدول والمؤسسات المانحة السابق الإشارة إليها، فقد تأسست العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي مثل مؤسستي فردريتش ايرت وفريدريش نورمان فضلا عن المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية الصناعية والتي تهدف إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية في الدول الأخرى.(٢)

٣. التوجه العالمي نحو الديمقراطية:

تعكس مقولات كل من فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية بقيادة المعسكر الغربي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وصامويل هنتجتون حول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي تزايد التوجه العالمي نحو الديمقراطية، فقد أشار فوكوياما في دراسته حول نهاية التاريخ إلى أن الطابع العالمي للثورة الليبرالية قد اكتسب أهمية خاصة إذ قد يشكل دليلا جديدا على أن

---

(١) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ - ١٩٩٨) ، **مرجع سابق**، ص ٤٢.

(٢) **المرجع سابق**، ص ٤٢.

ثمة اتجاها أساسيا فيرض على المجتمعات البشرية نمطا واحدا في تطورها، هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية.(١)

ومع الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية وفشل النظم الشمولية ونجاح النظم الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، بات من الصعب على أي دولة أن تتحدى الإرادة الدولية وأن تقاوم موجة التحولات التي يشهدها العالم، حيث بدأت الدول الغربية الضغط على النظم غير الديمقراطية لإجراء تعديلات وإصلاحات ديمقراطية بها.(٢)

وهو ما أدى إلى اتساع مساحة التحول الديمقراطي على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، والضغط على الأنظمة غير الديمقراطية للتحول الديمقراطي، وهذا التوجه نحو الديمقراطية سوف يؤثر من حيث إضعاف إرادة الدول الأجنبية واستمرارها في تأييد الحكومات غير الديمقراطية، وذلك عندما يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية والرأي العام العالمي.(٣)

وأكد صاموئيل هنتجتون على أنه خلال الخمسة عشر عاما التالية لحدوث الانقلاب العسكري في البرتغال عام ١٩٧٥م والذي أطاح بديكتاتورية أسالا زار، أصبحت الموجة الديمقراطية عالمية في نطاقها، إذا انتقلت حوالي ثلاثون دولة من الاستبداد إلى الديمقراطية، وقد تأثر على الأقل عدد كبير من البلدان الأخرى بتلك الموجه الديمقراطية.(٤)

---

(١) فرانسيس فوكوياما، حسين أحمد أمين (ترجمة)، **نهاية التاريخ**، ط١، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣)، ص ٦١.

(٢) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ ١٩٩٨)، **مرجع سابق**، ص ٤٥.

(٣) مبارك مبارك احمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، **مرجع سابق**، ص ٤١.

(4) Samuel p . Huntington , **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century** , (University of Oklahoma Press: Norman and London , N.D), p.5.

٤. العدوى أو الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) :

عامل المحاكاة أو العدوى أو الانتشار يعد من الأسباب التي أدت إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية، ويعنى ببساطة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دولة أخرى بالتحول الديمقراطي، فالتحول الديمقراطي الناجح يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى أما لأنها جميعا تواجه مشاكل مماثلة أو اعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثالا سياسيا أو ثقافيا يحتذى.(١)

وبالرغم من كون عامل المحاكاة أو " العدوى " ظاهرة ذات جذور قديمة فأرتبط صعوده بعملية العولمة تحت تأثير التطور الهائل في وسائل الاتصال وثورة المعلومات ونشأة شبكات التنظيمات عابرة القوميات.

ويجب الإشارة هنا إلى أن التأثر بالعدوى الديمقراطية وحده لا يكفي لتحقيق التحول الديمقراطي فلابد أن تتوافر الظروف الداخلية المواتية لكي يتم هذا التحول، ومن ثم فإنه يمكن القول أن الثورة الديمقراطية قد تخلق بيئة خارجية تفض إلى التحول الديمقراطي إلا أنها لا تستطيع أن توفر الشروط الضرورية لعملية التحول الديمقراطي.

٥. **رغبة النظام السياسي الحاكم في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته** خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقى المساعدات والمنح الخارجية، لذلك يحاول هذا النظام تحقيق خطوات ملموسة في سبيل التحول الديمقراطي، خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي في الدول التي تقدم لها المساعدات والتي تتبع سياسة " العصا والجزرة "، مما يقود إلى مفهوم المشروطية السياسية، وحيث يعد العامل الخارجي سلاحا ذا حدين، فقد يدفع التحول إلى الأمام أو قد يتسبب في تعطيله وتعثره وفقا لمصالحه وأهدافه.

---

(١) إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ١٩٩١ – ٢٠٠٧، **مرجع سابق**، ص ٢٨.

وقد برزت مسألة فرض الديمقراطية على حكومات الدول العربية ضمن أجندة السياسة الأمريكية بشكل كامل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر خلال فترة الإعداد للحرب الأمريكية على العراق متخذة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب ذريعة للتدخل وفرض وتعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي والوطن العربي مع تعزيز دور المجتمع المدني، باعتبار أن نشر الديمقراطية يعد المخرج الوحيد من الأزمات التي تواجهها تلك المنطقة الهامة من العالم.[1]

خامسا: مؤشرات التحول الديمقراطي:

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات يمكن من خلالها رصد وجود تحول ديمقراطي في نظام ما من عدمه، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

❖ **حرية ونزاهة العملية الانتخابية**، إذ تعد حرية ونزاهة العملية الانتخابية أساس شرعية النظام السياسي، فالحكومة المنتخبة من خلال الاقتراع العام ينظر إليها على أنها شرعية وديمقراطية، وغياب الشرعية – كما سبق الإشارة – هي أحد أهم العوامل التي يترتب عليها ظهور الحاجة إلى إجراء تحول ديمقراطي.

ولذلك تعد الانتخابات البرلمانية النزيهة مؤشرا على مدى جدية عملية التحول الديمقراطي.[2]

غير أن ما يجب التأكيد عليه هنا هو مصداقية مؤشرات التحول وعدم تزييفها، ففي بعض الحالات تكون هناك أحزاب ولكن لا يكون هناك تداول للسلطة، وانتخابات ولكن نتائجها قد تكون مزيفة ومحسومة سلفا لصالح الحزب الحاكم، وهناك دول تعمل وفقآ لدساتير دائمة، ولكن تكون هناك العديد من القوانين التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع مثل قوانين الطوارئ، وفي كل تلك الأحوال لا يمكن القول بوجود تحول ديمقراطي حقيقي قد حدث.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١.

❖ **حرية الرأي والصحافة:** ويعنى ذلك حرية إبداء الرأي وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها ونشرها، أي درجة ومستوى الرقابة التي تمارسها الدولة على وسائل الاتصال أو ما يعرف بالرقابة الإعلامية وإلى أي حد يسمح النظام السياسي بحرية التعبير عن وجهات النظر المختلفة والآراء المخالفة للحاكم أو للنخبة الحاكمة، وفي المجتمعات ذات النظم السلطوية يتم السيطرة على قنوات الاتصال السياسي، لذلك فإن حرية الصحافة وقدرتها على القيام بالدور المنوط بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة للدولة وعرض مختلف الآراء المؤيدة منها والمعارضة يعد مؤشرا هاما على التحول الديمقراطي.(١)

إن وظيفة أي نظام سلطوي هي السيطرة على قنوات الاتصال السياسي في المجتمع وتقييد نوع واتجاه المعلومات السياسية المتداولة للحيلولة دون حدوث التغذية الاسترجاعية "feed back"، مما يجعل من الصعوبة رصد الأخطاء وتصحيحها، حيث أن المعلومات تصعد من القاعدة إلى القمة عن طريق القنوات المصرح بها فقط، من هنا كانت السيطرة من أعلى إلى أسفل في تلك الأنظمة تعتمد على تشويه الحقائق درءا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام.ويمكن إجمال النظرة السلطوية فيما يخص حرية الرأي والمعرفة وما يتبعهما من حرية في الصحافة والإعلام بأن من بيده السلطة يعرف ما يتعين أن يعرفه الآخرون.(٢)

❖ **النظام الحزبي:** تعد الأحزاب السياسية أحد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي وتقويته يدعم الحكومة ويضفي الشرعية عليها، نظرا لوظائفها المختلفة التي يتعين عليها القيام بها مثل: التنشئة السياسية، تجميع المصالح والتعبير عنها، تنظيم المنافسة الانتخابية، تشكيل حكومات فعالة، استيعاب الجماعات المختلفة والأفراد في العملية الديمقراطية، وبالتالي يمثل ضعف المؤسسات الحزبية أحد أهم العقبات

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٣ – ٣٤.

(٢) أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

التي تواجه عملية التحول الديمقراطي لأن ذلك يؤثر على توعية الثقافة الديمقراطية واحتمال تطورها في المستقبل.(١)

كما يمكن الإشارة بإيجاز إلى عدد من المؤشرات الأخرى للتحول الديمقراطي وهي:

- ❖ حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- ❖ توفير ضمانات حقوق الإنسان.
- ❖ احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة.

سادسا: نتائج التحول الديمقراطي:

يتمخض عن نجاح التحول الديمقراطي داخل الدولة عدد من النتائج التي تأتي لاحقة لعملية التحول الديمقراطي كنتيجة لها، وتتمثل تلك النتائج بإيجاز فيما يلي:

- ❖ ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع بما يوسع من الطبقة الوسطى ويعزز موقعها وأهميتها في المجتمع.
- ❖ العوامل القيمية أو الثقافية خصوصا العقيدية منها، وما يسميه هنتجتون بالتغييرات الدينية والتي من شأنها إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى أن توطد وتعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية.
- ❖ تشجيع وتعزيز المجتمع الدولي لعملية التحول الديمقراطي.
- ❖ شيوع منظومة تنافسية غير صراعية مع نبذ العنف.
- ❖ **احترام الحقوق ودولة القانون:** وهو ما يعنى قيام الدولة على نظام قانوني يتصف بالعمومية، ذلك النظام من شأنه تنظيم شتى علاقات المجتمع حيث يتم الالتزام والقبول بالقواعد القانونية من قبل الحاكمين والمحكومين على حد سواء دونما تمييز.

---

(١) إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ١٩٩١ – ٢٠٠٧، **مرجع سابق**، ص ٣٥.

أي أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب خضوع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا وتكون السيادة العليا فيَ الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم، مما يمثل ضمانة تكفل حقوق الأفراد في المجتمع وتضمن حمايتهم من تعسف السلطة إعمالا لمبدأ خضوع السلطة لسلطان القانون.(١)

- **الفصل بين السلطات:** من النتائج الفعلية للتحول الديمقراطي الفصل بين السلطات الثلاث داخل الدولة: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وتمارس آلية توازن السلطة في الأنظمة الغربية عبر اعتماد فصل السلطات.
- **تداول السلطة:** يترتب على عملية التحول الديمقراطي انتخابات حرة ونزهيه تتسم بقدر عال من الشفافية تضمن فرص متساوية لأي تيار الوصول إلى الحكم وتكرس لمبدأ التداول السلمي للسلطة.
- **استقلال القضاء وحصانته:** من النتائج الهامة التي تنتج عن حدوث تحول ديمقراطي عدم التدخل في أحكام القضاء ووضع الضمانات الكفيلة بصيانة استقلاله بعيدا عن سيطرة السلطة التنفيذية والتأثير على أحكامه.

يمكن القول بصفة عامة أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتشابكة تتداخل فيها العديد من العناصر والمتغيرات، بهدف التحول والانتقال من نظام سلطوي إلى نظام أكثر ديمقراطية، كما أنها – عملية التحول الديمقراطي– تتسم بالاستمرارية وتمر بالعديد من المراحل التي قد تدفعها إلى الصعود أو الهبوط مرتهنة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء والتي تؤثر في استمراريتها وتطورها ودرجة استقرارها، وبالتالي في المحصلة النهائية التي ترتبط بشكل وطبيعة النظام الجديد الذي ينشأ على إثرها.

** ** **

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي

والتغير في السياسة الخارجية

يترتب على عملية التحول الديمقراطي العديد من التغيرات، إذ يترتب على إنهاء النظام التسلطي تغيير مجرى الحياة السياسية، فتحدث العديد من التغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء للدولة التي حدث فيها التحول الديمقراطي، ويختلف شكل وطبيعة تلك التغيرات باختلاف شكل وطبيعة النظم السياسية، كما تختلف درجة وشدة تأثير عملية التحول الديمقراطي على الصعيد الخارجي عنه على الصعيد الداخلي، وبالتالي يمكن أن تحمل عملية التحول الديمقراطي تأثيرا بالغا على الصعيد الخارجي لاسيما في مجال السياسة الخارجية من حيث الرؤية والأهداف والتوجهات والسلوك وآليات التنفيذ.

ويهتم هذا المبحث بتحليل العلاقة بين عملية التحول الديمقراطي وأبعاد التغير في السياسة الخارجية وذلك بهدف تحديد طبيعة وملامح تلك العلاقة ودرجة التأثير وحدوده والمجالات التي يمكن أن يحمل تأثيرا ملموسا فيها، ويتم هذا التحليل عبر ثلاث نقاط منفصلة وهي:

- **مفهوم وأشكال التغير في السياسة الخارجية.**
- **مصادر وأسباب التغير في السياسة الخارجية " مجموعة المصادر والأسباب الداخلية والخارجية للتغير".**
- **تأثير التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية.**

***

أولا: مفهوم وأشكال التغير في السياسة الخارجية:

يعتبر مفهوم التغير في السياسة الخارجية من المفاهيم الحديثة نسبيا في أدب تحليل السياسة الخارجية، ومع بداية الثمانينات أخذ الباحثون والدارسون في حقل العلاقات الدولية والسياسية المعاصرة يركزون اهتمامهم على مفهوم التغير

change كأحد عناصر ووحدات التحليل في العلاقات الدولية عموما وفي السياسة الخارجية خصوصا.

وقد قدم روبرت جابلين في كتابه "الحرب والتغير في السياسة العالمية" "War and Change in World Politics" الصادر عام ١٩٨١ عدة أسباب تفسر إهمال الباحثين لدراسة التغير في السياسة الخارجية خلال تلك الفترة وهي(١):

١. أن حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كان مجالا حديثا نسبيا آنذاك، ومن ثم كان من الطبيعي أن يتم التركيز على دراسة وتحليل أبعاده والظواهر المتكررة والمستمرة فيه أولا حتى يتسنى التعرف على ما طرأ على هذه الظواهر من تطور.
٢. ظهور مدارس وإقترابات بحثية، مثل المدرسة السلوكية واقتراب صنع القرار، أدت إلى التركيز على ظواهر جزئية وأسئلة أضيق نطاقا والبعد عن السعي للوصول إلى نظرية كلية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بما يتضمنه ذلك من ضرورة البحث في التغير في السياسة الخارجية.
٣. وجود اقتناع سائد بصعوبة البحث في التغير السياسي بصفة عامة وعدم جدواه والاقتصار في الكثير من الأحيان على مجرد رصد وقائع السياسة الخارجية دون تفسير للاستمرار والتغير فيها.
٤. وجود تحيز مسبق من جانب الباحثين الغربيين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة – بما في ذلك الباحثين في إطار السياسة الخارجية– إلى مفاهيم الاستقرار والاستمرار والتغير المنظم والمحدود.

وباستعراض الأدبيات النظرية السابقة حول موضوع " تغير السياسة الخارجية " يتضح أنه موضوع جدلي، حيث يدور بشأنه جدل ونقاش واسع النطاق وبخاصة فيما يتعلق بتحديد المقصود بالتغير في السياسة الخارجية،

---

(١) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة لحالتي الإتحاد السوفييتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ – ١٩٩٦)، **مرجع سابق**، ص ١١-١٣.

وأيضا أشكال التغير، وكذلك تحديد أسباب ومحددات التغير الداخلية والخارجية.[1]

وسوف يتم دراسة مفهوم وأشكال التغير في السياسة الخارجية عبر نقطتين هما:

أ – تعريف التغير في السياسة الخارجية.

ب – أنماط وأشكال التغير في السياسة الخارجية.

أ. تعريف التغير في السياسة الخارجية:

لا يوجد اتفاق بين منظري السياسة الخارجية حول تعريف التغير في السياسة الخارجية، وهو ما يفسر لنا أسباب عدم قيام معظم الأدبيات التي تناولت التغير في السياسة الخارجية بالتحليل تعريف المقصود بالتغير، وان كانت قد اهتمت بالبحث في أشكال التغير وأنماطه ومسبباته عموما.

وقد قدم المساهمين في هذا المجال تعريفات ووجهات النظر في مفاهيم السياسة الخارجية، والتغير، وإعادة الهيكلة، وقد جاء الإسهام الحقيقي في مجال دراسة إعادة الهيكلة مع الكتاب الذي قام بتحريره كلا من روزيتى وهاجان وسامبستون في عام ١٩٤٦ بعنوان " إعادة هيكلة السياسة الخارجية : كيف تستجيب الحكومات للتغير العالمي" foreign policy restructing: how " governments respond to global change ". ويمثل هذا الكتاب إسهاما حقيقيا في دراسة التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية، حيث يتناول التغير في السياسة الخارجية وإعادة هيكلتها في إطار ثلاث تساؤلات رئيسية هي: ما هو التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية؟، وما هي مصادر التغير في السياسة الخارجية والأطر النظرية التي تساعد على فهمه؟، وإلى أي مدى تسهم دراسة

---

(١) محمد سالمان على طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **مرجع سابق**، ص ٦.

التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية في فهم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؟.[1]

ويتبنى الكتاب مفهوما عاما للسياسة الخارجية يشمل كل من الاستمرار والتغير، ويعتبر أن مفهوم إعادة الهيكلة يعبر عن تغير أشمل وأعمق، فإن تصورنا أن التغير في السياسة الخارجية يتمثل في خط متصل فإن أحد طرفيه يمثل التغير الجزئي المحدود micro change بينما تمثل إعادة الهيكلة الطرف الآخر الذي يعبر عن أقصى درجات هذا التغير حيث تمثل تغيرا كليا macro change في السياسة الخارجية.

ويمكن تعريف التغير في السياسة الخارجية بأنها : " التغيرات التي تعترى السياسة الخارجية للوحدة الدولية، إما نتيجة للتغير في السلطة السياسية وتغير النظام السياسي داخل الدولة، أو لسبب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولها ".[2]

وقد برز مفهوم تغير السياسة الخارجية للإشارة إلى تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها، وسلوكها على الصعيد الخارجي، والأدوات التي تستخدم لتنفيذ تلك السياسة، أما نتيجة للتغير في النظام السياسي داخل هذه الدولة، أو بسبب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولها.[3]

---

(1) Jarel A.rosati. Joe D.Hagan. and Martin W.Sampson (eds), foriegn policy restructuring: How government Respond to Global Change , **op.cit.**

(٢) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة لحالتي الإتحاد السوفييتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ – ١٩٩٦، **مرجع سابق**، ص ٢٥.

(٣) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة لحالتي الإتحاد السوفييتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ – ١٩٩٦)، **مرجع سابق**، ص ٢٥.

وبالتالي يمكن القول بصفة عامة بأن مفهوم التغير في السياسة الخارجية يشير إلى " **تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها أو سلوكها أو أدواتها أو أهدافها** ".

ويمكن تعريف التغير في السياسة الخارجية بأنها " **التغيرات التي تعتري السياسة الخارجية للوحدة الدولية الدولية، أما نتيجة للتغير في السلطة السياسية وتغير النظام السياسي داخل الدولة، أو لسبب سعيها للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية من حولها**".(١)

و تحدث روزيناو عن " التكيف السياسي " Political Adaptation "، وقدم هولستى مفهوم إعادة هيكلة السياسة الخارجية Restructuring Foreign Policy، بينما اهتم جولدمان بدراسة الاستقرار في السياسة الخارجية Stabilization، هذا على حين تحدث هيرمان عن إعادة التوجه في السياسة الخارجية Redirection، وكل من هؤلاء الباحثين قدموا مفاهيم متنوعة للتغير في السياسة الخارجية.

ب. أنماط وأشكال التغير في السياسة الخارجية:

اهتم هولستى بتحليل وفحص التغيرات التي تطرأ على نماذج سلوك السياسة الخارجية، وكان محور اهتمامه يركز بالأساس على محاولة تقديم فهم أفضل لمسألة إعادة هيكلة السياسة الخارجية، والتي يعرفها على أنها " تحول كامل للتوجه في النموذج الذي تتبناه الدولة في علاقاتها الخارجية ".(٢)

ويعبر إعادة هيكلة السياسة الخارجية والتي عادة ما تحدث بسرعة أكبر عن تغير جزري لتلك السياسة، وفي محاولته لبناء إطار عام لتفسير إعادة هيكلة السياسة الخارجية اعتمادا على دور العوامل الخارجية والداخلية، وكذلك الخلفية التاريخية والعوامل الثقافية وحتى مجموعة العوامل والأسباب التي تكمن داخل

---

(١) محمد سالمان محمد سالمان طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **مرجع سابق**، ص ٢٥.

(2) Jarel A.rosati. Joe D.Hagan. and Martin W.Sampson (eds), foriegn policy restructuring: How government Respond to Global Change , **op.cit** , p.p 8-9.

عملية صنع السياسة ذاتها، قدم هولستى أربعة أنماط أو مجموعـات للسياسـات الخارجية وهي التي تقوم الدولة بتنفيذها عادة، وهي [١]:

- نمط العزلة.
- نمط الاعتماد على الذات.
- نمط عدم الانحياز بالتنوع.
- نمط الاعتماد أو التبعية.

ويميز تشارلز هيرمان بين أربعة أشـكال مـن التغيـر فـي السياسـة الخارجية[٢]:

١. التغيرات التكيفية: **Adjustment changes**
٢. التغيرات في البرنامج: **program changes**
٣. التغيرات في الأهداف: **Goal Change**
٤. التغيرات في التوجـه الـدولي: **International Orientation Changes**

١. التغيرات التكيفية: Adjustment changes

ويقصد بها أنه في إطار نفس الهدف الذي تسعى إلـى تحقيقـه سياسـة خارجية ما، وفي إطار نفس الأدوات والأساليب تقوم الدولة بتغيير فـي حجـم استخدام هذه الأدوات مثل أن تزيد من مساعدتها الاقتصادية لدولة أخرى.[٣]

وهذا النمط من التغيير يقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه مـن وحدة دولية ما لقضية ما سواء بالزيادة أو النقصـان، أو التغييـر فـي نطـاق الوحدات الدولية التي تتعامل معها، وعادة لا يحدث في إطار هذا المسـتوى أي

---

(1) **Ibid.**, p.9 .

(2) Charl F. Hermann , " **changing course: when governments choose to redirect foreign policy**" , (international studies quarterly, March 1990) , p5.

(٣) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجيـة دراسـة لحالتي الإتحاد السوفييتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسـية (١٩٩١ – ١٩٩٦)، **مرجع سابق**، ص ١٩.

تغير في أدوات أو أهداف وتوجهات السياسة الخارجية لهذه الوحدة، وهو ما يعنى حصر التغيرات التي تحدث عند هذا المستوى على التغيرات الكمية فقط دون أن تتجاوزها إلى تغيرات نوعية.

ويحدث التغير في مستوى الجهد الذي يبذل بالزيادة أو النقصان وفي المنظور الذي ينظر من خلاله قضية ما أي أن ما الذي تم فعله؟، وكيف تم؟، والأغراض التي تمت لأجله كلها تظل كما هي دون تغير.[1]

٢. التغيرات في البرنامج: program changes

وينصرف إلى التغير في المناهج أو الوسائل والأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية كإحلال الأداة الدبلوماسية التفاوضية محل الأداة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مع استمرار الأهداف المتبعة كما هي دون التغير فيها.[2]

أو بمعنى آخر، فإنه في إطار نفس الهدف، تقوم الدولة بتغيير الأساليب والأدوات التي تتبعها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، دون أن يطرأ أي تغيير على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية، الأمر الذي يعنى حدوث تغيرا نوعيا في السياسة الخارجية وليس تغيرا كميا كما يحدث في المستوى الأول.

٣. التغيرات في الأهداف: Goal Change

وهي تلك التغيرات التي تحدث في الأهداف المرجوة من السياسة الخارجية المتبعة، وإحلالها بأهداف أخرى وليس مجرد حدوث تغير في أدوات تنفيذها.[3]

---

(1) Charl F. Hermann , " changing course: when governments choose to redirect foreign policy", **op, cit** , p.5.

(٢) محمد سالمان على طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **مرجع سابق**، ص ٢٦.

(٣) نورهان الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة لحالتي الإتحاد السوفييتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ – ١٩٩٦) **مرجع سابق**، ص ١٩.

٤. التغيرات في التوجـه الـدولي: International Orientation Changes وهي أكثر أشكال التغير تطرفا، وينصـرف إلـى إعـادة توجيـه التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة، أي حدوث تغيير جوهري فـي دور الدولة على الصعيد الدولي وسلوكها، وهو أقصى درجـات التغيـر وأكثرهـا جذرية.

ويرى هيرمان أن المستوى الأول من مستويات التغير لا يمثل تغيرا فـي السياسة الخارجية بشكل دقيق، وأن التغير الحقيقي يحدث على الثلاث مستويات الأخيرة أي على مستوى الأدوات والأهداف والتوجه الدولي ككل، كما يرى أن التغير على المستوى الأخير هو نادر الحدوث وأن غالبية أشكال التغير تحـدث على المستوى الثاني والثالث.(١)

و يقصد بالتدرجية في تغير السياسة الخارجية، أن السياسـة الخارجيـة للوحدة الدولية لا تتغير تغيرا جذريا عبر الزمن إلا في حالات نادرة، فالتغير في السياسة الخارجية لا يتم بشكل مفاجئ، وإنما يتم بشكل تدريجي.

ويمكن تفسير الطبيعة التدريجية للتغير في السياسة الخارجية في ضـوء طبيعة الارتباطات الدولية التي تترتب على إتباع سياسة خارجية معينـة، إذ أن السياسة الخارجية تتضمن الدخول فـي مجموعـة مـن الارتباطـات الدوليـة وتخصيص الموارد للوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك الارتباطات ولـيس مـن اليسير أن تغير الدولة من طبيعة تلك الارتباطات بشكل مفاجئ، بيد أن الطـابع التدريجي للتغير في السياسة الخارجية لا ينفي إمكانية حدوث تحول جذري فـي السياسة الخارجية، ويقصد بذلك انتهاء نمط من أنماط السياسة الخارجية وإحلاله بنمط أخر جديد من التوجهات والسياسات.(٢)

ويوضح الشكل التالي سلسلة متصلة لمسـتويات التغيـر فـي السياسـة الخارجية التي أقترحها كل من هيرمان وروزاتي تتراوح ما بين التغير التكيفـي (مستوى الجهد ونطاق المستفيدين)، إلى تحسين برنـامج السياسـة الخارجيـة

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩- ٢٠.

(٢) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط٢، (القاهرة: مكتبة النهضة المصـرية، ١٩٩٨)، ص ١٢٩.

(طريقة أو وسيلة التعبير عن السياسة الخارجية)، إلى سياسة الإصلاح (الأهداف)، وصولا إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية (الدور، الغرض، والمنهج)، وهذه السلسلة تشير إلى التغير التدريجي للسياسة الخارجية من مجموعة من التغيرات التدريجية وصولا إلى التغير التام في السياسة الخارجية.

|-------------------|--------------------|----------------|

تعديل	تحسين برنامج	إصلاح السياسة	إعادة التوجيه
Adjustment	Program Refinement	Policy Reform	Redirection

شكل (١) مستويات التغير في السياسة الخارجية

ثانيا: مصادر وأسباب التغير في السياسة الخارجية " مجموعة المصادر والأسباب الداخلية والخارجية للتغير":

تعد الدراسة التي قدمها جولدمان "Kjell Goldman" عام ١٩٨٨ بعنوان "التغير والاستقرار في السياسة الخارجية" من الدراسات الرائدة في مجال تحديد أسباب وعوامل تغير السياسة الخارجية. ويرى جولدمان أن تغيرات السياسة الخارجية إنما تأتي استجابة لأحد عاملين أو لكليهما معا، هما: التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية للدولة، والتكيف مع المتغيرات الداخلية في بيئة النظام السياسي.[١]

وفي محاولة للتعرف على الظروف التي يتم في ظلها مثل هذا التغير الجوهري اقترح هيرمان أربع مصادر أو عوامل أساسية تؤدي إلى التغير في السياسة الخارجية وهي:

١. مبادرة القيادة: ويكون هذا عادة في النظم التسلطية حيث يمتلك القائد السياسي القدرة على الإقناع والسلطة التي تمكنه من إحداث التغيير دون وجود قيود

---

(١) محمد سالمان على طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **مرجع سابق**، ص ٩.

٢. تأييد الجهاز الحكومي: فقد يكون هناك مجموعة في داخل جهاز أو عدد من الأجهزة (وزارة الخارجية – مؤسسات الأمن القومي والمخابرات العامة..) تؤيد التغيير في السياسة الخارجية وتضغط لإحداثه.(١)

٣. إعادة الهيكلة الداخلية: فكل سياسة خارجية عادة ما يكون لها مؤيدون في الداخل ذوو قوة وتأثير يعطون شرعية لهذه السياسة بتأييدهم، ومن ثم فإن تغير موقف هؤلاء المؤيدين قد يؤدي إلى تغير السياسة التي يتبعها النظام.

٤. الصدمات الخارجية: غالبا ما يأتي التغير في السياسة الخارجية نتيجة إدراك الحكومة القائمة لوجود تغييرات في البيئة الخارجية، وعادة ما تكون أحداث كبرى يصعب تجاهلها وبالتالي يكون على الدولة أن تغير من سياستها التي تنتهجها استجابة للوضع الجديد الذي تفرزه تلك التغيرات الخارجية.

كما اختزل تشارلز هيرمان "C.F Hermann" عوامل تغيير السياسة الخارجية سواء التغير التكيفي أو التغير الجذري في عدد من العوامل منها:

١. تغير القيادة السياسية في حالة الدول الشخصانية.
٢. إعادة هيكلة النظام السياسي الداخلي.
٣. التغيرات الخارجية الحادة (الصدمات الخارجية).

مشيرا إلى أن جميع أسباب ومحددات تغير السياسة الخارجية إنما يمكن إدراجها تحت مجموعتين رئيسيتين من العوامل: أولهما التغيرات الداخلية التي يمكن أن تنبع من بيئة النظام السياسي، وثانيهما التغيرات الخارجية التي تستمد من البيئة الخارجية الإقليمية والدولية.(٢)

ويرى روبرت بوتنام "Robert D.Putnam" أن كل من العوامل الداخلية والخارجية تؤثر على بعضها البعض، وقد أطلق عليها مصطلح " اللعبة ذات المستويين" أو "two- level game"، إشارة إلى كيف يمكن للسياسة الداخلية أن

---

(١) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة لحالتي الإتحاد السوفييتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ – ١٩٩٦) **مرجع سابق**، ص ١٩– ٢٠.

(2) Charl F. Hermann , " changing course: when governments choose to redirect foreign policy", **op. cit**. p.9

تؤثر على السياسات الدولية، والعكس بمعنى كيف للسياسات الدولية أن تلعب دورا في التأثير على السياسات الداخلية، وبالتالي لا بد من الوضع في الاعتبار العوامل الداخلية عند دراسة مسألة التغير في السياسة الخارجية.[1]

وبالتالي يمكن التمييز بين مجموعتين من المتغيرات والمحددات التي يترتب عليها حدوث تغير في السياسة الخارجية، وهما:

- **متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي (محددات الداخلية لتغير السياسة الخارجية).**
- **متغيرات البيئة الخارجية (المحددات الخارجية الإقليمية والدولية).**

أولا: متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي (المحددات الداخلية للتغير في السياسة الخارجية):

وتشمل تلك المتغيرات:

أ. مجموعة العوامل الداخلية التي يمكن لها أن تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية.

ب. التغير في النظام السياسي الداخلي للدولة.

ويمكن توضيح ذلك بإيجاز كما يلي:

أ. مجموعة العوامل الداخلية التي يمكن لها أن تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية:

تلعب العوامل الداخلية دورا كبيرا في إلزام الحكومة والضغط عليها من أجل إجراء تغيير ممكن للسياسة الخارجية المتبعة، وبالتالي فإنه يتعين على صانعوا القرار الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية حين إقرار السياسات الخارجية وتوجهاتها.

وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى ٥ من العوامل الداخلية التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية وهي: **جماعات الضغط (الجماعات المصلحية)- البيروقراطية _ الرأي العام _ الإعلام _ الأحزاب السياسية.**

١. جماعات الضغط (الجماعات المصلحية):

يعرف جون ديتريك john w.dietrich جماعات الضغط على أنها :

---

(1) **Ibid,** p.4.

" عبارة عن جماعة منظمة تشارك بنشاط نسبي لقرار الحكومة، وتتكون هذه الجماعات أصلا أو تضم مجموعات تتكون من المواطنين الذين تربطهم بها قضية أو قضايا وموضوعات ذات اهتمام مشترك، كما أنها تضم جماعات مهنية ونقابات ورجال أعمل والشركات القانونية ذات المصلحة العامة.(١)

وجماعات المصالح تتفاعل مع بعضها ومع صانع السياسة الخارجية ومع المجتمع بصفة عامة للتأثير في القرار النهائي المتعلق بالقضايا التي تهمها، وعادة ما تركز كل جماعة مصلحة على قضية أو قضايا معينة تهمها في ميدان السياسة الخارجية، فجماعات المصالح ذات الطابع الاقتصادي تهتم بالقضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعريفات الجمركية، بينما تركز جماعات المصالح ذات الطابع العسكري على قضايا الإنفاق العسكري وتصدير السلاح أو استيراده، وفي بعض الحالات قد تنشأ جماعات مصلحيه للدفاع خصيصا عن سياسات خارجية معينة، كجمعيات الأمم المتحدة، وجمعيات الصداقة مع الدول الأخرى.(٢)

ازداد في العقود الأخيرة أهمية جماعات الضغط وازداد نفوذها منذ أن بدأت تتناول القضايا والموضوعات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمصالح الناخبين وهو ما يترتب عليه في النهاية الضغط على متخذ القرار وصانعه، وبالتالي فإن جماعات الضغط لها دور وتأثير على صانعي السياسة، وقد ساعدت العولمة على ازدياد نفوز ودور جماعات الضغط على صانع القرار، ولهذه الأسباب فإن جماعات المصالح أو الضغط تعتبر مصدرا من مصادر التأثير.

ويمكن القول بأن جماعات المصالح تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات(٣):

---

(1) Joakim Eidenfalk , "Towards a New Model of Foreign Policy Change" , Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association conference , **op. cit**. p.4

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص ١٩٦.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٩٧-٢٠٠.

- **المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية:** قد تشترك بعض جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة. وفي هذا الإطار تقدم جماعة المصلحة وجهة نظرها مباشرة، وتشارك في اتخاذ القرار النهائي في الأمور المتعلقة بمصالحها، ولعل من أبرز تلك الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي السابق (كان المكتب يختص بصنع السياسة الخارجية السوفيتية).
- **توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية:** تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وتستطيع تلك الجماعات عن طريق استعمال هذا الجزء من القوة التأثير في مسار السياسة الخارجية، ولعل أوضح مثال على ذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية "اللوبي الصهيوني" في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.
- **جماعات المصالح كجماعات وسيطة:** تلعب جماعات المصالح دور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين. ويتحقق ذلك بقيام جماعات المصالح بالتعبير عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين من خلال الاتصال مع صانعي السياسة، ومن ذلك مثلا اتصالات منتجي القمح في ولايات الغرب الأوسط لرفع الحظر عن تصدير القمح إلى الاتحاد السوفيتي إبان حقبة الحرب الباردة لأن ذلك يضر بمصالحهم.

وقد تلجأ جماعات المصالح إلى تنظيم المظاهرات والاعتصامات للتأثير على صانعي السياسة الخارجية حماية لمصالحهم.

٢.الرأي العام: يلعب الرأي العام دورا كبيرا داخل أي مجتمع، ويعتبر من العوامل الهامة للتغير طالما أن الحكومة في حاجة مستمرة للحصول على دعم الناخبين من اجل مواصلة سياساتها، وضمان استمرارها وبقاءها في الحكم وإعادة انتخابها من جديد.

ويعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية، ويتحدد ذلك طبقا لطبيعة قوة الرأي

العام وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة، كذلك يختلف تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية باختلاف أهمية القضايا المثارة وباختلاف درجة اتفاق الرأي العام والقيادة السياسية على التعامل مع القضايا المثارة.

وتصنف المدرسة الليبرالية أن الرأي العام يؤثر على السياسة الخارجية من خلال ثلاثة مداخل جوهرية رئيسية هي[1]:

- **التأثير في أجندة السياسة الخارجية:** قد يدفع الرأي العام صانع السياسة الخارجية نحو الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية، ومن ثم فإن الرأي العام يحدد بشكل معين أجندة السياسة الخارجية، من حيث ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية، أو ما يسميه ستيرز "Agend – Setting" .
- **التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية:** يلعب الرأي العام في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار بدائل معينة، أي يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة أو ما يطلق عليه – Parametre "Setting" والتي وإن تخطاها ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه.
- **التأثير في خيارات السياسة الخارجية:** قد يلعب الرأي العام دورا كبيرا في التأثير على نوعية الخيارات السياسية التي يمكن لصانع السياسة الخارجية تبنيها أو ما يسمى بتحديد السياسات "Policy – Setting"، لكن هذا النمط من التأثير نادر الحدوث، فالرأي العام يؤثر في منع القائد السياسي من تبني سياسة معينة، أكثر من دفعه إلى تبني سياسة بديلة.

٣. البيروقراطية:

يمكن القول بصفة عامة أن البيروقراطية ينظر إليها باعتبارها عنصر من عناصر الاستقرار والثبات لا التغيير، فالأغلبية من البيروقراط يفضلون الاستقرار والثبات، وفي المقابل نسبة صغيرة تطالب بإجراء تغيير ملموس، وطبقا لمورتون هالبيرن فإن من مسلمات أو بديهيات البيروقراطية أنها مقاومة للتغيير أو أنها تقاوم حدوث التغيير.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٤٦-٢٤٧.

ولذلك فإنه حينما يرغب أحد من البيروقراط إجراء تغيير ما والدخول في صراع من أجل حدوث هذا التغيير، فإنه يتعين عليه أن يختار ويحدد وبدقة الموضوعات والقضايا التي يرى ضرورة إدخال تغييرات جوهرية عليها والتي تستحق فعلا المثابرة والدخول في معركة شرسة من أجل هذا التغير.

وعلى الرغم من اتسام البيروقراطية بالثبات والاستقرار ومقاومتها للتغيير، غير أنه من الممكن أن يصبح للبيروقراطية دورا كبيرا وبارزا في تغير السياسة الخارجية، وفي الدراسة التي قدمها هولستي عن تغير السياسة الخارجية، قام بدراسة ثمان حالات مختلفة يمكن أن يتم عن طريقها تغير السياسة الخارجية، وأوضح أن حالة واحدة من الحالات الثمان تلك يمكن أن تلعب فيها البيروقراطية دورا مؤيدا للتغير. [1]

٤. الإعلام:

الإعلام هو حلقة الوصل بين الجمهور وبين الحكومة، وبالتالي يتعين على صانعوا القرار أن يضعوا في حسبانهم دور الدور الذي يلعبه الإعلام في التأثير على الرأي العام إذ ما أرادوا النجاح في الحصول على تأييد ومساندة لسياساتهم ومن ثم استمرارهم وإعادة انتخاب الحكومة من جديد.

ويلعب الإعلام دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية حيث:

- يعتبر الإعلام بمثابة جهة خارجية يمكن لها أن تضفي الشرعية والضغط على سياسة ما تتبعها الحكومة من أجل تعديل مسارها أو تغييرها، إذ يمكن للإعلام أن يمارس ضغط مؤكد على قضايا السياسة من خلال إقرار سياسة معينة، والضغط والتأثير على الرأي العام وبالتالي الضغط على الحكومة، وهو ما يفرض ضغوطا متزايدة على عملية صنع القرار الحكومي، ولذلك فإن وسائل الإعلام تعتبر مصدرا هاما من مصادر التأثير على السياسة الخارجية.
- ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام.[2]

---

(1) **Ibid.**, p.4.

(٢) المصدر: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=492727

• الإعلام يقوم بنقل المعلومات والأخبار وإمداد الجمهور بالمعلومات التي يتلقاها من الحكومة لتوضيح السياسات التي تتبعها الحكومة وتوضيح مجريات الأمور.

• كما يقوم الإعلام أيضا بدور المحقق وجامع للبيانات الجديدة وتوفيرها للحكومة وللجمهور، ومن الممكن أن تلعب تلك المعلومات والبيانات الجديدة دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة.

ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي مصدر أساسي لتفسيرها. فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية من صحافة، وإذاعة، وتليفزيون بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات، بالإضافة إلى كون الوسائل الإعلامية مصدرًا هامًا للمعلومات الداخلية والخارجية فإنه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة.(١)

٥. الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية تعتبر منبرا أصيلا في المشاركة السياسية، وبالتالي تلعب الأحزاب السياسية _ أو فيترض أن تلعب _ دورا كبيرا في التأثير على عملية صنع وتنفيذ السياسة التي تتبعها الحكومة، وبالأخص تلك الأحزاب التي تكون الحكومة دائما في حاجة للحصول على تأييدها ومساندتها من أجل الاستمرار في السلطة أو من أجل استمرار سياسة معينة، إذ أن الضغط الذي يتم من قبل الجمهور أو قطاع الناخبين الذي تتم ممارسته على أعضاء البرلمان يترتب عليه ضغطا وتأثيرا على الحكومة في قضايا السياسة التي تتبعها.

وتضم هذه المجموعة ليس فحسب مجموعة الأحزاب السياسية التي تأتى منها الحكومة، وإنما أيضا الأحزاب السياسية المعارضة كأحد العناصر والعوامل التي لها دور في تشكيل ورسم السياسة.(٢)

فإذا كان في الدولة أكثر من حزب كما هو الحال في الدول الديمقراطية فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب

---

(١) المصدر: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=492727

(2) **Ibid**, p.6.

الأقوى هو الأكثر تأثيرًا في توجيه السياسة الخارجية، أما إذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد وهو الحزب الحاكم كما هو الحال في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية فإن تأثيره في السياسة الخارجية يصبح قويًا جدًا وفقًا لعقيدة الحزب السياسية. ويعتمد دور الحرب في صنع السياسة الخارجية على الانضباط داخله ووضوح عقيدته السياسية.(١)

ب. التغير في النظام السياسي الداخلي للدولة:

طور جون هاجان "Hagan " اقترابا حاول فيه تحديد دور التغيرات التي تحدث في النظام السياسي الداخلي وأثر تلك التغيرات في إعادة هيكلة السياسة الخارجية، موضحا فيه كيف يؤثر محتوى السياسة الداخلية على الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية.

ويعتمد منظور هاجان في فهم وتفسير التغير في السياسة الخارجية على سلسلة من المهام التي تم تصميمها لدراسة العلاقة بين تغير كل من: نوعية النظام السياسي، وتوجهاته، ودرجة انقسامه، وأثر ذلك على السياسة الخارجية.

ويرى هاجان أن التغيرات التي حدثت في النظام السياسي الداخلي في العديد من الدول، أدى في النهاية إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية لتلك الدول، ويمكن الإشارة إلى العديد من الأمثلة التي توضح أن التغير في السياسة الخارجية لتلك الدول كان انعكاسا للتغيرات في النظام السياسي، فقد يترتب على التغير في النظام السياسي أن يأتي إلى السلطة قيادة جديدة أو تحالف أو مجموعة جديدة وهي التي تمتلك هيكل صنع القرار في الدولة.(٢)

على سبيل المثال، تغير القيادة في الاتحاد السوفيتي السابق ترتب عليه العديد من التغيرات داخليا داخل الاتحاد السوفيتي وخارجيا على المستويين الإقليمي والدولي، فقد ترتب على تغير القيادة في الاتحاد السوفيتي بشكل كبير في طبيعة التوترات السائدة بين القوى العظمى، وانتهاء الحرب الباردة في نهاية

---

(١) المصدر: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=492727

(2) Joe D.Hagan, Domestic Political Regime Change and Foreign policy Restructuring: A Framework for Comparative Analysis, in: Jerel A.Rosati and others, **op. cit**. p.138.

المطاف نظرا لإعادة توجيه السياسة الخارجية السوفيتية في ظل قيادة الرئيس جورباتشوف.

ويختلف مقدار تأثير تغير النظام السياسي على السياسة الخارجية، تبعا لنوعية وطبيعة التغيرات التي تحدث للنظام السياسي، وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أربعة أنماط لتغير النظام السياسي تتراوح ما بين تغييرات طفيفة في النظام إلى أكثرها دراماتيكية (تغييرات جذرية أكثر تطرفا)(١):

١. تغير القائد:

في هذا السيناريو، لا يحدث تغير في التركيبة الأساسية في النظام السياسي حيث مكوناته وعناصره الأساسية وأطرافه، ولكن يقتصر فقط التغير في تغير محدود يتم فيه استبدال القائد السياسي بشخص قائد آخر يتبع نفس الفصيل أو الحزب.

وغالبا ما يحدث تغير القائد في هذا النمط إما عن طريق استقالة أو موت القائد الذي يتولى السلطة، وفي الأغلب يتم استبدال القائد السياسي بخلفيته الذي يصبح الزعيم القائد.

والأمثلة على ذلك عديدة، مثل تغير القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية من كيندي "Kennedy" إلى جونسون "Johnson"، كذلك تايوان من تشانج كايشيك "Chiang Kaishek " على أبنه تشانج شينج كو " Chiang Ching – Ko"، وأيضا في بريطانيا من مارجريت تاتشر "Margaret Thacher" إلى جون ماجور "John Major".

٢. تغير كبير في الوظيفة أو التحالف:

في هذا النمط من أنماط التغير في النظام السياسي، يحدث تغير في المكونات الوظيفية للنظام سواء في حالة النظم المقسمة ذات الحزب الواحد، أو في الجماعات السياسية المستقلة والأحزاب في حالة التحالف، حيث يتكون النظام ليس من حزب واحد وإنما من مجموعة أحزاب وفصائل سياسية في تحالف مع بعضها البعض، ويحدث تغير في القيادة يؤثر على التوازن الداخلي للنظام مع

---

(1) **Ibid**, p.p.144-146.

ظهور حزب جديد مسيطر أو فصيل سياسي معين، كما يحدث في الدول الديمقراطية البرلمانية مثل الهند، وايطاليا، وإسرائيل، واليابان.

والتغيرات الوظيفية التي تحدث في الضوابط القمعية للنظم التسلطية التي يسيطر عليها حزب واحد أو جماعة معينة، كما كان في إيران في عهد الخميني، كذلك الاتحاد السوفيتي تحت حكم جورباتشوف كما يتضح من الانقلاب الفاشل في أغسطس ١٩٩١، ثم في طريقة تقاسم السلطة تحت حكم يلسن.

٣. التبادل المنتظم للسلطة بين الأحزاب والجماعات والتيارات المتنافسة:

في هذا السيناريو، يحدث إحلال داخلي للسلطة للنخبة الحاكمة أو للتحالف الحاكم، ولكن ليس هناك بديل للفريق الحاكم بأكمله أو التحالف، مع التغيير الذي يحدث بين الجماعات الذين هم جزء من النظام السياسي القائم، وفقا للمعايير السياسية المعتادة.

أما عن الحالات التي يوجد فيها تبادل كامل للسلطة، فهي:

- حالة الهزيمة في الانتخابات لحزب أو تحالف بواسطة حزب آخر أو تحالف آخر، مثلا هزيمة الحزب القومي أمام حزب العمال في نيوزلندا، كذلك حزب العمال في إسرائيل وحزب الليكود، وأيضا في الولايات المتحدة إدارة كارتر بالحزب الجمهوري تحت حكم ريجان.
- كذلك حالة الانقلاب العسكري، مثل الإطاحة بحكم سوكارنو بالانقلاب العسكري تحت حكم سوهارتو.

ثورة سياسية تأتى بجماعات أو تحالفات معارضة للنظام إلى السلطة:

هذا النمط هو تحول جذري ثوري، يتم من خلاله استبدال الحزب الحاكم بجماعات تعمل على إجراء إعادة هيكلة جوهرية في النظام السياسي، وفي الأغلب ستكون هذه التغيرات هي التغيرات الأكثر ديمقراطية، لأن النظام الجديد سيقوم بإجراء عدة ترتيبات في البناء السياسي الداخلي من خلال إعادة تحديد القواعد السياسية، تغيير الترتيبات الهيكلية الأساسية، مما يترتب عليه في نهاية المطاف التغيير في تأثير النخب الاقتصادية الاجتماعية التي كانت مهيمنة سابقا.

وهذا النوع من التغيرات ينتج عن طريق واحد من الميكانيزمات الثلاث التالية:

- الإطاحة بالمؤسسة السياسية، عبر تحركات حشود كبيرة تطالب بالإطاحة بالنظام القائم، ومن أمثلة ذلك الثورات التي حدثت في إيران، الصين، وكوبا.
- الإطاحة بالمؤسسة السياسية، من قبل قيادات عناصر عسكرية، كما فعل الجناح العسكري الأيمن في تشيلي وأورجواي.
- أو من خلال عناصر عسكرية صغرى معارضة للنظام نشطة سياسيا، مثل حركة الضباط الأحرار في مصر ١٩٥٢، والعراق ١٩٥٨، وفي ليبيا ١٩٦٩.

وقد أفترض هاجان أن أي نوع من تلك الأنواع الأربعة للتغير الحادث في النظام السياسي يترتب عليه إعادة هيكلة للسياسة الخارجية، لكن ليس شرطا أن يترتب على أي منها إحداث تغير كبير فيها، فلكل نوع من أنواع التغير تلك بعض الحالات التي يمكن أن يحدث فيها التغير أثرا ملموسا على السياسة الخارجية، بينما في بعض الحالات قد لا يترتب على تلك التغيرات حدوث تغير في السياسة الخارجية.

ويمكن القول بأن تغير النظام يمكن أن يترتب عليه إعادة هيكلة جذرية للسياسة الخارجية في حالتين[1]:

- أن تشتمل تلك التغيرات على عناصر سياسية ذات توجهات متباينة ومختلفة في الشئون الخارجية.
- أن يكون النظام الجديد متماسك تماما داخليا، لكي يستطيع تنفيذ المبادرات الجديدة في السياسة الخارجية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التغير في النظام السياسي الداخلي للدولة يمكن أن يكون نتيجة لتغير واحدة أو أكثر من صور التغير التالية، والتي يعتبر التغير في إحداها _ أو أكثر _ تغيرا في النظام السياسي برمته ومن ثم يحدث التغير في السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة، وهذه الصور هي:

---

(1) **Ibid**.p.146.

١. تغير القيادة السياسية :

تلعب سمات القائد السياسي دورا كبيرا في تحديد مقدار التغير في السياسة الخارجية، وتؤثر مجموعة الدوافع الذاتية، والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية، ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية للإنسان)، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، أما الخصائص الشخصية فإنها تنصرف إلى مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان، كأن يكون الشخص ذا شخصية تسلطية، أو يكون ميالا إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة.[١]

وقد اهتمت العديد من الدراسات بدراسة وتحليل أثر السمات الشخصية للقائد السياسي على عملية صنع السياسة الخارجية، ومن بين تلك الدراسات الهامة ما قدمته مارجريت هيرمان في دراستها التي أعدتها عام ١٩٨٠تحت عنوان: " تفسير السلوك الخارجي باستخدام السمات الشخصية للقيادة السياسية" "Explaining Foreign Behavior Using The Personal Characteristics of Political Leaders"، وهي الدراسة التي ركزت فيها على دور السمات الشخصية والنفسية للقيادة السياسية بالنسبة لـ ٤٥ قائد سياسي (رئيس دولة أو حكومة) وأثرها على السياسة الخارجية.[٢]

وخلصت هيرمان في دراستها إلى أن معتقدات القائد السياسي وسماته الشخصية وأسلوبه في اتخاذ القرار تحدد إلى حد كبير السلوك الخارجي للدولة، فقد وجدت أن القيادة السياسية التي تتسم بدرجة عالية من الاهتمام بالحفاظ على الهوية والسيادة الوطنية، والرغبة في المبادرة وعدم الثقة في الآخرين والرغبة في السيطرة عليهم عادة ما تتبنى سياسة خارجية تتميز بدرجة عالية من الاستقلال، والتعامل مع الدول الأخرى من منظورها وبشروطها، وعلى العكس

---

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص ٣٨٥.

(2) Hermann, Margaret G., Explaning Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders, **Internationa Studies Quaterly**, vol.24, No.1, (March 1980).

من ذلك فإنه حين تتسم القيادة السياسية بالقدرة على طرح العديد من البدائل، وعدم الرغبة في المبادرة والثقة في الآخرين، والرغبة في إقامة علاقات صداقة مع الدول الأخرى، فإن السياسة الخارجية لهذه القيادة عادة ما تتسم بقدر كبير من التفاعل ودرجة عالية من الاستجابة للبيئة المحيطة.

ومنذ منتصف الخمسينيات دخل تحليل الدوافع الذاتية للقائد السياسي مجال السياسة الخارجية ولعل من أشهر الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة الكسندر جورج وجوليت جورج عن دوافع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون وأثرها على سياسته الخارجية، فيقول جورج وجورج أن طفولة ويلسون تميزت بسيطرة والده عليه سيطرة كاملة وأن ذلك قد أتيح لديه دافعا قويا نحو الإنجاز والقوة ونحو ممارسة القوة بمفرده وفرض إرادته على غيره، ولذلك فإن ويلسون أصر في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ على قبول الحلفاء وجهة نظره في كيفية تسوية مشكلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهدد بالانسحاب من المؤتمر أن لم يفعلوا، كما أنه رفض التعديلات التي حاول الكونجرس إدخالها على اتفاقية فرساي، مما أدى إلى رفض الكونجرس الاتفاقية برمتها، وبالتالي عدم دخول الولايات المتحدة عصبة الأمم.(١)

فإدراك صانع القرار يمكن أن يتأثر بالخصائص والسمات الشخصية للقائد السياسي، ويرى هيكل أن أنور السادات كان يحمل في أعماقه منذ حياته المبكرة رغبة جامحة في أن يصبح نجما لامعا في الحياة، وأن هذه الرغبة الجامحة في النجومية، هي التي تفسر كثيرا من سلوكياته في السياسة الخارجية، فقرار السادات الذهاب إلى إسرائيل سنة ١٩٧٧ كان انعكاسا لرغبته في أن يجد مجالا آخر لتأكيد نجوميته التي تضاءلت بعد أحداث يناير ١٩٧٧ في الداخل.(٢)

في هذا السياق يمكن طرح مقدار الشرعية التي يتمتع بها القائد السياسي في التأثير على السياسة الخارجية التي ينتهجها، وبالتالي يمكن تحديد أربعة أنواع من سلوك الدولة يحددها التفاعلات الناتجة عن الضغوط الدولية على القائد السياسي وكذلك الشرعية التي يتمتع بها، وهي كما يلي:

---

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص ٣٨٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٨٧.

- ستتبنى الدولة الوسطية في الأفعال وذلك في حال ما إذا كانت الضغوط الدولية المفروض عليها كبيرة في مقابل ضعف الشرعية السياسية التي يتمتع بها النظام.
- تختار الدول الاعتدال والوسطية في التصريحات إذ ما كانت كل من الضغوط الدولية والشرعية السياسية ضعيفة.
- الدولة ستكون متوازنة على المستوى الخارجي إن كانت الضغوط الدولية والشرعية السياسية مرتفعة.
- الدولة ستكون متوازنة على المستوى الداخلي في حال ما إذا كانت الشرعية السياسية مرتفعة والضغوط الدولية في مستوى أقل.

ويوضح الشكل التالي، مقدار الضغط الدولي والشرعية السياسية وفي المقابل خيارات السياسة الخارجية:

الضغوط الدولية

الشرعية السياسية	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	خيارات السياسة الخارجية
	مرتفعة	متوازنة	متوازنة على المستوى الداخلي	
	منخفضة	الوسطية في الأفعال	الاعتدال والوسطية في التصريحات	

شكل (٢) الضغط الدولي والشرعية السياسية وخيارات السياسة الخارجية[1]

---

(1) المصدر:

- Kai He, Indonesia's Foreign Policy after Suharto: International Pressure, Democratization, and Policy Change, Prepared for the 46th

وقد حددت مارجريت هيرمان Margaret g.Hermann ستة أنماط مختلفة للخصائص والسمات الشخصية للقائد السياسي [1]:

١- النسق العقيدي للقائد السياسي
٢- الدافع (الحافز)
٣ - نمط اتخاذ القرار
٤- السمات الشخصية للقائد
٥- درجة اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية
٦- خبرة القائد السياسي بالسياسة الخارجية وتمرسه فيها

***

١- النسق العقيدي للقائد السياسي

تشير إلى جملة الافتراضات والمبادئ والقناعات التي يؤمن بها القائد السياسي، والتي تحمل تأثيرا على القائد السياسي في تفسيره لبيئته، ويقدم النسق العقيدى للفرد منهجا للاختيار بين البدائل، فعملية الاختيار هي أساسا نتائج لتفسير المعلومات المتاحة في ضوء النسق العقيدى لصانع القرار، والفرد أثناء عملية اتخاذ القرار - يربط بين المعلومات المتعلقة بظاهرة معينة، وبين عقائده حول تلك الظاهرة، حتى يتمكن من تحديد مجموعة من البدائل يمكن الاختيار من بينها وهو في النهاية يختار بديلا من خلال مقارنة البدائل المتاحة بسلم الأفضليات الكامن في نسقه العقيدى، وبالتالي تؤثر العقائد السياسية على اختيارات السياسة الخارجية المفضلة، إذ توجه تلك العقائد السياسية نحو تفضيل مجموعة من البدائل على حساب مجموعة أخرى.[2]

فالنسق العقيدى يتضمن عقائده محدده عن طبيعة العالم السياسي والنسق الدولي، وطبيعة الأعداء السياسيين والعلاقة بينهم واستراتيجياتهم والأساليب

Annual International Studies Association Convention at Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005, p.12.

(1) Joakim Eidenfalk , "Towards a New Model of Foreign Policy Change **Op.Cit**, p.p 10-12.

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، **مرجع سابق**، ص ٤٠٦.

المثلى لاختيار الأهداف والاستراتيجيات المثلى لتحقيق الأهداف، وإمكانية اتخاذ المخاطرة السياسية، ودور القوة العسكرية في تحقيق الأهـداف ويقـوم القائـد السياسي بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار.

٢- الدافع (الحافز)

وتشير إلى الأسباب التي تدفع القائد السياسي للقيام بما يفعله، وقد تتمثـل في الرغبة في الاستمرار والاستقرار، وحاجة القائد السياسي إلى الحصول على الدعم والتأييد والذي يعد من أكبر الدوافع التي من شأنها أن تؤثر علـى القائـد السياسي كما ترى مارجريت هيرمان.

ويقصد بأهمية الحافز الخارجي، إدراك القائد السياسي لمدى أهمية الوقائع الخارجية بالنسبة له، فإذا أدرك القائد السياسي أن الحافز الخارجي سيؤثر علـى أهدافه، سواء بشكل ايجابي أو بشكل سلبي، فإنه يكون أميل إلى التعامل بنفسـه مع هذا الحافز، ويتأثر إدراك القائد السياسي لتلك الأهمية بتصـوراته العقيديـة السالفة عن احتمال تأثير الحوافز الخارجية على أهدافه، وتختلف طريقة تعامـل القائد السياسي باختلاف إدراكه لهذا الحافز، وعما إذا كان يرى في هذا الحـافز فرصة لتحقيق أهدافه، أم مشكلة تعرقل تحقيق تلك الأهداف (تهديد)، فـإذا أدرك القائد السياسي أن الموقف يشكل تهديدا، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انتهـاج سلوك سياسي خارجي معاد تجاه الحافز، بعكس الحال إذا أدرك الحافز على أنه فرصة لتحقيق تلك الأهداف.[1]

٣- نمط اتخاذ القرار:

ويشير إلى المنهج الذي يتبعه القائد السياسي في صـنع القـرار، وقـدرة تحمل القائد السياسي لحجم المخاطر من اتخاذه قرارات بعينها.

٤- السمات الشخصية للقائد:

(١) المرجع السابق، ص ٤١٨ – ٤١٩.

ومنها: المهارات السياسية التي يتمتع بها القائد، ومهارات الاتصال، والذكاء السياسي، والشجاعة ومدى وضوح الأهداف، ونمط الأداء السياسي ومدى تميزه بالاستجابة والواقعية.

٥- مقدار الاهتمام بمجال السياسة الخارجية لدى القائد السياسي:

ويشير إلى مصلحة واهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، ويؤثر هذا على مقدار وحجم ونسبة مشاركة القائد السياسي في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فكلما زاد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، زادت مشاركته في عملية صنع السياسة الخارجية مما يزيد من فرصة تأثير خصائصه وسماته الشخصية على السياسة الخارجية.إما إذا كان القائد السياسي يولى اهتمام أقل بالشؤون الخارجية فمن المحتمل أن يقوم بتفويض السلطة إلى آخرون ليقوموا بهذا العمل، مثل وزير الخارجية ومساعديه.[١]

٦. خبرة القائد السياسي بالسياسة الخارجية وتمرسه فيها:

وتشير إلى مقدار ما يتمتع به القائد السياسي في إدارة الشئون الخارجية من خبرة وممارسة، وهو ما يؤثر حتما على السلوك الذي سيتبعه وعلى الاستراتيجيات التي يتبعها في مجال الشئون الخارجية، فكلما كان القائد السياسي متمرسا في العمل بالسياسة الخارجية، زادت قدرته على طرح البدائل والاستراتيجيات للتعامل مع موقف دولي معين [٢]

ولذلك فإن تغير القيادة السياسية في الدول النامية والدول السلطوية عموما يؤدى إلى حدوث تغير كبير للسياسة الخارجية، وتزداد هذه الظاهرة بشكل خاص في الدول ذات القيادة الكاريزمية وأيضا في الحالة التي يتم فيها شخصنه السياسة الخارجية Personalized Foreign Policy ففي هذه الحالات يهيمن القائد السياسي على الدولة ومؤسساتها ومن ثم على عملية صنع السياسة الخارجية، ويحتكر سلطة اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ويترتب على ذلك أن

---

(1) Hermann, Margaret G., Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders,**Op.Cit**, p.13.

(2) Joakim Eidenfalk , "Towards a New Model of Foreign Policy Change **Op.Cit.** p10.

يكون استمرار أو تغير السياسة الخارجية رهن باستمرار أو تغير هـذا القائـد، وفي هذا الإطار توصل روتشتاين R.Rothstein من خلال دراسته التي أعدها حول شخصانية السياسة الخارجية في الدول النامية "The Personalization of Foreign policy LCD" إلى نتيجة مفادها أنه إذا تغير القائد السياسي الذي يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية فإنه سيترتب عليـه تغيـر السياسـة الخارجية، وفي هذه الحالة ستكون فرصة التغير الجزري في السياسة الخارجية أكبر من فرصة التغير التدريجي.[1]

لكن هذا لا يمنع إمكانية تغير السياسة الخارجية بشكل جذري مع استمرار القائد ذاته في السلطة إذ ما تغير نمط عقائده وإدراكه للبيئة الخارجية.

٢. تغير النخبة الحاكمة:

حيث تأتى النخبة الجديدة بقيم وادراكات وتوجهات فكرية جديدة، وتسعى بطبيعة الحال إلى ترجمة أفكارها إلى سياسات، وهو ما يترتب عليه حدوث تغير في السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا، وفي هذه الحالـة تـزداد احتمـالات التغير الجزري للسياسة الخارجية.

ويرى روشتاين R.Rothstein أن حدوث انشقاقات سياسية داخل النخبة الحاكمة وانقسامها واختلافها حول توجهات السياسة الخارجية، كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى عدم وجود اجتماع داخلي حـول الخطـوط الرئيسـية للسياسـة الخارجية، وينتج عن ذلك انتصار جناح من أجنحة النخبة على أعضاء النخبـة ومن ثم تتغير النخبة الحاكمة، ومجئ نخبة جديدة من شأنه أن يؤدى إلى تغيـر جزري في السياسة الخارجية.

كما أن وصول مجموعة ائتلافية من القوى المعارضـة للنظـام "Anti System Group" إلى الحكم من شأنه أن يؤدى إلى تغيـر توازنـات القـوى السياسية داخل الدولة المعنية، إذ تسعى النخبة الجديدة إلى فرض توجهات على ديناميات الحياة السياسية، الأمر الذي يترتب عليه إعادة ترتيب الأوضـاع بمـا

---

(١) محمد سالمان على طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصـرية، **مرجـع سابق**، ص٢٧.

يعنيه ذلك من تغير السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا، وفي هذه الحالة فإنه من المحتمل حدوث تحولات جذرية في السياسة الخارجية. [٢]

٣. وقوع ثورة سياسية والتغير الإيديولوجي:

في الدول النامية التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم يصبح التغير الجزري (الهيكلي) في السياسة الخارجية امتدادا للتغير الجزري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة التي أتت بفعل الثورة، وتزداد احتمالات التغير الجزري في السياسة الخارجية إذا كانت الثورة مسبوقة بحالة عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد أو التبعية السياسية لإحدى القوى الكبرى، ففي هذه الحالة يصبح التغير الجزري في السياسة الخارجية للوحدة الدولية جزء من محاولة النخبة الجديدة – التي تمخضت عن الثورة – الاحتجاج على وضع التبعية السياسية بالتوجه نحو قوة أخرى.[١]

وتتعاظم احتمالات التغير الجزري في السياسة الخارجية إذا كانت الثورة بفعل عناصر وقيادات عسكرية، فضلا عن أن التغير الثوري الداخلي يؤدى إلى تغير النخب والقيادات الحاكمة، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من تغيرات جذرية في السياسة الخارجية، فالتغير الثوري قد يؤدى بالإضافة إلى ذلك إلى أحداث تغيرات إيديولوجية Ideological Shift، وهذا التغير الأيديولوجي أحد أبرز مصادر ومحددات إعادة هيكلة السياسة الخارجية لذلك النظام.

ثانيا: متغيرات البيئة الخارجية (المحددات الخارجية الإقليمية والدولية):

تعتبر المتغيرات الجوهرية في النظام الدولي أو على المستوى الإقليمي عاملا أساسيا ومصدرا رئيسيا من مصادر تغير السياسة الخارجية، فمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية تستوجب على الدولة التكيف معها وذلك من خلال إدخال تغييرات على سياستها الخارجية سعيا للتكيف الإستجابي مع صدمات ومتغيرات البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي.[٢]

---

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٨.

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٩.

(٢) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ٣٠.

وبالنسبة للعوامل الدولية فهي تشير إلى مجموعة التغيرات التي تطرأ على نظام السياسة الدولية والتي يكون لها تأثير عالمي وتحمل تأثيرا على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة وتوجهاتها، فالتحولات التي تحدث في النظام الدولي، والأحداث الدولية، والتغير الحادث في المعايير الدولية، أو الضغوط التي قد تمارسها بعض المؤسسات الدولية على الدول من أجل إدخال تعديلات أو تغيرات في السياسات التي تتبعها سواء داخلية أو خارجية، والمشروطيات التي تفرضها المنظمات والمؤسسات المانحة من أجل قيام بعض الدول بإجراء تحولات اقتصادية وإصلاحات سياسية، جميع هذه الأمور والعوامل لها أثرا هاما على السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة. وتمثل مسألة إنهاء الحرب الباردة مثالا على التغيير الذي يمكن أن ينتمي إلى هذه المجموعة، حيث ترتب على انتهاء الحرب الباردة قيام العديد من الدول بإجراء تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية.[1]

ويمكن أيضا على سبيل المثال الإشارة إلى النتائج التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، وهو ما ترتب عليه التأثير على العديد من الدول وقيامها بإجراء تعديل أو تغير في سياساتها الخارجية بعد تلك الأحداث الدولية الهامة.

وبالتالي تعتبر الصدمات الخارجية مصدرا من المصادر الهامة التي تلعب دورا في تغير السياسة الخارجية، بمعنى أن وقوع أحداث كبرى لا يمكن تجاهلها حيث يصبح لها كبير الأثر وتأثر فوري على المستقبل لتلك الصدمات وعلى البيئة المحيطة أن لم تكن البيئة الدولية بأكملها، حيث لا يمكن تجاهلها أو تجاهل تأثيراتها وعدم وضعها في الاعتبار، وبالتالي من الممكن أن يترتب على تلك الصدمات والإحداث الكبرى تغير كبير في السياسة الخارجية، ويتوقف أثر الصدمات الخارجية – كعنصر من العناصر التي يترتب عليها تحول ملموس أو تغير في السياسة الخارجية – على مقدار إدراك القائد السياسي لتلك الصدمات

(1) Joakim Eidenfalk , **"Towards a New Model of Foreign Policy Change"** , op.cit. p.4

وأيضا درجة وتوقيت الاستجابة لها تعتبر من الأمور الهامة في تشكيل ملامح تغير السياسة الخارجية.(٢)

ولعل من أمثلة الصدمات الخارجية زلزال زيارة السادات للقدس والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل، الأمر الذي ترتب عليه التأثير على السياسة الخارجية لمصر بالنسبة للعديد من قضايا المنطقة وعلى رأسها قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

ويمكن للدول والمؤسسات الدولية المختلفة التأثير على بعضها البعض فيما يتعلق بالتأثيرات التي يمكن أن تطرأ على سياستها الخارجية التي تتبعها مع بعضها البعض، عبر التحالفات المختلفة العسكرية والاقتصادية، والتجارة المتبادلة، أو حتى من خلال التهديد الاقتصادي والعسكري للضغط على دول ما لكى تتبنى نهج سياسة خارجية ما أو سياسة خارجية مختلفة عن تلك التي تتبعها.(١)

كما تلعب العوامل الإقليمية دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية التي تتبعها الدول، عبر مجموعة الأحداث التي تقع ويمكن لها أن تحدث تأثيرا على المستوى الإقليمي، مثل تفجيرات بالي في أكتوبر ٢٠٠٢، حيث نتج عن تلك التفجيرات تأثيرات كبيرة على المنطقة، وقد شملت جنوب شرق آسيا وأستراليا وجنوب المحيط الهادي.

فضلا عن ذلك فإن التغيرات التي تطرأ على النظامين الإقليمي أو الدولي ويترتب عليها تغير في مكانة الدولة الإقليمية أو الدولية من شأنها أن تؤدى إلى تغير السياسة الخارجية لهذه الدولة سعيا إلى إحداث توازن في مكانتها إقليميًا ودوليا.(٢)

---

(2) Charl F. Hermann , " changing course: when governments choose to redirect foreign policy", **op. cit.** p.12.

(1) Ibid, p.8.

(٢) محمد سالمان سالمان على طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **مرجع سابق**، ص ٣١.

ويطرأ على السياسة الخارجية تحولات أو تغيرات إما تدريجية أو جذرية - نتيجة للتغيرات التي تحدث في النظام العالمي المعاصر والتي أصبحت من أهم المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية في مختلف النظم السياسية بصرف النظر عما يوجد بينها من اختلاف وتفاوت في الإيديولوجية المتبعة، أو مقدار ما في حوزتها من القدرات، أو مدى ما بلغته من درجات التقدم، الأمر الذي يعني أن السياسة الخارجية لم تعد - تحت تأثير التغير الذي أخذت تشهده الساحة الدولية بفعل انتهاء الحرب الباردة وما تمخض عنها من نتائج وأثار وتغير في هيكل وبنيان النظام الدولي - تعتمد من حيث سماتها أو مضمونها على مجموعة من الأهداف التي تعبر أساسا عن المصالح القومية التي تشمل تحقيق الأمن القومي وما إلى غير ذلك مما يطلق عليه السياسة العليا "high politics"، ذلك أن التطورات الدولية المعاصرة فرضت على الحكومات التزام بالوفاء بمطالب واحتياجات تحسين المستوى الاقتصادي لشعوبها، وهو ما يتطلب في نهاية الأمر أن تقوم حكومات تلك الدول بإجراء تعديلات أو تغيرات في سياستها الخارجية ما يصب في النهاية لتحقيق تلك الأهداف المبتغاة.(1)

وتأسيسا على ما سبق، لم تعد قضايا الأمن القومي والإستراتيجيات العسكرية هي القضايا الأساسية التي تسيطر على جداول أعمال السياسة الخارجية للدول في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، لاسيما بعد أن برزت أهمية القضايا _ التي كانت تعتبر فيما سبق ووفقا للمفاهيم والنظريات التقليدية_ تابعة لقضايا السياسات الدنيا وخاضعة لمقتضياتها، إذ بدأت تتصدر تلك القضايا أولويات أجندة قضايا السياسات الخارجية للدول.(٢)

ثالثا: التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية:

على الرغم من اهتمام عدد كبير من الدراسات والأبحاث بتحليل العلاقة التي تربط بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية، فإن أثر عملية التحول الديمقراطي على سلوك السياسة الخارجية لم يحظى باهتمام مماثل.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠ -٣١.

ويرى أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن هناك تناقضا جوهريا بين العملية الديمقراطية من ناحية، وبين عملية السياسة الخارجية من ناحية أخرى، فالعملية الديمقراطية تعنى المنافسة السياسية ومشاركة مختلف القوى السياسية في صنع السياسة العامة، بينما يتطلب صنع السياسة الخارجية سرعة الحركة في التعامل مع المتغيرات الجديدة، ومحدودية عدد المشاركين في صنع السياسة. كذلك، فالسياسة الخارجية تتطلب سرية التخطيط والتنفيذ، وهذا ما يتعارض مع الديمقراطية التي تتطلب التشاور والعلنية.(١)

ويرى مورجنثاو رائد المدرسة الواقعية أن السياسة الخارجية التي تنفذ تحت الرقابة الديمقراطية هي سياسة تفتقد بالقطع إلى المتطلبات الرشيدة للسياسة الجيدة، ويبنى مورجنثاو وجهة نظره على أساس أن النظم الديمقراطية تضطر إلى إعداد سياستها الخارجية بما يتفق مع أهواء الرأي العام، وليس مع متطلبات الرشادة بما يسفر عن صياغة سياسة خارجية غير رشيدة.(٢)

ويضيف بعض الدارسين إلى هذه المقولات أن النظم التسلطية أكثر فعالية من النظم الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية للأسباب التالية:

- النظم التسلطية أكثر قدرة على اتخاذ قرارات سريعة، وهو ما يتوافق مع ضرورة سرعة الحركة في التعامل مع المتغيرات الجديدة.
- النظام التسلطي أكثر قدرة على ضمان تنفيذ قرارات السياسة الخارجية التي يتخذها، نتيجة وجود هيكل هرمي محدد للسلطة يضمن تنفيذ تلك القرارات، كما أن عدم تنفيذ تلك القرارات قد يؤدى إلى توقيع عقوبات شديدة رادعة.
- يتميز النظام السياسي التسلطي بقدرة أكبر عن النظام الديمقراطي في التكيف مع المتغيرات الخارجية الجديدة، إذ أن النظام التسلطي أقل تقيدا من النظام الديمقراطي بالضوابط الداخلية.

---

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص ٢٣٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٣٤.

- يتميز النظام التسلطي بأنه أكثر قدرة من النظام الديمقراطي على حماية سرية السياسة الخارجية، وعدم تسرب المعلومات من داخل أجهزة صنع السياسة الخارجية.

من ناحية أخرى يرى أنصار الرؤية الليبرالية للسياسة الخارجية أن النظم السلطوية ليست بأفضل من النظم الديمقراطية في ميدان السياسة الخارجية، إذ أن الحاكم التسلطي يرفض وجود قيادة بديلة صالحة لخلافته داخل جهاز صنع السياسة ويحرص على إضعاف تلك القيادة البديلة وعدم مدها بالقدرات اللازمة لإدارة السياسة الخارجية بفعالية، ومن ثم فإن تغير القائد السياسي ينتج عنه غالبا تحول رئيسي في السياسة الخارجية، كما حدث في خلافة السادات عبد الناصر أو خلافة خروشوف ستالين.[١]

كما يعانى النظام التسلطي في جمع البيانات والمعلومات وتصحيحها، إذ أن مساعدو صناع السياسة الخارجية عادة ما يخفون المعلومات التي يعتقدون أنها قد تزعج القائد، كما أنه لا يقدمون النصائح والانتقادات والبدائل التي تتناقض مع مفاهيم القائد التسلطي مما يؤدى إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

كما تضيف المدرسة الليبرالية أن النظم الديمقراطية تتمتع بمزايا معينة في مجالات السياسة الخارجية، على النحو التالي:

- أن وجود ضوابط داخلية على حرية القائد السياسي في النظام الديمقراطي في التحرك الخارجي هي ميزة يتمتع بها هذا النظام في إدارته للسياسة الخارجية، فإذا كانت الدول التي تتفاوض مع القائد السياسي للنظام الديمقراطي على علم بالضوابط الداخلية المفروضة على هذا القائد فإنها تميل إلى إعطائه تنازلات سياسية.
- أن انفتاح النظام الديمقراطي، بما في ذلك عدم توافر السرية هو ميزة للنظام الديمقراطي لأنه يوفر فرصة لوجود حوار وطني حقيقي حول قضايا السياسة الخارجية، وهو ما يضمن مناقشة جادة للقضايا والتوصل إلى أفضل الحلول المطروحة، وبالتالي تتحقق الفعالية في إدارة السياسة الخارجية.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٣٥.

- تختلف كذلك النظم الديمقراطية عن النظم التسلطية في طبيعة العلاقة بين مختلف أجزاء السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية للنظم الديمقراطية تتسم بالتجزؤ ويقصد بذلك أن التغير الذي يطرأ على جزء معين لا يمتد بالضرورة إلى كل الأجزاء الأخرى، فتوتر العلاقة بين نظامين ديمقراطيين في مجال معين لا يؤدى – في معظم الأحوال – إلى توتر في علاقاتهما في المجالات الأخرى لتلك العلاقات، بينما حدوث توتر بين نظامين تسلطيين في مجال معين يترتب عليه توتر علاقاتهما في معظم المجالات الأخرى.[٢]
- من ناحية أخرى، ذهب بعض الدارسين إلى التأكيد بأن النظم الديمقراطية لا تدخل في حروب مع بعضها، وذلك لعدة أسباب:

– تميز طبيعة العملية السياسية في النظام الديمقراطي عنها في النظام التسلطي يترتب عليه اختلاف طبيعة عملية السياسة الخارجية في كل من النظامين، إذ وجد الدارسين أن النظم الديمقراطية أقل ميلا من النظم التسلطية إلى استعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، أو اللجوء للحرب أو السلوك الصراعى الخارجي.

– أن النظم الديمقراطية تعتبر أكثر ميلا إلى حل منازعاتها بالطرق السلمية، ومن ثم، فإنه مع اشتراك النظم الديمقراطية في تلك القيمة السياسية فإنها لا تشعر بأنها تهدد بعضها البعض، مما يرسخ نظرية السلام الديمقراطي لإيمانويل كانط .

– حين يقع نزاع ما بين الدول الديمقراطية، فإن حركية المؤسسات السياسية في الدولتين تبطئ من قدرتها على التعبئة القومية تجاه الحرب، وفي تلك الحالة تعمل الدولتان على انتهاز الوقت المتاح لحل النزاع بالطرق السلمية، وليس استغلاله (كما تفعل النظم التسلطية) لشن الحرب.

– ثم أن النظم الديمقراطية في الغالب تدخل في العديد من المعاملات الاقتصادية الحرة مع بعضها البعض، مما يترتب عليه توطيد وتقوية الروابط فيما بينها ويرفع من تكاليف الحرب بينها.[١]

---

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٣٨.

(1) **المرجع السابق**، ص ٢٤٠.

بينما يرى كل من إدوارد مانسفيلد "Edward Mansfield" وجاك سنايدر "Jack Snyder" بأن الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا هي أكثر عرضة للتورط في حرب من الدول التي لم تشهد مثل هذا التحول السياسي.[٢]

وقد وضع سنايدر ومانسفيلد الخطوط العريضة لمجموعة معقدة من الآليات التي من خلالها يمكن أن تؤدي الديمقراطية للتورط في الحرب، تلك الآليات يمكن أن تختزل إلى اثنين من الآليات الأساسية، أولها: **اللعب بورقة "القومية"** أو ما يسمى ب "National Card"، وذلك لأن النخب تجد نفسها في حاجة لحشد حلفاء من الجماهير العريضة، حيث تنجح في حشد التعبئة الجماهيرية لصالحها، إذ يعتبر اللعب بورقة "القومية" مفيدة بشكل خاص لتعبئة جماهيرية لأنهم في تلك الحالة سيتغاضون عن الخلافات القائمة ويكون الاهتمام منصب على الوحدة الوطنية وخلق مجتمع من المصالح التي توحد النخب والجماهير، والإقناع بفكرة القومية يزيد من خطر التورط في الصراعات الخارجية، ، ويرى سنايدر أن حملات الإقناع بالقومية والوطنية غالبا ما تعتمد على تصوير غيرها من الدول بأنها أكثر تهديدا، ويمكن هزيمتها بسهولة كبيرة عما تكون عليه في الواقع، وفي ظل الترويج لتلك الأفكار المغلوطة، سيترتب عليه في النهاية إقناع المواطنين أن العمل العسكري ضروري، وبالتالي يرى سنايدر ومانسفيلد أن الصراع يحدث لأن النخب تحاول حشد التأييد في الداخل من خلال تحقيق انتصارات في الخارج.

الآلية الأخرى والتي من خلالها يصبح من الممكن أن تتورط الدول الديمقراطية في صراع تتعلق ب "**سياسات التحالف**" التي تتبناها الدول الديمقراطية، ففي مرحلة التحول تحتاج النخب إلى حلفاء سياسيين، هؤلاء الحلفاء يتشكلون من تحالفات غالبا ما تكون غير ثابتة وغير متوافقة، والتي يكون على الأقل البعض منها لديها الاهتمام بالسياسات الخارجية العدائية والخطاب السياسي القومي، مثل هذه الجماعات تشمل الفرق العسكرية (التي

(2) Jennifer M. Lind, "Democratization and Stability in East Asia", Paper prepared for delivery at the 2004 Annual Meeting of the American Political Science Association, September 2-5, 2004, Chicago, Ill, p.4.

تفضل الاستقلال عن المدنيين، اكبر الميزانيات، والحشد عسكري بشكل قد يهدد البلدان الأخرى)، بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض التكتلات الاقتصادية التي كانت تستفيد من المعاملة التفضيلية تحت الحكم السلطوي فتشعر بأن التحول نحو الديمقراطي سيهدد مصالحها، وبالتالي فهي تسعى إلى إقامة تحالفات مع النخب الأخرى للدفاع عن مصالحها.(١)

وبالتالي يرى مانسفيلد وسنايدر أن نمط التحالفات داخل الدول الديمقراطية من شأنه إذكاء الصراعات الأجنبية من خلال تقديم تنازلات متبادلة لتكوين تلك التحالفات، حيث يسعى كل عضو من أعضاء التحالف بالوفاء بالالتزامات التي تعهد بها بغض النظر عن التكلفة السياسية على المستوى القومي التي قد تنتج عن تلك الالتزامات، فإن كان أحد أعضاء الائتلاف يؤيد نمط السياسة الخارجية العدائية لتحقيق المصلحة التي يصبو إليها التحالف فإن الشركاء الآخرين للتحالف سيقبلون بتلك السياسة من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة وبغض النظر عن التكلفة السياسية التي سيتحملها المجتمع بأثره.

وبصفة عامة، يترتب على التحولات الديمقراطية خلق نسقا جديدا للقيم الذي يسود في المجتمع، وهذا النسق من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وذلك من خلال عدم سيطرة الدولة على المجتمع، وإرساء قاعدة المسئولية والمحاسبية السياسية، وكلها أمور تعزز من روح المشاركة السياسية. ويترتب على كل ذلك تغير أهداف – وربما- توجهات السياسة الخارجية، ومن ثم تغير سلوك السياسة الخارجية.(١)

وبتغير الإيديولوجيات والنسق القيمي التي كان يتبعها النظام السلطوي وخلق نظام قيمي آخر جديد تحت نظام ديمقراطي، تحمل تلك التغيرات تأثيرا ملموسا في خيارات وأهداف السياسة الخارجية ومضامينها وموضوعاتها، بحث يتم إعادة النظر مرة أخرى في مفهوم الأمن القومي كأيديولوجية تستخدمها النظم

---

(1) **Ibid.** pp.6-7.

(١) محمد سالمان محمد سالمان طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **مرجع سابق.**، ص ١٠-١١.

التسلطية لإضفاء الشرعية، وهو ما يترتب عليه العديد من التغيرات في السياسة الخارجية تجاه الأحلاف والأعداء المحتملين.

ويعمل التحوَل الديمقراطي على تغيير شكل ونمط العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع، حيث يعيد التحول الديمقراطي ترتيب مثل تلك العلاقة حيث تفقد النخب التي كانت مسيطرة ومهيمنة في عهد النظم السلطوية السابقة نفوذها السياسي وهيمنتها، بينما تبدأ جماعات أخرى في الظهور كجماعات ضغط جديدة مثل الأحزاب السياسية، اتحادات العمال، جماعات المصالح، ووسائل الإعلام، غير أن هذا التحول يدعم ويعزز مقدرة النظام على تعبئة وحشد التأييد الجماهيري، ويصبح للعلاقات المتبادلة بين النخب الاجتماعية الجديدة والدولة تأثير ايجابي في تعزيز قدرة الدولة على إدارة وتوجيه السياسة الخارجية.

وفي النظم التسلطية نجد أن مساءلة النظام السياسي في الغالب تكون ضعيفة جداء وبالتالي فإن مساءلة النظام السلطوي لا يترتب عليها فرض قيود أو ضغوط في عملية صنع السياسة الخارجية، غير أن الأمر على النقيض تماما إذ أن الديمقراطية تزيد من درجة مساءلة النظام ومحاسبته، وبالتالي تفرض قيودا على قدرة النظام في صنع قرار الشؤون الخارجية.

وينتج عن التحول الديمقراطي تقاسم وتوزيع للسلطة على مختلف المؤسسات والدوائر التي تشارك في اللعبة السياسية، وبالتالي تلعب مؤسسات أخرى دورا في عملية صنع السياسة الخارجية إذ تكتسب العوامل البيروقراطية والتنظيمية أهمية وضرورة وضعها في الاعتبار في عملية صنع السياسة الخارجية.

** ** **

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية

ثار اعتقاد بين الباحثين الغربيين بأن القارة الآسيوية غير مؤهلة للديمقراطية، وكانت توصف منطقة شرق آسيا تحديدا بأنها لا تصلح للديمقراطية، بل أنها بيئة مناسبة للنظم الاستبدادية.(١)

وتعد كوريا الجنوبية من الدول التي تأخرت نسبيا في عملية التحول الديمقراطي، حيث بدأت الديمقراطية في كوريا الجنوبية في أواخر الثمانينات، وقد شهدت مسيرة التطور الديمقراطي في كوريا الجنوبية العديد من التطورات والمراحل التي تدرجت من الحكم التسلطي في الخمسينيات حتى المرحلة التعددية الراهنة ومرورا بانتكاسات الحكم العسكري.(٢)

بدأ التحول الديمقراطي رسميا في كوريا الجنوبية صيف ١٩٨٧ عندما استجابت الحكومة السلطوية لمطالب الشعب، وقد استطاعت كوريا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا أن تحقق نجاحا ملموسا في مجال التحول نحو الديمقراطية، فقد وصلت كوريا الجنوبية إلى مرحلة متقدمة من التحول للديمقراطية بوصول المعارضة إلى سدة الحكم بعد فوزها في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٧.

ويأتي هذا الفصل من الدراسة في محاولة لتتبع خطوات كوريا الجنوبية في مجال التحول الديمقراطي، عبر مبحثين هما:

المبحث الأول: النظام السياسي الكوري منذ انتهاء الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية ١٩٥٤ حتى بداية التحول الديمقراطي ١٩٨٧ ".

المبحث الثاني: أبعاد التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية.

---

(١) إكرام بدر الدين،" اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا "، في: د.محمد سليم، صدقي عابدين (محررين)، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٠)، ص ٥.

(٢) هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد (تحرير)، **النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥)، ص ٣٨.

المبحث الأول

النظام السياسي الكوري

منذ انتهاء الاحتلال الياباني

لكوريا الجنوبية ١٩٥٤

حتى بداية التحول الديمقراطي ١٩٨٧

تعرضت كوريا للعديد من الغزوات على مدار تاريخها، فقام الصينيون والمغول واليابانيون باحتلالها، وقد خضعت كوريا لاحتلال ياباني استمر نحو خمسة وثلاثين عاما في الفترة من ١٩١٠ حتى ١٩٥٤، حيث شهدت كوريا في ظل هذا الاحتلال أشكالا شتى من الاستغلال والاستنزاف لكافة إمكانيات شبه الجزيرة الكورية حيث قامت اليابان باستغلال واستنزاف الموارد الكورية لأقصى حد ممكن لصالح الإمبراطورية اليابانية، وحرم الكوريون من استخدام اللغة الكورية في المدارس، كما فرض عليهم استخدام الأسماء اليابانية لأطفالهم، وقد حكم اليابانيون من خلال القوات البوليسية والأجهزة الأمنية القمعية، وحرم على الكوريون ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية.(١)

وفي مواجهة السيطرة اليابانية شبه الكاملة على مقدرات البلاد والحكم السلطوي لليابان ظهرت حركة مقاومة نادت بالاستقلال وحق تقرير المصير للكوريين، وفي مواجهة هذا زادت المصادمات ما بين الكوريين وسلطات الاحتلال الياباني والتي راح ضحيتها نحو ٢٠ ألف كوري، كما قبض على نحو ٤٠ ألف كوري، وقد استمر الوضع هكذا حتى قامت الحرب العالمية الثانية

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، **مرجع سابق**، ص ١١٥ -١١٦.

وانهزمت فيها اليابان وعقد مؤتمر القاهرة في ١٩٤٥ والذي أعلن استقلال كوريا.[١]

ويهدف هذا المبحث إلى استجلاء الواقع السياسي لكوريا الجنوبية منذ انتهاء الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية ١٩٥٤ وحصولها على الاستقلال حتى بدء عملية التحول الديمقراطي رسميا في ١٩٨٧، ويشتمل هذا الجزء من الدراسة على ما يلي:

- **مراحل تطور النظام السياسي** الكوري بعد انتهاء الاحتلال الياباني وصولا إلى مرحلة التحول الديمقراطي.
- **خصائص النظام السياسي الكوري** ما قبل التحول الديمقراطي.

***

أولا: تطور النظام السياسي في كوريا الجنوبية بعد انتهاء الاحتلال الياباني وصولا إلى مرحلة التحول الديمقراطي:

وصفت كوريا ما بعد الاحتلال الياباني بكونها مجتمع ديمقراطي حرم أفراده من اكتساب أية مهارات إدارية أو تنظيمية، بل أنها كانت مجتمعا متخلفا تماما مما حدا بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لأن يقترح بأن توضع كوريا تحت الوصاية لمدة ٣٠ عاما أو أكثر من أجل تدريب الكوريين السياسة حتى ينعموا بالاستقلال القومي ويحققوا تقدما حقيقيا ملموسا في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[٢]

وبالفعل بعد إنهاء سيطرة الاستعمار الياباني على كوريا، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وصايتها على الشطر الجنوبي من الجزيرة الكورية في ١٩٤٥م وفرض الإتحاد السوفيتي وصايته على الشطر الشمالي من شبه الجزيرة الكورية وذلك لمدة ٣ سنوات حتى عام ١٩٤٨م، وقد قامت الولايات المتحدة بإدارة الأمور في البلاد تحت مظلة الأمم المتحدة التي أشرفت على الانتخابات البرلمانية التي جرت في الجزء الجنوبي فقط، وفي مايو ١٩٤٨م اجتمعت

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١١٦.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١١٦.

الجمعية الوطنية وأصدرت دستورا ديمقراطيا لكوريا، وأعلنت جمهورية كوريا الجنوبية استقلالها في ١٥ أغسطس عام ١٩٤٨م برئاسة سينجمان ري زعيم الحزب الليبرالي.(١)

تم إعلان جمهورية كوريا في الجنوب بموجب الانتخابات التي أجريت في الخامس عشر من أغسطس ١٩٤٨م بمراقبة الأمم المتحدة، وفي المقابل تم الإعلان عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشمال في سبتمبر ١٩٤٨م.

وقد تمتعت كوريا الجنوبية بوضع متميز داخل الأمم المتحدة مقارنة بغريمتها الشمالية، فقد كانت حكومتها هي الحكومة التي حظت باعتراف الأمم المتحدة باعتبارها الحكومة الشرعية لكوريا بأكملها وذلك منذ أن استندت الأمم المتحدة إلى نتائج الانتخابات التي أجريت في الشطر الجنوبي من كوريا في النصف الأول من العام ١٩٤٨م لتعلن في الحادي عشر من ديسمبر في ذات العام اعترافها بالحكومة التي قامت على أساس الانتخابات بمثابة الحكومة الشرعية لكامل كوريا.(٢)

وقد حاولت القيادة العسكرية الأمريكية للشطر الجنوبي أن تدعم تنمية حكومة ذاتية في ظل قيادة كوريا وأن تشجع على تطوير الأحزاب السياسية الديمقراطية، إلا أن الجنرال الأمريكي "Hadge" فشل في انجاز هذه المهمة، فقد شكلت الجماعات المتصارعة في الساحة آنذاك جناحين أحداهما يميني والآخر يساري وفي ظل الصراع بينهما وعدم التوصل إلى حلول وسطى فإنهما فشلا في تشكيل قيادة سياسية موحدة، وفي أثناء هذا عاد سينجمان ري من منفاه في هاواي إلى سول ليقود الحزب الديمقراطي ويصبح رئيسا للجمهورية الكورية في ١٩٤٨م.(٣)

---

(١) هدى ميتكيس، النظام الحزبى وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ٣٨.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، "الحوار الكوري – الكوري"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، **قضية الوحدة الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩)، ص ٨.

(٣) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١١٦.

ومرة أخرى أتيحت الفرصة للولايات المتحدة لكي تدعم نفوذها في كوريا الجنوبية بنشوب الحرب الأهلية الكورية في الفترة ما بين ١٩٥١م – ١٩٥٣م ، وتدخلت الولايات المتحدة تحت مظلة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة " قرار الإتحاد من أجل السلام"، ومع نهاية الحرب الكورية في ١٩٥٣م قامت نظم سياسية منفصلة في كل من شمال كوريا وجنوبها، ففي الشطر الشمالي قام نظام شمولي – ستاليني، وفي القسم الجنوبي قام نظام بيروقراطي سلطوي.

وفي ظل ظروف الحرب الباردة والانقسام في شبه الجزيرة الكورية ما بين شمال وجنوب تطورت المؤسسات الأمنية والعسكرية لكوريا الجنوبية، وحدثت عسكرة للمجتمع الكوري وساد نمط من الحكم السلطوي مما حدا بالبعض القول أن كوريا الجنوبية لم تشهد أبدا أي تجربة سياسية ديمقراطية أو خبرة سابقة بالديمقراطية.(١)

تم وضع الدستور الكوري عام ١٩٤٨ في ظل وجود قوات الاحتلال الأمريكي، وقد تم إدخال العديد من التعديلات على هذا الدستور، وفي مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي، كان تعديل الدستور يتم من أجل إضافة المزيد من الامتيازات والصلاحيات والسلطات للرئيس، حتى وصل التطور السياسي في كوريا الجنوبية إلى نقطة مفصلية بعد اندلاع المظاهرات التي تطالب بإجراء إصلاحات سياسية ولتبدأ عملية التحول الديمقراطي رسميا في كوريا الجنوبية في عام ١٩٨٧ بفوز روتاي ووه بسدة الحكم في أول انتخابات ديمقراطية حقيقة، ليبدأ الرئيس رووه بعدها بسلسة من الإصلاحات السياسية استجابة للمطالب الشعبية.

مر النظام السياسي الكوري بمراحل متعددة من التطور السياسي منذ أن حصلت كوريا الجنوبية على استقلالها عن اليابان منذ عام ١٩٤٥ حتى بداية التحول الديمقراطي، كما يلي:

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١١٧.

١. **المرحلة الأولى : الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٦١** وشهدت هذه الفترة ثلاث نظم حكم، وذلك كالتالي:

- الأول: امتد نظام الحكم من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨، قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة بإدارة دفة الأمور في كوريا الجنوبية بعد إنهاء سيطرة الاستعمار الياباني.(١)
- الثاني: امتد نظام الحكم من عام ١٩٤٨ إلى أبريل ١٩٦٠ : شهدت شبه الجزيرة الكورية أول انتخابات عامة في مايو ١٩٤٨، والتي من خلالها تم شغل مائة وثمانية وتسعين مقعدا برلمانيا للشطر الجنوبي، وتلى ذلك عقد أول انتخابات رئاسية في ٢٠ يوليو ١٩٤٨ والتي أسفرت عن إعلان سينجمان ري كأول رئيس لجمهورية كوريا الجنوبية.(٢)

كان "ري" الذي أقام الجمهورية الأولى بمثابة قائد كاريزمي للبلاد وبالأخص بعد انتهاء الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣)، وقامت إيديولوجيته على أساس معاداة الشيوعية ومعاداة اليابانيين وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعيد انتخاب ري عامي ١٩٥٢ و، ١٩٥٦، وكان الشعب الكوري الجنوبي قد عول كثيرا من الآمال على ري لتحسين أوضاعهم، إلا أن الواقع قد شهد عكس ذلك، فكان ري حاكما مستبدا وقام بفرض قانون الأمن القومي في الأول من ديسمبر ١٩٤٨، والذي تم بمقتضاه قمع أية محاولة للتعبير عن الرأي تحت ستار حماية الدولة الكورية الوليدة. وأعطت الحرب الكورية – التي اندلعت في ٢٥ يونيو ١٩٥٠- الفرصة الذهبية لتعزيز سيطرته الديكتاتورية على البلاد،

---

(١) رضا محمد هلال، "الإطار التاريخي لتطور النظام السياسي الكوري في الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٩٣"، في: د.عبد العزيز شادي، مدحت أيوب (تحرير)، **التحولات السياسية في كوريا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

(٢) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ١٥١.

وقد فرض ري القوانين العسكرية بعد شهر واحد من اندلاع تلك الحرب، وتـم إعادة انتخابه عام ١٩٥٢، وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٤ قـدم ري مسـودة لتعـديل دستوري اقترح فيها عددا غير محدود من الفترات للرئيس الواحد، وقـد كـان واضحا من هذا التعديل أنه كان يريد إدامة فترة حكمه لأطول فترة ممكنة، وتـم انتخابه مره ثالثة عام ١٩٥٦، وسعي لترشيح نفسه للمرة الرابعة عـام ١٩٦٠، وقد تم إعلان النتائج بفوز ري مما دعم الانتخابـات كانـت صـورية، إلا أن الناخبين لم يثقوا في انتخابه عام ١٩٦٠، وحدثت مظاهرات وعصيان مدني كما أعلنت الأحكام العسكرية وهو ما دعى المواطنين للاشـتراك فـي مظـاهرات الطلاب مطالبين فيها باستقالة ري وإعادة الانتخابات، وتحت هذه الضغوط قـدم ري استقالته في ٢٦ أبريل ١٩٦٠.[١]

ويعد نظام سينجمان ري نظاما ديمقراطيا من الناحية الشكلية فقـط، فقـد شابه وجود قيود وخلاف دائم مع المعارضة بسبب تعمد النظـام فـي بعـض الأحيان تجاهل بعض المبادئ والإجراءات الديمقراطية.[٢]

● أما النظام الثالث فقد تكون عقب تشكيل حكومة مؤقتة اعتمدت تعـديلا دستوريا في ١٥ يوليو ١٩٦٠ لتمهيد السبل لإنشاء نظام مجلس وزراء برلماني وجمعية وطنية من مجلسين.[٣]

وأجريت الانتخابات العامة في الشهر نفسه ليصبح " شـانج ميـون " أول رئيس للوزراء في الجمهورية الثانية، وتجمعت لديه كل خيوط السلطة التنفيذيـة بعد أن أصبح منصب الرئاسة شرفي، ورغم ما أتاحه نظام " ميون " للكـوريين من ممارسات ديمقراطية، لم يكن فعالا في حل المشكلات الوطنية العاجلة حيث

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) محمد سعيد أبو عامود، "دور الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في كوريا الجنوبيـة"، في: هدى ميتكيس، خديجة عرفة (تحرير)، **النظام الحزبي وقضايا التنميـة فـي كوريـا الجنوبية**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسـات الآسـيوية، ٢٠٠٧)، ص ١٤٠.

(٣) رضا محمد هلال، الإطار التاريخي لتطور النظام السياسي الكوري في الفترة من سـنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٩٣، **مرجع سابق**، ص ٢٦.

لم يتحقق الاستقرار السياسي المنشود، كما لم يحقق النظام اى تقدم ملموس في الميدان الاقتصادي الأمر الذي خلق جو من الإضرابات انتهت باستيلاء الجنرال "بارك" على السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٦١ امتد لما يقارب ثلاثة عقود وان كان قد مثل ذلك نقطة تحول وانطلاقة تنموية كبيرة غير مسبوقة.[١]

٢. المرحلة الثانية: مرحلة الحكم العسكري:

انتهت المرحلة الأولى بالانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بارك عام ١٩٦١، ليشهد النظام السياسي الكوري نمطا آخر من أنماط الحكم وهو نمط الحكم العسكري لتبدأ المرحلة الثانية من مراحل تطور النظام السياسي الكوري حيث دخلت البلاد بالفعل في دائرة الحكم العسكري في ١١ مايو عام ١٩٦١ والذي أستمر قرابة عقود ثلاثة وقد شملت تلك المرحلة حكم كل من:

•بارك شونج هي (١٩٦١- ١٩٧٩):

جاءت الجمهورية الثالثة بالانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بارك عام ١٩٦١، وعقب الانقلاب العسكري مباشرة قام بارك بحل البرلمان وأعلن حظر كافة الأحزاب السياسية وما يتعلق بها من أنشطة سياسية، وقام بتشكيل المجلس الأعلى لإعادة التشييد القومي ليكون أعلى جهاز تنفيذي وتشريعي وقضائي للحكومة الجديدة وذلك حتى استفتاء ديسمبر ١٩٦٢ الذي اعتمد من خلاله دستور جديد أحيا النظام الرئاسي والنظام التشريعي المكون من مجلس واحد تم على أثره انتخاب " بارك " رئيسا في أكتوبر ١٩٦٣ تلاها انتخابات عامة في نوفمبر من العام نفسه فاز فيها مرشحو الحزب الديمقراطي الجمهوري الذي أسسه " بارك " وترأسه بنفسه.[٢]

وقد عمل بارك من خلال قيادته القوية على إحداث نوع من التوازن النسبي بين دور العسكريين من ناحية والتكنوقراط (الذين أكملوا دراستهم في الخارج ليكونوا نواة مجلس التخطيط الاقتصادي Economic Planning Board الذي أوكلت إليه مهمة التنمية الكورية) والبيروقراطية من ناحية أخرى،

---

(١) محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،د.ت) ص ١٨٤ – ١٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٥.

مكونـــا نظـــام أطلـــق عليـــه الســـلطوية البيروقراطيـــة Bureaucratic Authoritarianism وقد بدأ هذا النظام عملية تنمية اقتصادية مخططة.[1]

وعلى الرغم من تحقق تقدم ملحوظ في الجانب الاقتصادي خـــلال تلـــك المرحلة إلا أن الوضع السياسي لم يتجه نحو انفراج سياسي بل على العكس قام بارك بإدخال مجموعة من التعديلات الدستورية بغية إعادة الإحياء القومي عـــام ١٩٧٢، غير أن الهدف الأساسي من تلك التعديلات إتاحة المزيد من الســـلطات والصلاحيات لشخص رئيس الجمهورية الذي بات انتخابه يـــتم بطريـــق غيـــر مباشر عن طريق مجموعة من الناخبين يبلغ عددهم ٥٠٠٠ شـــخص يســـمون بالمجمع الانتخابي الذي يجرى انتخاب أعضائه بالاقتراع العام الشعبي الذي يتم في سرية.[2]

كما فوض الدستور رئيس الجمهورية تعيـــين قاضـــى القضـــاة بموافقـــة الجمعية الوطنية، كما منحه صلاحيات كبيـــرة بخصـــوص الشـــؤون الداخليـــة والخارجية، وتعيين وإقالة رئيس الوزراء وحكام المقاطعات وكبار المـــوظفين، وأصبحت فترة الرئاسة ٦ سنوات، كما يجوز لرئيس الجمهورية حـــل الجمعيـــة الوطنية، وهو ما ترتب عليه تركز كل خيوط السلطة ومقاليد الحكم في يد بارك بشكل منفرد.[3]

وقد حاول بارك أن يجعل نخبته العسكرية أكثر مدنية، وأن يدير عمليـــة التنمية من خلال واجهة ديمقراطية مؤسسية شكلية أعطت له سيطرة على نواب البرلمان، كما وضعت في يده ترسانة من القوانين والصلاحيات الاستثنائية.[4]

جاءت الجمهورية الرابعة خلال الفترة مـــن ١٩٧٢ – ١٩٧٩، ففـــي ١٧ أكتوبر ١٩٧٢ وأعلنت الأحكام العسكرية وتم إنهاء المجلس الكـــوري للإحيـــاء

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٨٥- ١٨٦.

(٢) رضا محمد هلال، الإطار التاريخي لتطور النظام السياسي الكوري في الفترة من ســـنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٩٣، **مرجع سابق**، ص ٢٨.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٨.

(٤) محمد سعيد أبو عامود، دور الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في كوريا الجنوبيـــة، **مرجع سابق**، ص ١٤١.

القومي والأحزاب السياسية، وأغلقت الجامعات، وتم تعديل الدستور خلال لجنة طوارئ وزارية وذلك بهدف إطالة مدة رئاسة بارك وانتخابه انتخابات رئاسية غير مباشرة.

وقد أثارت التعديلات الدستورية التي أدخلها بارك غضب جماهيري وبالأخص بين الأوساط الطلابية، حيث شهد النصف الثاني من السبعينيات العديد من المظاهرات وأعمال العنف، غير أن تلك المظاهرات لم تستطع الحد من نفوذ سلطوية النظام، وأصبح بارك مؤهلا لترشيح نفسه وانتخابه عبر المؤتمر القومي للوحدة " National Conference for Unification " الذي استحدثه والذي تكون من ٢٣٥٩ عضوا من الموالين له من أصغر المقاطعات، وبالفعل فقد أعاد هذا المؤتمر انتخاب بارك لمدة ستة سنوات.[٢]

- **شون دو هوان (١٩٧٩-١٩٨٧):**

انتهي حكم بارك باغتياله في٢٦ أكتوبر ١٩٧٩ أثناء محاولة الانقلاب التي قادها رئيس وكالة المخابرات المركزية الكورية "كيم جاي كيو"، وبالتأكيد خلف اغتيال بارك فراغا سياسيا كبيرا، لم يستطع أن يملؤه "تشوي كيو ها"، والذي أصبح رئيسا مؤقتا في ديسمبر ١٩٧٩ لحين انتخاب رئيسا آخر، وقد تعهد تشوي بمراجعة الدستور، ولكن البيروقراط وبعض من النخبة السياسية أيضا كانوا مترددين في إتباع كوريا النهج الديمقراطي خوفا من التراجع الاقتصادي أو الفوضى، وساعد على هذا التوجه الانقسام بين قادة المعارضة الذين تنازعوا على رئاسة الحزب الديمقراطي الجديد، بدلا من توحدهم للمطالبة بالديمقراطية.[١]

وفي هذا السياق، أصبحت كوريا الجنوبية تربة خصبة لانقلاب عسكري آخر، حيث تولى الحكم مؤقتا " شون كاى هي " الذي لم يستطع السيطرة على مجريات الأمور وسط ضغط الطلبة، والإضرابات والمظاهرات ليتدخل الجيش

---

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٤١.

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٥٥.

للمرة الثانية ويستولى على السلطة من خلال الانقلاب الذي قاده " شوان دو هوان " في ١٩٧٩/١٢/١٢.

تولى شوان دو هوان السلطة في ٢٧ أغسطس ١٩٨٠ خلفا لشون كاى الذي قدم استقالته في ١٦ أغسطس ١٩٨٠ عقب استيلاء الجيش على السلطة، ومن خلاله قام الجيش بفرض سيطرته على مجريات الأمور، وأجرى محاكمات على زعماء المعارضة ومنهم داى جونج الذي حكم عليه بالإعدام ثم السجن مدى الحياة ثم النفي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فرض الإقامة الجبرية على كيم يونج سام، وقد تصدت قوات الجيش للمظاهرات الطلابية بشكل عنفي، وأحداث نوعا من الاستقرار على الأوضاع الداخلية في كوريا الجنوبية.[١]

وبدأ هوان في تشكيل الحياة السياسية بما يخدم مصالحه، فقد أنشأ حزب العدالة الديمقراطي، ليكون الحزب الحاكم كما أنشأ حزبي كوريا الديمقراطية وحزب كوريا القومي كحزبي معارضة تسيطر عليهما الحكومة.

ومع حدوث نوع من الاستقرار القسرى على الساحة الداخلية الكورية بدأ نظام شون دو هوان في إجراء عملية إصلاح هيكلي واسعة النطاق للأوضاع الاقتصادية والمالية، ولم يمنع الأداء الاقتصادي طلاب الجامعات في كوريا من تنظيم مظاهرات ضخمة عام ١٩٨٥ واندلاع حملة عصيان مدني عنيفة شملت مختلف أرجاء البلاد، في وقت ظهرت فيه الحكومة غير قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة لسبب الاستعداد لتنظيم دورة سول الأوليمبية خوفا من أن تخسر كوريا تنظيم الدورة وخوفا من الدعاية المسيئة وتشويه صورة النظام.[٢]

ولوقف التظاهرات أعلن شون في أبريل ١٩٨٦ على نحو غير متوقع أنه سيدعم أية تغييرات دستورية تقوم الجمعية بالتصديق عليها والتي كان يسيطر عليها حزبه، وفي كافة الأحوال وعد شون بترك الحكم في فبراير ١٩٨٨.[٣]

---

[١] رضا محمد هلال، الإطار التاريخي لتطور النظام السياسي الكوري في الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٩٣، **مرجع سابق**، ص ٢٨.

[٢] **المرجع السابق**، ص ٢٩.

[٣] **المرجع السابق**، ص ٢٩.

وفي هذا السياق، فقد قام شون بإجراء مجموعة من التعديلات إزاء الضغوط الشديدة التي واجهها في ذلك الوقت، ففي عام ١٩٨٦ قدم شون مجموعة من الإصلاحات فقد سمح بالهجرة والسفر للخارج، وألغى التأميم المفروض على المؤسسات البنكية وأعلن عن عودة النشاط السياسي للأحزاب السياسية، وأدخل تعديلات على الدستور تنص على فترة واحدة للرئاسة مدتها ٧ سنوات، وسمح بحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب السياسية. [١]

إلا أنه في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ قام شون بفرض مزيد من القيود على المعارضة السياسية، وأعلن هوان حربا أخرى على المعارضة بعد توقف المفاوضات معها، حيث أعلن أن الانتخابات الرئاسية ستتم عام ١٩٨٧ على أساس غير مباشر، ، وهو ما أدى إلى انفجار التظاهرات الطلابية والتي كانت ذات طابع يومي، ولم يستطع تحملها، على الرغم من سيطرته على المؤسسة العسكرية إلا أنه لم يمسك بكافة الخيوط السياسية، واتصالا بما سبق، قام هوان باستدعاء اللجنة المركزية لحزب العدالة الديمقراطي في ٢ يونيو ١٩٨٧ وأعلن تنازله طواعية عن السلطة واختيار صديقه "روتاى وو" خلفا له كرئيس للحزب وليكون المرشح الرئاسي للحزب الحاكم، وقد واجه هذا القرار معارضة شديدة، وهو ما دفع ب ""رو" إلى الإعلان في ٢٩ يونيو ١٩٨٧ عما سمي "إعلان مبادئ الديمقراطية"، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة وعهد جديد من الإصلاحات السياسية في كوريا الجنوبية، كبادرة طيبة لبدء عملية التحول الديمقراطي. [٢]

---

[١] خديجة عرفة، "واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا"، في: هدى ميتكيس (تحرير)، **التحول الديمقراطي في كوريا**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧)، ص ١٠.

[٢] إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١–٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٥٨.

ثانيا: خصائص النظام السياسي الكوري ما قبل التحول الديمقراطي:

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخصائص والسمات التي اتسم بها النظام السياسي لكوريا الجنوبية منذ انتهاء الاحتلال الياباني عام ١٩٤٥، ومن أهم خصائص النظام السياسي في كوريا:

١. **مركزية السلطة:** حيث يتركز القرار النهائي في يد رئيس الجمهورية وعدد محدود جدا من الأعوان المقربين له، وهي المتمثلة في البيروقراطية التي أصرت على تدعيم سلطة تنفيذية قوية تتسم بالقوة والبراجماتية والاستقرار، حيث أعطى الدستور الكوري للرئيس صلاحيات وسلطات مطلقة، وقد حافظت السلطة التنفيذية على امتيازاتها في مواجهة أي تغيير. [١]

٢. **الحرص على التوافق الأيديولوجي:** حيث يتسم النظام الحزبي في كوريا بوجود حزب واحد مهيمن على السلطة وهو الحزب الحاكم، إذ يحكم هذا الحزب سيطرته شبه الكاملة على القيادات الوظيفية في الدولة وعلى أجهزة الإعلام، وإن كانت هناك أحزاب معارضة، غير أن حرمان تلك الأحزاب من حق الاختلاف الأيديولوجي وتضييق الخناق عليها في قضايا الهوية القومية – الوحدة – التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما إلى غير ذلك من قضايا هامة، فقد حرم الأحزاب من حقها في تقديم خيارات أو بدائل سياسية ذات معنى، كما حرمها من أن تقوم بدور فعال في تنظيم وتمثيل مصالح أقسام مختلفة من المجتمع وهو ما انعكس بالسلب على تلك الأحزاب السياسية من حيث إستمراريتها ووجودها وفقدانها للتأييد والولاء الكافي من جانب أفراد المجتمع، ومن ثم ضعف تأثيرها ومشاركتها في الحياة السياسية في المجتمع الكوري بصفة عامة، بل أنه كان عادة ما يتم الإطاحة بهذه الأحزاب مع حدوث أي انقلابات أو انتفاضات في المجتمع وذلك لعدم وجود أساس وتواجد قوى راسخ لها في الحياة السياسية الكورية وضعف تأثيرها، ويمن الإشارة إلى السمات التي اتسمت بها الأحزاب السياسية في تلك الفترة كالتالي:

---

[١] نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

- بالنظر إلى المراحل المتعاقبة التي مر بها النظام السياسي الكوري بعد انتهاء الاحتلال الياباني سنلحظ أن الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٧ كان النظام أقرب إلى النظم التسلطية، وأن الفترات التي ظهرت فيها بوادر تحولات ديمقراطية كانت قصيرة وكانت تنتهي عادة بانقلاب عسكري يؤدى إلى سيطرة العسكريين على الحكم وشؤون السياسة في البلاد، وإن خلعوا ثيابهم العسكرية وحاولوا إضفاء مسحة مدنية على النظام عبر قيام كل من يتولى الرئاسة بتأسيس حزبا بزعامته كواجهة شكلية ليس إلا، ومن ثم فقد تم توظيف الأحزاب السياسية خلال تلك الفترة لخدمة النظام التسلطي.
- أن النظام الحزبي في كوريا خلال تلك الفترة كان أقرب إلى نظام الحزب القائد الكبير التابع للسلطة السياسية، وليس المشكل أو المكون لها.
- اعتماد القيادة السياسية خلال تلك الفترة على شعبيتها في مناطق معينة من البلاد من أجل تكوين الحزب القائد وهو الحزب الحاكم، ومن ثم، فإن الولاء والانتماء لأعضاء هذا الحزب لم يكن للدولة الكورية، وإنما كان للفرد القائد زعيم الحزب، وهو ما يترتب عليه شخصنة الأحزاب، وبالتالي تنتهي الأحزاب بمجرد خروج أفرادها من السلطة أو حدوث انقلاب عسكري.(١)
- وبالتالي فإنه بالنظر إلى الطبيعة التكوينية – وذلك منذ الفترة السابقة للاستقلال ومروا بفترة ما قبل التحول الديمقراطي – للأحزاب السياسية الكورية سواء في الحكم أو في المعارضة يتبين اعتمادها الأساسي على قائدها المنشئ لها، حيث يستمر الحزب طالما بقى قائده ويختفي بإخفائه، فعلى سبيل المثال، فقد شهدت الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٢ حوالي ١٦٠ حزبا سياسيا لم يستمر قائما منهم إلى عام ١٩٧٧ إلا خمسة أحزاب فقط، ولعل ما يفسر هذا جزئيا إن

---

(١) محمد سعيد أبو عامود، دور الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

العديد من الأحزاب يتكون خلال الفترة السابقة للانتخابات بهدف الحصول على بعض مقاعد الهيئة التشريعية ثم ما يلبث أن ينقض الحزب بعدها، حتى الأحزاب الحاكمة التي لم تكن تستمر في السلطة أكثر من الفترة التي يوجد رئيسها في الحكم ومن ثم فقد افتقدت الأحزاب لخبرة الممارسة السياسية الديمقراطية.[1]

ويمكن توضيح مجموعة من الأسباب وراء عدم استقرار النظام الحزبي في كوريا ونذكر منها:

- غياب التوازن ما بين مؤسسات المدخلات والمخرجات، ما بين الأحزاب السياسية والبيروقراطية مما كان من شأنه إعاقة تطوير الأحزاب السياسية، وذلك لميل وتفضيل من في السلطة بصفة عامة إلى الاعتماد على وتفضيل البيروقراطية في صنع القرارات وتنفيذها أكثر من الأحزاب، وخاصة أن البيروقراطية تحظى بمكانة مرتفعة في المجتمع الكوري تجد جذورها في التقاليد الكونفوشيوسية.[2]
- التغييرات المتتالية للنظام والدستور بشكل غير عادى وأساليب غير عادية كالانقلابات العسكرية.
- الطبيعة الخاصة لسياسات كوريا الجنوبية التي يتميز بالانشقاقات والاختلافات على أسس إقليمية وشخصية وما إلى ذلك.
- حظر الحكومة للنشاطات السياسية لقادة الأحزاب السياسية، بل وحظر مشاركتهم السياسية كما حدث في ظل قيادة بارك وشون دو هوان، فضلا عن مجموعة من الترتيبات القانونية التي حكمت الأنشطة السياسية للأحزاب وحد من فرص استقرار واستمرارية الأحزاب السياسية.

---

(١) ماجدة على صالح، تقييم الظاهرة الحزبية في كوريا الجنوبية، في: هدى ميتكيس، خديجة عرفه (تحرير)، **مرجع سابق**، ص ١٩٥ – ١٩٦.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

٣. **قيام العسكريين بدور سياسي مباشر في كوريا الجنوبية:** فكان لقيام الحرب الكورية فضلا عن المواجهة المستمرة مع الشيوعية وافتقاد النظام الكوري للمؤسسات السياسية الكافية دورا كبيرا في تواجد العسكريين بقوة في الحياة السياسية وقيامهم بدور سياسي مباشر، وكثيرا ما برر العسكريون تدخلهم في السياسة بضروريات التنمية الاقتصادية وأمنوا وجودهم في السلطة من خلال ما حصلوا عليه من شرعية على أثر تحويل أنفسهم من عسكريين إلى مدنيين يستحوذون على السلطة من خلال الانتخابات.(١)

وجدير بالذكر أنه قبل عام ١٩٦٠ كان دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في كوريا دور كامن لكن بنجاح الانقلاب العسكري ل " بارك " في ١١ مايو عام ١٩٦١ دخلت البلاد بالفعل في دائرة الحكم العسكري والذي أستمر قرابة عقود ثلاثة، وقد عمل الرئيس سينجمان ري طوال فترة حكمه على فرض سيطرته على المؤسسة العسكرية واحتواء تأثيرها، وعلى الرغم من المحاولات الأمريكية لجعل المؤسسة العسكرية في كوريا الجنوبية جهة محايدة لا تتدخل في الحياة السياسية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العسكرية في الدول الغربية، إلا أن الوعي السياسي والاهتمام بالقضايا السياسية لدى العسكريين في كوريا الجنوبية تزايد بشكل مضطرد.(٢)

وقد حاول الرئيس سينجمان ري مواجهة ذلك عن طريق دفع العسكريين للدخول في مواجهات ضد بعضهم البعض وذلك لكي يمكن له أن يحكم سيطرته التامة عليهم، وقد كانت هذه الوسيلة بالطبع شديدة الخطورة، إلا أن الرئيس ري كان يمتلك الحنكة السياسية التي مكنته من تطبيق هذه اللعبة بنجاح، فانشغل القادة العسكريون بالتنافس مع بعضهم البعض، مما حرمهم من القدرة على التأثير في الحياة السياسية في كوريا الجنوبية، وهو ما أراد الرئيس ري أن

---

(١) أمل عبد الحميد، "صنع السياسة الخارجية الكورية"، في: نيفين حليم (تحرير)،السياسة الخارجية الكورية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ١١٣.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ص ٩٢ – ٩٣.

يحققه خلال فترة حكمه، لكن خلفيته لم يتمكن من فعل ذلك، حيث لم يتمكن الرئيس تشانج مَيون خلفية الرئيس ري من ممارسة تلك اللعبة الخطرة التي مارسها ري بنجاح في مواجهة نفوذ العسكريين المتنامي على الحياة السياسية، وقد أدى فشل تشانج ميون في السيطرة على العسكريين إلى نتائج خطيرة تعتبر من الأسباب التي أدت في النهاية إلى الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بارك، فبدأ تزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية.(١)

والملاحظ بالنسبة لدور العسكريين في الحياة السياسية أن العسكريين قد ساهموا في أحداث العديد من التغيرات أهمها:

-التغير الأول الذي أحدثه قيام العسكريين بلعب دور مباشر في الحياة السياسية كان على الصعيد السياسي أو المؤسسي، إذ توفرت لدى العسكريين القدرة المؤسسية على اتخاذ القرار وتنفيذه وبفاعلية، وقد مال حكم العسكريين في تلك الفترة إلى تركيز سلطة صنع القرار في يد السلطة التنفيذية والحد من نفوذ الهيئة التشريعية والأحزاب السياسية، وقد اتسم الهيكل السياسي لكوريا في ظل العسكريين بدرجة عالية من استقلال الهيئة التنفيذية عن الهيئة التشريعية.

-قيام العسكريين بإدخال العديد من الإصلاحات المؤسسية هدفت إلى إتاحة القدرة للحكومة لكي تخطط وتطبق السياسة الاقتصادية المتبعة.

-أما التغير الثاني وهو الأكثر أهمية فهو إعادة هيكلة علاقة الدولة بقطاع الأعمال، فإلى جانب مركزية السلطة فإنه قد تدعيم ما سمي بمركز صنع القرار من هيئة التخطيط القومي.(٢)

٤. **لم يشهد النظام السياسي لكوريا الجنوبية استمرارا واستقرارا لمؤسساته**، فالنظام الحزبي نظام هش وضعيف، فلم يسيطر على السلطة حزب واحد لفترة طويلة، فالأحزاب الكورية هي أحزاب شخصية تختفي باختفاء قيادتها.

---

(١) أمل عبد الحميد، صنع السياسة الخارجية الكورية، في:نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ١١٣.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١٥٤– ١٥٥.

٥. **فقدان النظام الكوري للشرعية في فترات عديدة لعدة أسباب أهمها:**

- الحملات المكثفة والمستمرة ضد المعارضة.
- التعديل المستمر للدستور لتوسيع صلاحيات السلطة المركزية.
- الحد من نشاط السلطة التشريعية والمساس باستقلالية القضاء.
- تحويل المؤسسات التطوعية إلى مؤسسات خاصة لخدمة ورعاية مصالح الحزب الحاكم.

وبسبب أزمة الشرعية تلك فقد شهد النظام في كوريا الجنوبية العديد من مظاهرات عدم الاستقرار والاضطرابات تراوحت ما بين مظاهرات طلابية إلى انتفاضات شعبية وتمردات مسلحة اشتركت جميعها في محاولة إسقاط النظام السلطوي، مما ترتب عليه دخول البلاد في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فازدادت الانقلابات العسكرية واستولى العسكريون على السلطة ومقاليد الحكم في فترات عدة.[١]

** ** **

(١) المرجع السابق، ص ١٥٥.

المبحث الثاني
أبعاد التحول الديمقراطي
في كوريا الجنوبية

عانى المجتمع الكوري على مدى تاريخي طويل من تراث سياسي استبدادي على يد الاحتلال الياباني بكل قسوته، ثم الحكم التسلطي الذي أعقب الاستقلال، وقد كان لهذا الميراث السلطوي أثره البالغ على عملية التحول الديمقراطي في البلاد، إذ لا يمكن تجاهل تلك الفترات وأثرها عند دراسة عملية التحول الديمقراطي وتطورها في كوريا الجنوبية.

و كوريا الجنوبية من الدول التي تأخرت نسبيا في عملية التحول الديمقراطي، فقد بدأت التحول رسميا في صيف ١٩٨٧ عندما استجابت الحكومة السلطوية لمطالب الشعب، وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيا أن تحقق نجاحا ملموسا على صعيد التحول الديمقراطي.[١]

ويتناول هذا الجزء من الدراسة أبعاد التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية عبر النقاط الأربع التالية:

١. **إرهاصات التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية.**
٢. **مراحل التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية.**
٣. **الأسباب التي دفعت كوريا الجنوبية للتحول الديمقراطي.**
٤. **أبعاد ومؤشرات التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية.**

***

---

(١) إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا"، في: محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين (تحرير)، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٠)، ص ٢٧.

أولا: إرهاصات التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية:

تصاعدت حدة المطالبة بمزيد من التحولات الديمقراطية في كوريا الجنوبية منذ منتصف الثمانينيات حين قام طلبة الجامعات بمظاهرات شملت أرجاء البلاد معربين عن رغبتهم في تعديل الدستور بما يجعل اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر.(١)

ويمكن القول أن بدايات فهم الكوريين لفكرة الديمقراطية والتي تعنى باللغة الكورية "Minjujuut"، ترجع بالأساس إلى تأثرهم بالتجربة التحديثية اليابانية وبعد انفتاح كوريا على الحضارة الغربية، بيد أن البعض أرجع البدايات إلى عدد من الأدبيات الكونفوشيوسية في منتصف القرن التاسع عشر التي تطرقت إلى مفهوم الديمقراطية عبر التعرض إلى وتوضيح لإيجابيات كل من النظام الإنجليزي والبرلماني والنظام الأمريكي الرئاسي، وإن أشارت إلى صعوبة تطبيق الديمقراطية آنذاك في المجتمع الكوري نظرا لانخفاض كل من المستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي.(٢)

وقد ساد في كوريا الجنوبية نمط من الحكم السلطوي في ظل ظروف الحرب الباردة والانقسام في شبه الجزيرة الكورية ما بين شمال وجنوب، مما حدا بالبعض القول أن كوريا الجنوبية لم تشهد أبدا أي تجربة سياسية ديمقراطية أو خبرة سابقة بالديمقراطية، وإن كان هناك من يعترض على تلك المقولة ويؤكد على أن الديمقراطية الكورية ظهرت في القرن السادس عشر عندما دخلت المدنية إليها عبر الصين، وفي عام ١٨٦٢ قامت أول انتفاضة شعبية من جانب الفلاحين ضد النبلاء وقد بلغت هذه الانتفاضة ذروتها حينما طالب هؤلاء بالمساواة فيما بين الطبقات، واعتبر دخول المسيحية في كوريا الجنوبية في القرن التاسع عشر وتعلم الكوريون لمبادئ الدين المسيحي وبخاصة تلك التي تتعلق بالمساواة فيما بين البشر بمثابة الشرارة الأولى للحركات المناهضة

---

(١) هدى ميتكيس، **العلاقات المصرية الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ٨.

(٢) هدى ميتكيس، "رؤية مقارنة للتحول الديمقراطي في مصر وكوريا"، في: هدى ميتكيس (تحرير)، العلاقات المصرية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٩.

للديكتاتورية، كما كان لعودة الكوريين الذين تعلموا في الخارج أو سافروا للخارج لتمثيل بلادهم دبلوماسيا في نهاية القرن التاسع عشر أثره في تنوير الأفراد وشهدت كوريا أول بداية للمؤسسات والقوانين عام ١٨٩٨، غير أنه ومع مطلع القرن العشرين واحتلال اليابان لكوريا طمست السلطوية اليابانية كافة الممارسات الديمقراطية، وأرست على العكس ممارسات سلطوية بيروقراطية – مركزية كان لها تأثيرها الهام على التطور السياسي في كوريا ومن ثم تأخر عملية التحول الديمقراطي فيها.[١]

ومع تأثر كثير من الكوريين بالحضارة الغربية وبالتجربة اليابانية في التحديث بدأ الحديث عن الفكر الديمقراطي، ولعل مما يذكر أنه أثناء الاحتلال الياباني لكوريا طالبت القيادات الكورية الساعية للاستقلال بضرورة تطبيق النهج الديمقراطي بعد الحصول على الاستقلال، خاصة بعد أن افتقر النظام الحاكم أثناء الاحتلال الياباني إلى الشرعية نتيجة عجزه عن اتخاذ أي إصلاحات تحديثية مما قداه إلى الوقوع في براثن الاحتلال الياباني.[٢]

ولم يكن التخلص من الحكم الياباني يعنى تحقيق الديمقراطية فقد تركت اليابان كوريا في وضع لا يسمح لها بتبني الديمقراطية، وتوالى على حكم كوريا بعد الاحتلال الياباني عدة ديكتاتوريات عسكرية، إلى أن تهيأت بيئة مناسبة لبداية عملية تحول ديمقراطي حقيقية في كوريا الجنوبية.

يعتبر عام ١٩٨٧ هو نقطة البداية الحقيقية في التحول الديمقراطي في كوريا عندما استطاعت المظاهرات الواسعة من الطلبة والعمال والطبقة المتوسطة أن ترغم الحكومة علة قبول فكرة الأخذ بالانتخابات الرئاسية المباشرة والإصلاح الديمقراطي، كما استطاع الناخبون الكوريون في عام ١٩٨٨ حرمان حزب العدالة الديمقراطي الحاكم من الأغلبية في البرلمان.[٣]

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١١٧.

(٢) هدى ميتكيس، رؤية مقارنة للتحول الديمقراطي في مصر وكوريا، في: هدى ميتكيس (تحرير)، العلاقات المصرية الكورية، **مرجع سابق**، ص ١٢–١٣.

(٣) إكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا، **مرجع سابق**، ص ٢٧.

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية:

إذ ما نظرنا إلى المراحل التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية يمكن التمييز بين مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى امتدت خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦١ وقد شهدت تلك المرحلة بالفعل محاولات لإقامة حكم ديمقراطي ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل.

المرحلة الثانية من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٧ واتسمت هذه المرحلة بسيطرة الحكم السلطوي العسكري وكثرة الانقلابات العسكرية مع انتشار المظاهرات والاضطرابات وعدم الاستقرار، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت منذ عام ١٩٨٧ وقد مثلت مرحلة التحول الديمقراطي في كوريا، ويمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين مراحل فرعية في مسيرة التحول الديمقراطي في كوريا.

و يمكن توضيح المراحل التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي في كوريا وخصائصها وأسبابها كما يلي:

١. المرحلة الأولى: القضاء على النظام السلطوي:

شهدت المرحلة الأولى (١٩٤٨-١٩٦١) بعض المحاولات لإقامة نظام ديمقراطي في كوريا إلا أنه لم يكتب لها النجاح، فقد حاول نظام سينجمان ري، والذي يعد أول رئيس لكوريا بعد الحصول على الاستقلال من الاحتلال الياباني، حاول ري إقامة نظام ديمقراطي إلا أنه من الناحية التطبيقية شاب نظامه بعض المشكلات، ولذلك لم يتمكن من الفوز في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٦٠.[١]

فعلى الرغم من تأكيده على رغبته في نشر الديمقراطية إلا أن نظامه عمد إلى تجاهل المبادئ والممارسات الديمقراطية حيث أن طبيعة حكمه قامت على الاستبداد، ومن ثم لم تساعد على توفير المناخ الديمقراطي الملائم، مما أدى إلى خلق خلاف دائم مع المعارضة، وهو ما أدى إلى اندلاع التظاهرات الطلابية، حيث واجه ري مجموعة من المشكلات التي حالت دون تحقيق التحول

(١) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ٧.

الديمقراطي على أساس فعلى خاصة في ظل الثقافة السياسية المهيمنة والتي تتسم بالنزعة الأبوية والطاعة المطلقة للحاكم وعدم معارضته أو الاختلاف معه، يضاف إلى ذلك ما اتسم به المجتمع الكوري في تلك الفترة من افتقار الجماهير للمعرفة السياسية، إلى جانب انخفاض المستوى الاجتماعي والتعليمي هذا إلى جانب ما شهدته البلاد في بداية عقد الخمسينيات من حرب استمرت ثلاث سنوات وما شهدته من جراء ذلك من محاولات للاستقطاب الدولي بشكل حال دون تحقيق التحول الديمقراطي في البلاد في ذلك الوقت. (١)

وقد انتهت المرحلة الأولى بالانقلاب العسكري الذي قاده " بارك تشانج هي "بعد عام واحد من تولى تشانج ميون الحكم خلفا للرئيس ري بعد فشل نظامه السياسي في تحقيق أي نجاح سياسي أو اقتصادي، وبنجاح هذا الانقلاب العسكري الذي قاده بارك في ١١ مايو ١٩٦١ دخلت البلاد في دائرة الحكم العسكري والذي استمر قرابة عقود ثلاثة.

وقد عمل العسكريون بشتى الطرق على تقويض دعائم أي شكل من أشكال الديمقراطية فاتجهوا للحد من نفوذ السلطة التشريعية والأحزاب السياسية وإعلان الإحكام العرفية، كما لم يسمح العسكريون بإنشاء وتكوين أحزاب جديدة إلا عام ١٩٦٧ عندما تكون حزب الديمقراطية الجديدة وتشكل بذلك نظام ثنائي الحزبية إلى جانب عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى التي لم تقم بدور يذكر في الحياة السياسية الكورية. (٢)

وكما حدث مع الرئيس سينجمان ري، واجه الرئيس بارك في أواخر عهده العديد من الاضطرابات انتهت باغتياله وتولى شوان دو هوان خلفا له عام ١٩٨١.

حيث أدار بعد ذلك عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية طرفان أساسيان هما المدافعون والذي مثلهم النظام العسكري لشوان دو هوان والمتحدون والذي مثلتهم المعارضة.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٧.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٧.

وقد عزز شوان من سياساته القمعية على المجتمع السياسي والمدني منذ وصوله إلى سدة الحك، كما قام بتصفية العديد من المعارضين وشن حملة تطهير واسعة على السياسيين المعارضين وعلى أساتذة الجامعات والقساوسة والصحفيين والعمال وطلاب الجامعة، حتى وصل الأمر إلى أنه لم يعد هناك أحزاب معارضة.(١)

سعى نظام شوان دو هوان إلى تجنب معظم التغيرات التي طالبتها القوى المعارضة والمتعلقة بتعديل الدستور، فضلا عن رغبته في التمتع بالحق في اختيار من يخلفه بالرغم من التزامه بالتنازل عن السلطة في نهاية فترة رئاسته.(٢)

واعتقد شوان دو هوان أن وضعه في العملية التفاوضية حول جملة التغيرات التي ترغب المعارضة فيها هو الأقوى نظرا لأنه كانت له السيطرة على المؤسسات الحكومية البيروقراطية والأجهزة القمعية، ولذلك أرجى الحوار بخصوص التعديلات الدستورية، كما قام باختيار روتاى ووه ليكون المرشح الرئاسي لحزب العدل الديمقراطي خلفا له، وقد قوبلت هذه القرارات برفض شعبي عارم ترتب عليه اندلاع العديد من المظاهرات التي دفعت شوان لدعوة قادة المعارضة للحوار مع روتاى وو، وهو ما لم يستجب له قادة المعارضة، هنا أدرك روتاى وو أن الأسلوب السلطوي في الحكم لم يعد ذو جدوى، وان الأمر يقتضى تبنى إستراتيجية جديدة يستجيب فيها النظام لمطالب القوى المعارضة التي تزداد قوة يوما بعد يوم.

وبقرار منفرد وافق روتاى وو على مطالب الجناح المعارض، بما لم يدع أمام شون دوهوان أي مجال للرفض فأعلن عن قبوله وتدعيمه لخطة

---

(1) Jai Kwan Jung , Popular Mobilization and Paths Toward Democracy After Democratic Transitions:
- A Comparative Study of South Korea and Taiwan Since the 1980s, op.cit. p.18.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ٣٢٦.

التحول الديمقراطي لروتاى وو والتي نصت على تعديل الدستور وانتخاب الرئيس الكوري انتخابا مباشرا ولفترة رئاسية واحدة مدتها خمس سنوات.

وبدأت بالفعل أولى خطوات التحول الديمقراطي بإجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر ١٩٨٧ وفقا لنظام انتخابي جديد.

وتولى روتاى وو السلطة خلفا لشون دو هوان الذي تخلى عن الحكم عام١٩٨٧ مؤسسا الجمهورية الخامسة، وقد بدأ عهده بالموافقة على مطالب المتظاهرين وفقا لمقترحات كان سبق وان تقدم بها للرئيس شون لتسوية الأزمة شملت بنودا عدة أهمها: العمل على وضع دستور جديد تتعاون الحكومة وأحزاب المعارضة على وضعه، والمصالحة الوطنية، والعفو عن المعرضين السياسيين، وكفالة وضمان حرية الأحزاب السياسية في ممارسة أنشطتها، وخلق مناخ ملائم للحوار، وذلك في إطار محاولات شون المستمرة للحصول على التأييد والدعم الشعبي، وإضفاء الشرعية على النظام مستفيدا من تجربة سلفه.[١]

ولعل ما حدث فيما بعد من اتفاق بين الطرفين (النظام والمعارضة) مرجعه بالأساس الإدراك المتزايد من قبل النظام بأن التحول الديمقراطي أصبح أمرا حتميا لا مفر منه، إذ تطورت الأحداث من مجرد مظاهرات طلابية على نطاق محدود إلى مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق تطالب بمزيد من الحراك السياسي.[٢]

٢. المرحلة الثانية: مرحلة التحول الديمقراطي:

يعد عام ١٩٨٧ حجر الزاوية في الديمقراطية الكورية إذ تم تعديل الدستور حيث أضحى ذو توجه ديمقراطي الأمر الذي ساعد على توفير مناخ سياسي ملائم للعمل أمام الأحزاب الجديدة، حيث شهدت البلاد عديد من الانتخابات التنافسية سواء على المستوى المحلى أو على مستوى الدولة، كما تم اتخاذ العديد من الإصلاحات بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية والقيم الثقافية ذات الطابع السلطوي التي تكرس الطاعة المطلقة.[٣]

---

(١) ماجدة على صالح، تقييم الظاهرة الحزبية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٩٣.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ٣٢٧.

(٣) ماجدة على صالح، تقييم الظاهرة الحزبية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٩٣.

وقد شهدت بداية هذه الفترة توافقا بين النخبة السياسية سواء في الحكومة أو المعارضة على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية ودستورية تستهدف الخروج من نمط الحكم العسكري والانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي الذي يرتكز على التعددية السياسية التي تمثل كافة فئات وتوجهات المجتمع الكوري، وتعددية حزبية تحتوى الرموز السياسية في المعارضة لتعمل في ظل مناخ ديمقراطي مستقر.(١)

وبدأ التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية مع صدور إعلان المبادئ الديمقراطية في ٢٩ يونيو ١٩٨٧، ويعتبر حكم الرئيس روتاى ووه مرحلة انتقالية مابين الحكم العسكري وبدايات التحول الديمقراطي الفعلي في البلاد، وقد اتسمت تلك الفترة بأنها مزيج أو توفيق بين المطالب الديمقراطية والحكم العسكري.(٢)

بدأت الجمهورية السادسة في عام ١٩٨٧ والذي مثل نقطة تحول في كوريا الجنوبية من السلطة إلى الممارسات الديمقراطية ومن سياسات الجيش القوى إلى المجتمع المدني وحكم القانون.

وقد ورثت هذه المرحلة من المرحلة التسلطية بعض التقاليد الخاصة بالممارسة السياسية، إضافة إلى أن المرحلة التسلطية قد أوجدت فئات كبيرة وذات ثقل في المجتمع لها مصالح في استمرار الأوضاع على ما هي عليه، ولما كان الأمر يمثل في حقيقة الأمر تهديدا لتلك الفئات ومصالحها فصارت هذه القوى مقامة للتغير والذي سوف يلحق بالضرورة أضرارا واضحة بمصالحها، وهو ما كان له تأثيرا كبيرا على مرحلة التحول الديمقراطي وعملية التحول الديمقراطي في مجملها.(٣)

---

(١) رضا محمد هلال، التعددية الحزبية في كوريا: الواقع والطموح، **مرجع سابق**، ص ٩١.

(٢) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ٧.

(٣) محمد سعيد أبو عامود، دور الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٨٧ جاءت أولى خطوات التحول الديمقراطي في البلاد متمثلة في صدور دستور عام ١٩٨٧، حيث شكل هذا الدستور أساس التحول الديمقراطي في البلاد، وقد نص الدستور على تحديد مدة الرئاسة في ٥ سنوات بدلا من ٧ سنوات، كما تم إلغاء سلطة الرئيس في حل البرلمان، مع تحديد لجنة مركزية لإدارة الانتخابات ولجان متابعة لمراقبة مدى نزاهة الانتخابات والاستفتاءات الشعبية ومتابعة الشؤون الإدارية للأحزاب السياسية ومنع الإسراف في التمويل السياسي للأحزاب، كما تم أيضا إنشاء المحكمة الدستورية العليا عام ١٩٨٨ استكمالا لما شهدته تلك الفترة من إصلاحات للنظر في دستورية القوانين والتشريعات وتتمتع المحكمة بالاستقلالية التامة ويعد قرارها ملزما ونهائيا.[١]

اتخذت كوريا الجنوبية مسارات مختلفة بعد أن بدأ الحراك السياسي بانتفاضة يونيو عام ١٩٨٧، وقد كانت عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية حقا عملية مثيرة ومعقدة للغاية، غير أن العامل الأساسي والذي ساهم في الدفع بقوة تجاه التحول الديمقراطي كان يتمثل في قيام الشعب بمختلف طوائفه وطبقاته بأفعال مباشرة تمثلت في العديد من التظاهرات والاضطرابات والتأكيد على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية فعلية.[٢]

لقد قادت الحركات الطلابية والعديد من فئات المجتمع الأخرى عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، وقد تمثلت القضية الرئيسية والمحورية في الصدام ما بين النظام السلطوي والحركات المطالبة بالتحول الديمقراطي في ضرورة مراجعة وتعديل الدستور من اجل إجراء انتخابات رئاسية مباشرة.[٣]

---

(١) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ١١.

(2) Jai Kwan Jung , Popular Mobilization and Paths Toward Democracy After Democratic Transitions:
- A Comparative Study of South Korea and Taiwan Since the 1980s, **op.cit**, p.18.

(3) **Ibid,** p.18.

أدركت حكومة روتاى ووه أنه لا يمكن احتواء المعارضة إلا أنه أيضا لا يمكن أن نقضى عليها برمتها وخاصة مع اقتراب موعد الدورة الأوليمبية، إذ أنه من شأن المواجهة العنيفة مع المعارضة أن تفتح الباب إزاء الانتقادات الدولية، ولهذا رأى روتاي وو أن الوقت قد حان من أجل التنازل عن سلطوية النظام أرضاء للمعارضة الداخلية وتحسينا لصورة كوريا العالمية وكانت النتيجة لذلك إعلان روتاى ووه لمبادئ الديمقراطية التي استجاب في معظمها للمطالب الشعبية.(1)

وقد حاول روتاى ووه استرضاء الانتفاضة والحركة الديمقراطية بإصداره لبيان ٢٩ يونيو (بيان المبادئ الديمقراطية) وقد شمل البيان ثمانية بنود كما يلي(٢):

١. حق جميع المواطنين لمن هم فوق العشرين عاما في المشاركة المباشرة في الانتخابات الرئاسية المقبلة.
٢. ضرورة مراجعة وتنقيح قانون الانتخابات لضمان حرية الترشح والنافسة العادلة.
٣. العفو عن المسجونين السياسيين والسماح لهم بمباشرة حقوقهم ومشاركتهم السياسية.
٤. صون وحماية الكرامة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية.
٥. التأكيد على حرية الصحافة وإلغاء قانون الصحافة القمعي.
٦. ضمان استقلال التعليم والحكم الذاتي المحلي عبر انتخاب الجمعيات العامة والانتخابات المحلية، وانتخاب رؤساء تنفيذيين للحكومات المحلية.

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

(2) Jai Kwan Jung , Popular Mobilization and Paths Toward Democracy After Democratic Transitions:
- A Comparative Study of South Korea and Taiwan Since the 1980s, **op.cit**. p.18

٧. خلق مناخ سياسي جديد للحوار والتوافق.
٨. الالتزام بوضع إصلاحات لإعادة بناء هيكل اجتماعي سليم من اجل بناء مجتمع ديمقراطي حر نزيه وأكثر عدالة.

ويمكن تفسير الأسباب وراء إعلان روتاي ووه لمبادئ الديمقراطية في ١٩٨٧ في العناصر التالية:

- حدوث انقسام في النظام السياسي الكوري ما بين المتشددين والمعتدلين والذين على رأسهم رووتاى ووه الذي اختير خلفا لشون دوهوان في مؤتمر حزب العدل الديمقراطي في ١٠ يونيو ١٩٨٧ وكان على الطرف النقيض له المتشددين الذين رأوا في التدخل العسكري أحد الآليات والأدوات الفعالة من أجل تحقيق الاستقرار، هذا الصراع ما بين المتشددين والمعتدلين هيأ البيئة الضرورية لتحقيق التحول الديمقراطي.
- ما حدث بالفعل من تخفيف لقبضة النظام السلطوي وإتاحة قدرا من الليبرالية السياسية كنتيجة لسعى شون دوهوان إلى كسب مزيدا من الرضاء والتأييد الجماهيري وإضفاء قدرا من الشرعية على حكمه.
- استخدام وسائل الإعلام بفاعلية من أجل حشد التأييد للحركة الديمقراطية في كوريا الجنوبية من جهة وفي ممارسة مزيدا من الضغوط على الحكومة الكورية للاستجابة للمطالب الشعبية الخاصة بالتحول الديمقراطي من جهة أخرى.
- المظاهرات الطلابية التي فرضت ومارست ضغطا كبيرا على نظام شون دوهوان وهي تلك المظاهرات التي حظت أيضا بتأييد ومساندة ومشاركة من جانب العامة وأعضاء الطبقة المتوسطة والعمال والمحامين وقادة الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية، هذا التأييد الشعبي العارم أعتبر بمثابة تهديدا حقيقا للنظام الديمقراطي.
- دور الأحزاب السياسية المعارضة، فالتحول الديمقراطي لم يأتي كنتيجة أوتوماتيكية لانهيار النظام السلطوي، فالتعبئة الفعالة للسياسيين

لتحقيق التحول الديمقراطي اعتبرت ذات أهمية خاصة، لأن أولئك كان عليهم دور التعبئة العامة للجماهير لمطالبة النظام بالعديد من الإصلاحات السياسية وان يبدءوا إستراتيجية للمساومة يستغلون فيها ذلك الصراع ما بين المتشددين والمعتدلين داخل النظام، فلعب كل من كيم يونج سام وكيم داى يونج دورا حاسما في استخدام ما تيسر لهم من أدوات لجعل تكاليف الإبقاء على النظام السياسي كبيرة ومكلفة للغاية بحيث لا يستطيع النظام السلطوي تحملها فينهار.

- كذلك مما دعم موقف المعتدلين تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد حقوق كوريا نحو الديمقراطية والضغط على العسكريين حتى لا يتعرضوا للتظاهرات بالكبت أو القهر أو استخدام أي أساليب أخرى.(١)

وعلى الرغم من هزيمة المعارضة في الانتخابات الرئاسية، إلا أن الحركة الديمقراطية في كوريا قد حققت انتصارا كبيرا في الانتخابات التشريعية التي تمت في ١٩٨٨، حيث فشل الحزب الحاكم في الحصول على الأغلبية لأول مرة في تاريخ كوريا منذ الاستقلال.(٢)

فقد الحزب الحاكم ولأول مرة منذ ١٩٥٠ الأغلبية في الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية في ١٩٨٨ حيث حصل مرشحو الحزب الحاكم – حزب العدل الديمقراطي – على نحو ٣٤% من مجموع الأصوات الشعبية نحو ٨٧ مقعدا من ٢٤٤ مقعدا تم التنافس عليها، وأضيف إليها ٣٨ مقعدا حصل عليها الحزب الحاكم من مجموع ٧٥ مقعدا يتم توزيعها على الأحزاب السياسية وفقا لنسبة ما حصلت عليه من مقاعد، وهكذا قدرت إجمالي عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الحاكم في الجمعية الوطنية بنحو ١٢٥ مقعدا من إجمالي ٢٩٩

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١٥٦–١٥٧.

(٢) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١–٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٦٠.

مقعدا أي أقل من نصف عدد المقاعد، وفي المقابل حصل حزبا المعارضة آنذاك حزب السلام والديمقراطية وحزب الوحدة والديمقراطية على ١٢٩ مقعدا إلى جانب الحزب الجمهوري الجديد الذي حصل على ٣٥ مقعدا وقد مثلت هذه الانتخابات تراجعا سياسيا لروتاى ووه.(١)

ولذلك فقد بدا جليا أن الحصول على الأغلبية في هذه الانتخابات يعد أمرا مهما للغاية بالنسبة لكل من الحزب الحاكم والمعارضة على حد سواء، فبالنسبة للمعارضة فقد سعت لتأمين أغلبية توازى بها ما يتمتع به الحزب الحاكم من امتيازات داخل السلطة التشريعية حتى لا تتعرض عملية التحول الديمقراطي للخطر، وبالفعل تمكنت المعارضة من الاستئثار بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية.

وحتى لا ينفجر الوضع في ظل الالتزام بمواجهة العديد من الاضطرابات والتحديات أثناء التحول، فإن الأمر اقتضى ايجاد حكومة قوية ذات فعالية تواجه المتطلبات الضرورية للتنمية من جهة والتحول الديمقراطي من جهة أخرى، ولمواجهة هذا التحدي فإنه حدث تحالف لأول مرة في تاريخ كوريا الجنوبية بين الحزب الحاكم وحزب الوحدة والديمقراطية التابع لكيم يونج سام والحزب الجمهوري الجديد التابع لكيم جون بل مكونين الحزب الليبرالي الديمقراطي، وعلى الرغم من أن هذا التحالف قد أعتبر بمثابة علامة جيدة على طريقة التنمية السياسية إلا أنه انتقد هذا التحالف على أساس أنه تم بطريقة غير ديمقراطية ذلك لأن المفاوضات المتعلقة بها قد تمت بطريقة سرية ما بين قادة الأحزاب الثلاثة فقط وهو ما أثار الشكوك لدى الجماهير.(٢)

وفي مواجهة ذلك نجد أن البعض قد رأى هذا التحالف إنما يعد أمرا ضروريا فرضته طبيعة هذه المرحلة للعديد من الأسباب:

- أولها: أن الإصلاح الديمقراطي لن يتحقق إلا من خلال التفاوض والمساومة ما بين الأحزاب المعارضة والحزب الحاكم والجماعات

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ٣٢٩.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٣.

المختلفة الموجودة على الساحة السياسية، مما خلق مناخا جديدا يدعم لغة الحوار والتفاوض تدعيما للتحول الديمقراطي.

- ثانيا: ما يشير اليه البعض من معاناة كوريا في تلك الفترة من الركود والتراجع في الوقت الذي ذادت فيه التوقعات والمطالب الجماهيرية بتوزيع عادل لثمار التنمية الاقتصادية وتوفير مستوى معيشي ملائم لكافة المواطنين، وهو ما رسخ الاعتقاد بضرورة إيجاد قيادة ديمقراطية فعالة تضمن الاستقرار.

ولهذا أعتبر تحالف الحزب الحاكم مع غيره من الأحزاب المعارضة تطور سياسي جديد من شأنه أن يدعم كوريا الجنوبية نحو مزيد من الديمقراطية.

وهكذا فقد شهدت المرحلة الأولى والثانية من مراحل التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية محاولة تأسيس الجوانب الاقتصادية والرسمية للديمقراطية من قبيل تعديل الدستور الكوري إلى دستور ديمقراطي ينص على عدد كبير من الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد والمواطنين والجماعات تحت مظلته، مثل حرية الصحافة والتجمع واحترام الكرامة الإنسانية وحق العمال في تنظيم الإضرابات، عدم جواز حبس الأفراد دون حكم مسبق من قبل المحكمة، تمتع المؤسسة العسكرية بالحياد السياسي، انتخاب الرئيس الكوري انتخابا شعبيا مباشرا أو لفترة رئاسية واحدة مدتها خمس سنوات وذلك لضمان عدم قيام أي شخص أو حزب بالاستئثار بالسلطة لفترة طويلة فيحولها إلى ديكتاتورية.

حاول روتاى ووه في هذه المرحلة التي تعتبر مرحلة انتقالية التغلب على المواريث السلطوية للنظام وأن فيصل نفسه عن سلفه بقدر الامكان، وفي سبيل ذلك قام روتاى ووه بإظهار جديته في القضاء على رموز الحكم السلطوي حيث قام بإجبار شوان على الظهور على شاشات التلفيزيون، وهو يقدم اعتذاره الرسمي للشعب الكوري عن أخطاء رئاسته ويسألهم العفو وقد تبع ذلك نفيه في أحد المعابد البوذية في أطراف البلاد وتشكيل لجان لتقصى الحقائق في قضايا الرشوة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.(١)

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٣.

كما قام روتاى ووه ببداية جديدة يستكمل فيها البنية الأساسية الديمقراطية لتحقيق الاستقرار وخلق سياسات ديمقراطية تنافسية جديدة فقام بتعديل الدستور وإعادة توزيع السلطة وأكد على مسؤولية الحكومة، كما سعى روتاى ووه إلى ضمان ولاء العسكريين فعزل من الجنرالات المتشددين فيهم واختار قيادات أخرى بديلة تتسم بالمرونة والاعتدال والولاء للقيادة السياسية.

٣.المرحلة الثالثة: تدعيم وترسيخ الديمقراطية:

١. كيم يونج سام (١٩٩٢-١٩٩٨):

كان لوصول كيم يونج سام إلى سدة الحكم في كوريا الجنوبية في فبراير ١٩٩٢ صداه الهام على عملية التحول الديمقراطي، إذ أوضحت أن المرحلة الأولى والثانية من مراحل التحول الديمقراطي قد انتهت وأن المرحلة الثالثة المتعلقة بترسيخ الديمقراطية قد بدأت بالفعل، إذ أن كيم يونج سام يعد من السياسيين الذين يمتلكون عقلية إصلاحية واسعة وقدرات قيادية فذة، كما أنه من أحد كبار قادة المعارضة للنظام السياسي السلطوي الذي شهدته كوريا منذ بارك حتى شون دوهوان.[1]

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الضغوط الديمقراطية الناجمة عن العامة وعن وعود الحكومة بالإصلاح قد دفعت السياسة الكورية في طريق الديمقراطية منذ عام ١٩٨٧، وتحطمت حلقة السلطوية التي عرفتها كوريا الجنوبية منذ انتهاء الاحتلال الياباني لها ليحل محلها نظام ذو طابع شبه سلطوي في عهد روتاى ووه في الفترة من سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٢، ووصل التطور الديمقراطي في سياسة كوريا الجنوبية إلى نقطة جديدة وهامة في عهد الرئيس كيم يونج سام والذي استندت سياسته الإصلاحية على محورين رئيسيين:

١. **الإصلاح السياسي:** عمل الرئيس كيم على إزالة الانفصال والتباعد والتنافر ما بين الدولة والمجتمع ومحاولة إيجاد وخلق مجتمع أكثر نضجا من الناحية الديمقراطية من خلال إزالة وإنهاء التراث والممارسات التي انطوى عليها الحكم السلطوي وإيجاد حكومة أقل ارتباطا بالنظم السلطوية السابقة.[2]

---

(١) **المرجع سابق**، ص ٣٢٩.

(٢) إكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا، **مرجع سابق**، ص ٢٨.

٢. **الحكومة النظيفة:** ويهدف هذا المحور إلى الحفاظ على الحكومة متحررة من الممارسات الفاسدة ومن سيطرة رأس المال على السياسة، ولعل الممارسات التي تنطوي على الفساد تتمثل في استخدام الدولة للأجهزة الأمنية للتأثير على التصويت الانتخابي، أو رشوة رجال الأعمال للسياسيين للتأثير عليهم أو على القوانين، ولمواجهة تلك الممارسات الفاسدة رفض كيم يونج سام أي تمويل سياسي من غير المصادر المعلومة ولجأ إلى الاستعانة بعدد من الشخصيات النظيفة تعبيرا عن اتجاهه إلى محاربة الفساد، وقد قبلت أحزاب المعارضة بتعيين مثل هذه الشخصيات النظيفة التي تسعى إلى مواجهة الفساد.(١)

ويمكن القول بصفة عامة أنه ما أن تمكن كيم من الوصول إلى سدة الحكم أصبح في يده تطبيق ما كان يبتغيه من إصلاحات، وقد تركزت خطة كيم للإصلاح الشامل على ثلاثة محاور أساسية:

١. تشكيل حكومة مدنية والقضاء على الفساد.

٢. إدخال نظام من المعاملات المالية الحقيقية.

٣. ضمان حسن سير ونزاهة العملية الانتخابية .

وقد سعى كيم يونج سام إلى تحقيق هذا من خلال العديد من الإجراءات والترتيبات والإجراءات:

– تعديل الدستور والقوانين: وقد حدد كيم الهدف من هذا التعديل محاولة بناء كوريا الجديدة عبر القضاء على الفساد وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي للنظام، ومن الجدير بالذكر أن التعديل المتكرر للدستور ظاهرة واضحة على مدار أربعة عقود من الزمن من ١٩٤٥ حتى ١٩٨٧، ففي خلال تلك الفترة شهدت كوريا أربع حكومات قامت ب " تسعة تعديلات دستورية " أما نتيجة لأحداث شغب أو بفعل قرار رئاسي لمد الفترة الرئاسية أو من أجل تخويل الرئيس مزيدا من السلطات والصلاحيات، وكان تغيير الحكومة أو الرئيس يعني بدون استثناء نهاية مفاجئة للنظام، وهو ما يؤكد على أن القانون فيما سبق كان

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٩.

أداة لفرض إرادة الحاكم وكبت وقهر المواطنين بدلا من أن يضمن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.(٢)

ومن بين أهم القوانين التي سعى كيم يونج سام إلى تعديلها كان قانون تمويل الأحزاب السياسية والهدف منه ضمان العدالة في توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل الأحزاب السياسية، فضلا عن توفير الحماية الكاملة لمصادر التمويل السياسي للأحزاب المعارضة وهو ما من شأنه أنه يحقق نزاهة المنافسة الانتخابية والقضاء على مصادر التمويل السياسي غير الشرعية ويضعف من الرابطة التي طالما عانت منها الحياة السياسية الكورية وهي الرابطة ما بين السياسة والمال، ويضمن لها تحقيق العدالة التوزيعية بينها وبين الحزب الحاكم في التمويلات السياسية من ناحية أخرى.

أما القانون الثاني فهو قانون تنظيم الانتخابات وقد وضع من أجل تأمين انتخابات حرة ونزيهة، وقد حرص هذا القانون على النص على حد أقصى للإنفاق على الحملات الانتخابية تصل إلى أقل من نصف ما كان يسمح به في ظل القوانين الانتخابية السابقة.

اما القانون الثالث فهو قانون الاستقلال المحلى، والذي يهدف إلى تنمية المشاركة الشعبية المحلية وإقامة مجالس محلية وأجهزة تشريعية منتخبة تتولى إدارة المجتمعات المحلية وبالفعل أجريت في ٢ أغسطس ١٩٩٣ انتخابات محلية في ثلاث مقاطعات، وقد بدا من هذه الانتخابات أنه بالامكان تجنب الممارسات غير القانونية التي عانى منها النظام الانتخابي من قبل. (١)

كما دفع الرئيس كيم في أغسطس ١٩٩٣ بتعديل يقضى باستخدام الأسماء الحقيقية في جميع المعاملات المادية، والهدف الأساسي من القانون السابق هو تحقيق مناخ سياسي نظيف.

ولهذا أراد كيم يونج سام باستخدام الأسماء الحقيقية في المعاملات المالية الكشف عن الأموال غير الشرعية، بما يؤدى إلى القضاء على ما كان يحدث من

---

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ٣٤٠.

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٤٠-٣٤١.

قبل من وضع سياسي والمسئولين لأموالهم في البنوك بأسماء مستعارة مقابل ما كانوا يقومون به من مخالفات وتجاوزات.(٢)

وقد تعرضت السياسة الإصلاحية للرئيس كيم لبعض الانتقادات، والتي تدور حول ضعف الدور الذي يقوم به البرلمان والأحزاب السياسية في مجال الإصلاح.

كما انتقدت سياسة الرئيس كيم أيضا على أساس أن عمليات التطهير التي قام بها لبعض الأشخاص كانت موجهة ضد خصومه السياسيين، كما أن محاربته للفساد لم تصل إلى المستويات الدنيا من الجهاز البيروقراطي، كما انتقدت سياسته أيضا على أساس أنها تجامل رجال الأعمال.(1)

ويتضح من الانتقادات السابقة التي وجهت إلى سياسة الإصلاح الديمقراطي التي انتهجها الرئيس كيم يونج سام أنها تحدد الحد الأقصى للديمقراطية، أو بمعنى آخر الديمقراطية كما ينبغي أن تكون، وهي لا تقلل من أهمية التجربة الكورية كنموذج للتحول الديمقراطي.

ويمكن توضيح درجة ومستوى الديمقراطية في حكومة كيم يونج سام اعتمادا على المعايير الأربعة التالية:

١. أن نظام كيم يضمن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ويعمل على الحيلولة دون انتهاكها.

٢. أن نسق القيم الديمقراطي لدى المواطنين ومستوى الأنشطة المدنية والسياسية والمشاركة والاستقلالية النسبية للجماعات المصلحية والتنظيمات الأخرى لم تكن مكتملة نسبيا، ويرجع ذلك بالأساس إلى الثقافة السياسية التقليدية ذات الطابع السلطوي والتي تفاقمت وتفاعلت مع فترة طويلة من الحكم العسكري عرفتها كوريا.

٣. أن كوريا ولفترة طويلة لم تعرف خبرة تبادل الأدوار ما بين الحكومة والمعارضة، وأن الرئيس كيم الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية وشرعية من خلال انتخاب شرعي مباشر لم يتمكن من تحقيق هذا الفوز

---

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٤٢.

(١) إكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا، **مرجع سابق**، ص ٣٠.

والوصول إلى سدة الحكم إلا بعد أن تخلى فجأة عن تاريخه الطويل المعــارض للنظام وتحالف مع الائتلاف الحاكم.

٤. أنه ما يزال الطابع السلطوي هو المسيطر على نمط اتخاذ القــرار، إذ أن الدستور الكوري يعطى سلطات واسعة للغاية للرئيس، فهو الــذي يســتطيع تعيين وعزل الموظفين والوزراء والعمد من حكام الأقاليم ورجال الطبقة العليــا من الجهاز البيروقراطي دون اشتراط موافقة السلطة التشريعية، وقد اختلط هذا النمط من الممارسات السياسية مع التقاليد الكورية الخاصة بالثقافة السياسية التي تسيطر عليها الطابع السلطوي لكي تؤثر علــى تحقيــق النظــام للديمقراطيــة الكاملة.[١]

بوصول الرئيس كيم يونج سام لسدة الحكم أخذت البلاد في التحول الفعلي نحو الديمقراطية ، حيث أخذ في الدفاع عن الديمقراطية وكذلك القضــاء علــى العناصر الفاسدة والقضاء على التنظيمات السرية داخل المؤسسة العسكرية وذلك لضمان عدم انقلابها ضده، كما عمل على إيجاد حكومة مدنية قوية وعلى هــذا الأساس يمكن القول أن فترة كيم يونج سام شكلت مرحلة فاصلة فــي التــاريخ الكوري المعاصر، ويعد كيم يونج سام أول رئيس مدني لكوريا منذ الســتينيات من القرن العشرين.[٢]

٢. كيم داي جونج (١٩٩٨-٢٠٠٣):

وفي الانتخابات الرئاسية الخامسة عشر والتي عقدت فــي ١٨ ديســمبر ١٩٩٧، فاز "كيم داى جونج " على منافسه " لى هونج تى شانج " رئيس الحزب القومي بفارق ١,٥% فقط من الأصوات، وبمجرد توليه الحكم فقد واجهت البلاد أوضاع اقتصادية سيئة تحت وطأة الأزمة المالية التي شهدتها البلاد حيث قدرت مديونيات كوريا ب ١٥٠ بليون دولار.[٣]

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٠.

(٢) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ١٣.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٥.

وقد أطلق كيم داى جونج على إدارته اسم " حكومة الشعب " تمييزا لها عن الإدارة السابقة والتي أدخلت البلاد في الأزمة الاقتصادية.

وعن أهم التعديلات التي أدخلها جونج والتي تدعم من التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية: تعديل قانوني الأحزاب السياسية، والتمويل السياسي عام ٢٠٠٠.

•بالنسبة **لقانون الأحزاب السياسية:** أكد المشرع الكوري على ضمان حقوق الأحزاب السياسية في التواجد على الساحة السياسية وممارسة وظائفها وأنشطتها، وأضافت المادة ٣٠ من القانون حماية حرية الأحزاب في القيام ببعض وظائفها أو كل أنشطتها دون فرض أي حظر أو رقابة عليها، وسعيا لتوطيد وتدعيم الأسس الديمقراطية في مرشحي الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات العامة بكافة مستوياتها.

مما لاشك فيه أن قانون الأحزاب السياسية في كوريا في تعديلاته يلبي كثيرا من مطالب قيادات الأحزاب الخاصة بحماية الأحزاب من بطش السلطة التنفيذية ووفر لها أطر الممارسة ديمقراطية السليمة من حيث ضمان مشاركة مرشحيها في الانتخابات بكافة مستوياتها.[١]

عير أن قانون الأحزاب بتعديلاته الجديدة يؤخذ عليه عدة مآخذ، أهمها:

- أن القانون قد أسرف في منح الصلاحيات اللازمة لقيادات الأحزاب لضمان سرية السجلات الخاصة بالعضوية في هذه الأحزاب، وهو الأمر الذي يصعب معه التعرف على حجم وقوة الحزب السياسي في كوريا، كما أن تلك الصلاحيات تسهم في عدم توافر الشفافية اللازمة للحكم على جودة أو ضعف نظام التعددية الحزبية في كوريا.
- غموض المصطلحات والصياغة في بعض مواده ومنها: شرط "الديمقراطي" في مرشحي الأحزاب لخوض الانتخابات، وهو ما جاء في نص المادة (٣١) حيث أشترط المشرع توفر عدة ضوابط في اختيار

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق،** ص ١٧٦-١٧٨.

المرشحين من بينها أن يكون ديمقراطيا لمنع هيمنة قيادات الأحزاب على تسمية مرشحي الحزب، وبالتالي لم يحدد القانون الصفات المحددة لكلمة "الديمقراطي" مما فتح الباب أمام قيادات الأحزاب لقبول ترشيح بعض الأعضاء دون الآخرين بزعم عدم تمتعهم بالشرط "الديمقراطي".[١]

- أما **قانون التمويل السياسي** المعدل في عام ٢٠٠٠: يضع هذا القانون ضوابط للإنفاق المالي على الأنشطة السياسية، ويطالب المؤسسات والمنظمات المستفيدة منه (ومنها الأحزاب) بتقديم تقرير مالي لأوجه الإنفاق والموارد التي تحصل عليها، مع التأكيد على استخدام التمويل السياسي في تنفيذ الأنشطة السياسية فقط وألا يتم استخدامه من قبل الأفراد بقصد الإثراء وتكوين الثروات.

وقد حدد القانون ثلاثة مصادر شرعية للتمويل السياسي للأحزاب وهي: رسوم واشتراكات العضوية بالحزب، مساهمات الأفراد والشركات، وما يتم تخصيصه لهذا الغرض من الإنفاق العام في موازنة الدولة.

وحظرت المادة الثانية عشر من القانون حصول الأحزاب على أية تبرعات أو هبات مالية من: الأفراد أو الشركات الأجنبية، والمؤسسات والهيئات العامة التابعة للدولة، ووسائل الإعلام، والمنظمات المدنية، واتحادات التجارة ورجال الأعمال.[٢]

وبالرغم من المحاولات المستمرة من جانب إدارة كيم داى جونج لتحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية إلا أن تلك الإدارة واجهت عدد كبير من العقبات التي شكلت قيدا على جهودها الإصلاحية ، تمثلت تلك العقبات فيما يلي:

- عدم الاتفاق والالتفاف حول أهداف بعينها وذلك فيما يتعلق بالإصلاح في البلاد وكذلك سبل تحقيقه، ولذلك لم يكن كيم داى

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٧٧-١٧٨.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٧٨-١٧٩.

جونج قادرا على تحمل مسؤولية الإصلاح السياسي وتحقيق الديمقراطية في البلاد.

- المشكلات الحزبية: حيث كان الحزب الحاكم في ائتلاف مع حزب آخر وهو حزب الديمقراطيين الليبراليين المتحدين، وقد كان هناك خلاف فيما بينهم في بعض الخيارات السياسية.
- عدم مقدرة النظام على السيطرة على البيروقراطية، وهو ما دفع بكيم إلى تعيين الأفراد المنتمين إلى إقليم "جيولا" الجنوبي الغربي وهو معقل سلطته في مراكز السلطة، ما أدى إلى معارضة جماعية من قبل بيروقراطي الخدمة.
- المشكلات الداخلية والانقسام الداخلي في الحزب الحاكم نفسه "حزب المجلس الوطني للسياسة الجديدة"، إذ لم يكن الحزب على درجة عالية من التنظيم والتوافق والتنسيق وغياب الديمقراطية الداخلية.[1]

وبذلك فقد شكلت هذه العوامل وغيرها تحد كبير بالنسبة للإدارة الكورية وأعاقت عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلاد، ما جعل الإدارة تفقد مع الوقت الكثير من التأييد الشعبي.

وبانتهاء فترتا حكم كيم يونج سام وكيم داى جونج انتهت مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، وبانتخاب روه مو هيون كرئيس لجمهورية كوريا في ديسمبر عام ٢٠٠٢ دخلت البلاد في مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطي، حيث قام حزب الألفية الديمقراطي بترشيح "روه مو هيون" وقام حزب المعارضة بترشيح "لي هوي تشانج" وكانت كل التكهنات تذهب في اتجاه فوز الأخير نظرا لخبرته السياسية وعلاقاته الممتازة مع الولايات المتحدة، غير أن هيون قاد حملة شرسة ركز فيها على ماضيه النضالي ومؤكدا على أنه في حال توليه السلطة سوف يعمل على تعزيز استقلال كوريا، وألا تكون مجرد تابع إلى أية قوى أخرى، وقد أجاد هيون استغلال الغضب

---

(١) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ١٥-١٦.

الشعبي المتزايد تجاه سياسات الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية، وقد نجح هيون في الحصول على ٤٨,٩١ في حين حصل تشانج علـى ٤٦,٥٩% من الأصوات لتبدأ مرحلة أخرى وتطور آخر جديد للتحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية بفوز مو هيون.(١)

٣. رو مو هيون (٢٠٠٣-٢٠٠٨):

كان انتخاب هيون في حد ذاته بمثابة بداية انتقال كوريا إلـى مرحلة ترسيخ الديمقراطية، فقد كسر فوز هيون بالانتخابات ما يسمى باحتكار النخب القديمة للحياة السياسية الكورية، وذلك لكونه من خارج الإطار السياسي الكوري التقليدي، فمنذ بداية التحول الديمقراطي في كوريا عام ١٩٨٧ تم تداول كرسي الرئاسة بين الوجوه المعروفة سياسيا (رو، سام، جونج)، دون أن يكون هناك فرصة لأي وافد جديد.(٢)

شهدت هذه المرحلة تطورا في غاية في الأهمية في طريق التحول الديمقراطي، إذ لأول مرة في تاريخه يقوم البرلمان الكوري بتوجيه اتهام للرئيس موهيون في ١٢ مارس ٢٠٠٤، حيث صوتت أغلبية ساحقة في البرلمان الذي كانت تسيطر عليه المعارضة في ذلك الوقت على إقالة الرئيس بعد أن اتهمته اللجنة الانتخابية بمخالفة القانون الانتخابي بدون أن تطالب بفرض أي عقوبات عليه، وانتهت هذه الأزمة في ١٤ مايو ٢٠٠٤ بحكم المحكمة الدستورية برفض الاتهام الموجه للرئيس.(٣)

وبعد إسقاط الاتهام، بدأ هيون بالعمل على تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها(٤):

---

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٨٢.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٨٢.

(٣) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ١٧.

(٤) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٨٥.

- حيث عمل على إنهاء تسييس الاستخبارات العامة ومنصب المدعي العام، واللذان كانا يتم استخدامهما من قبل الرؤساء السابقين في السيطرة على المعارضة وتكميم أفواهها.
- قام بتطبيق مبدأ الفصل بين رئاسته للدولة ورئاسته للحزب الحاكم، حيث اكتفي برئاسة الجمهورية دون التدخل في شئون الحزب على عكس سابقيه الذين كانوا يرأسون البلاد، وفي الوقت ذاته يرأسون الحزب الحاكم ليضمنوا السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- التأكيد على اللامركزية الإدارية ونقل السلطات من المركز إلى الأقاليم وتعزيز علاقات التعاون والمساواة بين المركز والمحليات.

وعلى الرغم من تواضع الانجازات التي حققها هيون على صعيد الإصلاح السياسي، إلا أنه يحسب له على الأقل محاولاته الجاهدة في تغيير الخريطة السياسية الكورية، فقد عمل على تغيير الشكل التقليدي لسلطات الرئيس من خلال تناقص تأثير الرئيس على الحزب المنتمي له والتغييرات التي أحدثها على نظام الحكم المحلي ودعمه للامركزية وتشجيع التعاون بين المركز والأقاليم.

وبعد انتهاء فترة رئاسة هيون، عقدت انتخابات رئاسية في ٢٠٠٧/١٢/١٩ واختار الكوريون لي ميونج باك ليكون رئيسهم خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٢) وباك مرشح الحزب القومي الكبير المعارض (فاز بنسبة ٤٨,٧% في حين أن منافسه تشونج دونج يونج مرشح الحزب الديمقراطي المتحد الجديد حزب يوري سابقا على ٢٦,١%)، وانتخاب باك في حد ذاته مثل خطوة جديدة على طريق ترسيخ الديمقراطية، فأثبت انتخابه وهو مرشح حزب المعارضة آنذاك أنه أصبح من الواضح أن المواطن الكوري يتمتع بحرية كاملة في اختيار من يمثله بنزاهة ودون تأثير من المؤسسة العسكرية أو غيرها.[١]

و تجدر الإشارة هنا فيما يتعلق بالسلوك التصويتي في الانتخابات إلى ما يلي:

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٨٧.

١.أنه منذ إرساء الديمقراطية، والناخبين في جنوب كوريا يميلـون إلـى التصويت بالتركيز على الشأنَ والقضايا الداخلية، بدلا من التركيز على قضـايا السياسة الخارجية أو غير ذلك.

٢.أيضا على الجانب الآخر، اهتمام الحملات الانتخابية بالتركيز الكبيـر على القضايا الداخلية، حيث ركزت أول انتخابات رئاسية مباشـرة فـي عـام ١٩٨٧على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، فقـد طالبـت المعارضـة بإدخال العديد من الإصلاحات السياسية، ورأت في فوز رووه تاى ووه استمرار للحكم التسلطي، الذي ركزت حملته الانتخابية على قضايا الإصـلاح السياسـي والاستجابة لمطالب الشعب وأيضـا علـى الاهتمـام الاسـتقرار والازدهـار الاقتصادي، وفاز في التصويت لسبب انقسام المعارضة في التصويت بين كـيم داي يونج وكيم يونج سام، كما هيمنت أيضا على حملات الانتخابات الرئاسـية التالية عام ١٩٩٢ هيمنت عليها القضايا الداخلية، كان أبرزها تحقيق الرفاهيـة الاقتصادية وحماية البلاد من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي.(١)

ثالثا: الأسباب التي دفعت كوريا الجنوبية للتحول الديمقراطي:

مع بدء عملية التحول الديمقراطي بداية من حكومة كيم يونج سام ومرورا بكيم داي جونج وانتهاء ب رو مو هيون، تجدر الإشـارة إلـى توضـيح أهـم الأسباب التي دفعت كوريا الجنوبية إلى التحول الديمقراطي، وهي كما يلى:

١. الاستبداد السياسي:

عانى المجتمع الكوري على مدى تاريخي طويـل مـن تـراث سياسـي استبدادي على يد الاحتلال الياباني بكل قسوته، ثم الحكم التسلطي الذي أعقـب الاستقلال، وقد كان لهذا التـاريخ أثـره البـالغ فـي حفـز عمليـة التحـول الديمقراطي.(٢)

---

(1) Jennifer M. Lind, Democratization and Stability in East Asia. **Op.cit**, P.38-39.

(٢) هدى ميتكيس، العلاقات المصرية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٨.

ويمكن إجمالا القول أن أهم أسباب حفز عملية التحول الديمقراطي في كوريا تمثلت في بعض ممارسات النظام التي عكست العديد من التجاوزات وتمثلت في:

- حملات النظام المكثفة ضد المعارضة.
- تعديل النظام الانتخابي لإقصاء المتنافسين.
- تعديل الدستور لإعطاء صلاحيات وسلطات واسعة للسلطة المركزية.
- حظر وتضييق الخناق على عمل السلطة التشريعية.
- المساس باستقلالية السلطة القضائية.
- تحويل أهم المنظمات التطوعية إلى مؤسسات خاضعة للحزب الحاكم والدولة.

٢. العامل الاقتصادي:

أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية هي علاقة معقدة للغاية، وقد تتفاوت من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية، فقد أستطاع النظام الشمولي لبارك، ومن بعده هوان أن يحقق معجزة اقتصادية، وأرتبط هذا التقدم الاقتصادي بوضع قيود على الحريات والحقوق والأنشطة السياسية، ومع تأكيد النظام الكوري مرارا على أولوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومع الاندفاع نحو توفير فرص التعليم، ارتدت كل هذه المحاولات في وجه النظام الكوري، حيث ترتب على التقدم الاقتصادي الذي حققته كوريا في فترة بارك إلى تغيير اجتماعي وثقافي وبداية لمطالب الأفراد بأن يكون لهم صوت مسموع على الساحة السياسية، وأصبحت الجامعات والمؤسسات التعليمية بمثابة المصدر الأساسي للاضطرابات والمطالبة بتحقيق الديمقراطية.[١]

٣. العامل الثقافي:

تبرز أهمية دراسة تجربة التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية في ضوء طبيعة الثقافة السياسية السائدة في شرقي آسيا، حيث انطلقت القيم الآسيوية

---

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١–٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٦٥.

من مجموعة من المبادئ تمثلت في أولوية التنمية الاقتصادية على التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، واحترام السلطة والهيراركية والنظر إلى العائلة كمؤسسة وأولوية الجماعة على الفرد وأنه في حالة وجود تناقض بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية تصبح الأولوية للجماعة وأهمية التوافق بدلا من المعارضة، وتعد الثقافة السياسية السائدة في النظام الكوري والتي تستمد منابعها من الثقافة الكونفوشيوسية، أحد أهم العوامل الهامة التي تؤثر على شكل وطبيعة العلاقة بين السلطات بشكل يؤدى إلى هيمنة السلطة التنفيذية المركزية، ولعل ذلك يتضح من خلال تأكيدها على القيم التالية :

- التأكيد على هيراركية السلطة والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد في إطار النظام السياسي، وقد استخدمت هذه القيمة بشكل يخدم مصالح النظام وتأمينه وعدم مساءلته مما كرس النظام السلطوي.
- التأكيد على أهمية الإخلاص والطاعة والولاء لشخص الحاكم أكثر من الدولة، على اعتبار أنه المسئول الأول عن خير المواطنين، ما يعنى هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في شخص الحاكم.
- التأكيد على أن القانون أداة في يد السلطة الحاكمة، وبالتالي لم يعد القانون يؤدى دوره ووظيفته الأساسية في حماية حقوق الأفراد بل أصبح أداة طيعة في يد رئيس الدولة يستخدمها في حماية سلطاته وصلاحياته كيف يشاء.

ودلالة الحديث عن الثقافة السياسية فيما يخص التحول الديمقراطي في كوريا تتمثل في أنه في ظل سيطرة هذه المنظومة القيمية فقد غابت المعارضة السياسية للقادة، كما كان التأكيد على أن الديمقراطية لا يمكنها بحال من الأحوال التعايش في ظل سيطرة هذه المنظومة القيمية، وبذلك فقد شكلت هذه المنظومة

القيمية في بعض الفترات حائلا دون المعارضة السياسية ودون تحقيق التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية:[1]

لكن مع دخول المسيحية إلى منطقة شرق آسيا لعبت هي الأخرى دورا مؤثرا في الثقافة السياسية الكورية، فمنذ انتشار المسيحية في كوريا منذ القرن الثامن عشر، وهي لها دور فعال في الحياة السياسية، فقد كانت الكنائس البروتستانتية هي الناشط الأول من حيث معاداتها للاحتلال الياباني، وبعد التحرير، كما كانت تنظم مظاهرات وتصدر منشورات تطالب بالديمقراطية، وانضمت إليها الكنيسة الكاثوليكية منذ السبعينيات.[1]

٤. العوامل الإقليمية والخارجية:

لا يمكن إغفال دور العامل الخارجي في الإسراع بعملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، فقد كان للثورة الشعبية الواسعة التي شهدتها الفلبين عام ١٩٨٦ ضد الحكم الديكتاتوري ل "فرديناند ماركوس" والتي أطاحت به تأثير كبير على دول شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية، اذ بدأت كوريا الجنوبية في العام التالي مباشرة مسيرتها نحو الديمقراطية.

كما كان الضغوط الأمريكية دورا في الاستجابة للضغوط الشعبية بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الإستراتيجية الأمريكية انطلقت من أن السلطوية في كوريا الجنوبية، وإن كانت شرا إلا أنها أفضل من الحكومات الشمولية (الصين وكوريا الشمالية)، لذلك ينبغي على أمريكا حماية الحكومات السلطوية الصديقة من تهديدات الدول الشمولية، غير أنه لسبب الانتقادات الشعبية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية واتهامها بمساندة الديكتاتورية والنظم التسلطية والمشاركة في أعمال عنف مع النظام التسلطي الكوري ضد المتظاهرين واتهامها بالمشاركة في مذبحة "كوانجو"، ومع تزايد الاضطرابات ضد حكم هوان وتزايد المشاعر العدائية ضد أمريكا لعدم مساندتها المعارضة، وهو ما أتضح في انتفاضة أبريل ١٩٨٧، حي تم استهداف مواطنين

---

(١) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، في: هدى ميتكيس (تحرير)، التحول الديمقراطي في كوريا، **مرجع سابق**، ص ٣، ٢٣ .

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٦٦.

ومنشآت أمريكية مما حدا بإدارة ريجان بالضغط على هوان لكي يتخلى عن الحكم، وهذا ما حدث بالفعل.[٢]

وعموما فإنه يمكن القول بأن أهم الأسباب التي دفعت عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية ترجع إلى تنامي المطالب الشعبية بمزيد من الديمقراطية والتي وصلت إلى ذروتها مع مظاهرات عام ١٩٨٧ إذ لم تجد الحكومة الكورية مفرا من الاستجابة لمطالب كافة الفئات الشعبية التي شاركت في هذه المظاهرات ومن بينهم الطلبة والطبقة الوسطى الكورية إضافة إلى مجموعات من المعارضة التي تنتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية مع قيادات عدد من تنظيمات المجتمع المدني الكوري.[١]

رابعا: أبعاد ومؤشرات التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية منذ ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠٨:

منذ أن بدأت عجلة التحول الديمقراطي داخل كوريا الجنوبية، ظهرت عدد من المؤشرات والأبعاد التي تؤكد على أن كوريا الجنوبية قد بدأت في المضي قدما نحو التحول الفعلي للديمقراطية، ويمكن توضيح مؤشرات وأبعاد التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كما يلي:

١. حكم الرئيس روتاى ووه (١٩٨٧-١٩٩٣):

يعتبر حكم الرئيس روتاى ووه مرحلة انتقالية مابين الحكم العسكري وبدايات التحول الديمقراطي الفعلي في البلاد، ويمكن الإشارة إلى عدد من أبعاد ومؤشرات بدايات التحول الديمقراطي الفعلي إبان حكم روتاي ووه فيما يلي:

- صدور إعلان المبادئ الديمقراطية في ٢٩ يونيو ١٩٨٧، وقد تضمنت هذه المبادئ (ضمان التداول السلمي للسلطة، انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا شعبيا مباشرا، ضمان حرية الصحافة، احترام الحقوق الأساسية للأفراد، إطلاق سراح المسجونين السياسيين).[٢]

---

(٢) **المرجع سابق**، ص ١٦٧-١٦٨.

(١) هدى ميتكيس، رؤية مقارنة للتحول الديمقراطي في مصر وكوريا، **مرجع سابق**، ص ٩.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١٠٦.

- صدور دستور عام ١٩٨٧، حيث شكل هذا الدستور أساس التحول الديمقراطي في البلاد، وقد نص الدستور على تحديد مدة الرئاسة في ٥ سنوات بدلا من ٧ سنوات، كما تم إلغاء سلطة الرئيس في حل البرلمان، مع تحديد لجنة مركزية لإدارة الانتخابات ولجان متابعة لمراقبة مدى نزاهة الانتخابات والاستفتاءات الشعبية ومتابعة الشؤون الإدارية للأحزاب السياسية ومنع الإسراف في التمويل السياسي للأحزاب.(٣)
- كما قام روتاى ووه ببداية جديدة يستكمل فيها البنية الأساسية الديمقراطية لتحقيق الاستقرار وخلق سياسات ديمقراطية تنافسية جديدة فقام بتعديل الدستور وإعادة توزيع السلطة وأكد على مسؤولية الحكومة، كما سعى روتاى ووه إلى ضمان ولاء العسكريين فعزل من الجنرالات المتشددين فيهم واختار قيادات أخرى بديلة تتسم بالمرونة والاعتدال والولاء للقيادة السياسية.

٢. كيم يونج سام (١٩٩٣-١٩٩٨):

كان لوصول كيم يونج سام إلى سدة الحكم في كوريا الجنوبية في فبراير ١٩٩٢ صداه الهام على عملية التحول الديمقراطي، حيث وصل التطور الديمقراطي في سياسة كوريا الجنوبية إلى نقطة جديدة وهامة في عهد الرئيس كيم يونج سام والذي استندت سياسته الإصلاحية على محورين رئيسيين:

أ. **الإصلاح السياسي**: وقد ركز سام على تحقيق هدفين، الأول يتعلق بالحصول على ثقة الأفراد في النظام والحد من خوفهم من السلطة، والثاني، هو القضاء على كافة أشكال الفساد، حيث كان يرى أن هذين الهدفين إذا تحققا سيؤديان إلى خلق مجتمع كوري ديمقراطي حر.(١)

---

(٣) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ١١.

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٦٩.

وفي سبيل تحقيق الهدف الأول قام سام باتخاذ عدد كبير من الإجراءات التي من شأنها بالفعل إعادة بناء ثقة المواطنين في السلطة، وخلق علاقة جديدة بين المجتمع والدولة، كان من بين تلك الإجراءات: إلغاء الإجراءات الأمنية المشددة، أعطى الحق لوسائل الإعلام في مقل أخبار الوزراء وتناقل صورهم، كما قام بحملات تطهير داخل المؤسسة العسكرية، حيث قضى على الجنرالات الذين كانوا في مناصب عليا خلال فترتي (هوان ورو)، وأصدرت أيضا الجمعية الوطنية تشريعا يقضي بالحد من سلطات وكالة تخطيط الأمن القومي خاصة ذلك الشق المتعلق بالقبض على المشتبه بهم وتعذيبهم.[٢]

وفي سبيل تحقيق الهدف الثاني، أعلن سام عن حجم ثروته وثروة عائلته وكذلك مصادرها، كما شرع سام في فتح التحقيقات حول قضايا الفساد في ظل نظامي (هوان ورو)، وبدأت التحقيقات في أكتوبر ١٩٩٥ في عدة فضائح فساد، وأسفرت عن تورط كل من الرئيسين السابقين هوان ورو وتم القبض عليهم في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ السياسي الكوري، حيث خضعا للمحاكمة، وفي ١٩٩٦/٨/٢٦ أصدرت المحكمة الدستورية الكورية حكما بالإعدام على الرئيس هوان وبالسجن ٢٢ عاما على رو بتهم الخيانة، فضلا عن تغريم هوان ٢٢٦ بليون وون كوري، وتغريم رو ٢٨٣ بليون وون كوري، ولكن فيما بعد تم تخففي الحكم عن هوان إلى السجن مدى الحياة والسجن ١٧ عاما على رو، وفي عام ١٩٩٧ أصدر سام مرسوما بالعفو عن الرئيسين وتم إطلاق سراحهما.[١]

ب. **الحكومة النظيفة**: ويهدف هذا المحور إلى الحفاظ على الحكومة متحررة من الممارسات الفاسدة ومن سيطرة رأس المال على السياسة.

ويمكن القول بصفة عامة أنه ما أن تمكن كيم من الوصول إلى سدة الحكم أصبح في يده تطبيق ما كان يبتغيه من إصلاحات، وقد تركزت خطة كيم للإصلاح الشامل على ثلاثة محاور أساسية[٢]:

---

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٦٩.

(١) **المرجع السابق**، ص ١٧٠.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ٣٤٠.

١. تشكيل حكومة مدنية والقضاء على الفساد.
٢. إدخال نظام من المعاملات المالية الحقيقية.
٣. ضمان حسن سير ونزاهة العملية الانتخابية.

***

٣. كيم داي جونج (١٩٩٨-٢٠٠٣):

مثل تولي جونج خطوة رئيسية للتحول الديمقراطي في كوريا، إذ لأول مرة منذ بداية التحول الديمقراطي عام ١٩٨٧ تتولى فيها المعارضة زمام الحكم، وهو تطور ايجابي لسير عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، وقد أطلق كيم داى جونج على إدارته اسم " حكومة الشعب "، وأعلن عن التزامه بتطبيق العديد من الإصلاحات السياسية.

وعن أهم التعديلات التي أدخلها "جونج" والتي تدعم من التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية: تعديل قانوني الأحزاب السياسية، والتمويل السياسي عام ٢٠٠٠[١]:

•بالنسبة لقانون الأحزاب السياسية: أكد المشرع الكوري على ضمان حقوق الأحزاب السياسية في التواجد على الساحة السياسية وممارسة وظائفها وأنشطتها، وأضافت المادة ٣٠ من القانون حماية حرية الأحزاب في القيام ببعض وظائفها أو كل أنشطتها دون فرض أي حظر أو رقابة عليها، وسعيا لتوطيد وتدعيم الأسس الديمقراطية في مرشحي الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات العامة بكافة مستوياتها.

مما لاشك فيه أن قانون الأحزاب السياسية في كوريا في تعديلاته يلبي كثيرا من مطالب قيادات الأحزاب الخاصة بحماية الأحزاب من بطش السلطة التنفيذية ووفر لها أطر الممارسة ديمقراطية السليمة من حيث ضمان مشاركة مرشحيها في الانتخابات بكافة مستوياتها.

•**قانون التمويل السياسي** المعدل في عام ٢٠٠٠: يضع هذا القانون ضوابط للإنفاق المالي على الأنشطة السياسية، مع تقديم تقرير مالي لأوجه

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٧٦-١٧٧.

الإنفاق والموارد التي تحصل عليها، مع التأكيد على استخدام التمويل السياسي في تنفيذ الأنشطة السياسية فقط وألا يتم استخدامه من قبل الأفراد بقصد الإثراء وتكوين الثروات.

وقد حدد القانون ثلاثة مصادر شرعية للتمويل السياسي للأحزاب وهي: رسوم واشتراكات العضوية بالحزب، مساهمات الأفراد والشركات، وما يتم تخصيصه لهذا الغرض من الإنفاق العام في موازنة الدولة.

٤. رو مو هيون (٢٠٠٣-٢٠٠٨):

وعلى الرغم من تواضع الانجازات التي حققها هيون على صعيد الإصلاح السياسي، إلا أنه يحسب له على الأقل محاولاته الجاهدة في تغيير الخريطة السياسية الكورية، فقد عمل على تغيير الشكل التقليدي لسلطات الرئيس من خلال تناقص تأثير الرئيس على الحزب المنتمي له والتغييرات التي أحدثها على نظام الحكم المحلي ودعمه للامركزية وتشجيع التعاون بين المركز والأقاليم.(١)

وعقدت الانتخابات الرئاسية الجديدة بعد انتهاء فترة رئاسة هيون في ٢٠٠٧/١٢/١٩ وفاز فيها مرشح الحزب القومي الكبير لي ميونج باك، ومثل انتخاب باك في حد ذاته خطوة جديدة ومؤشر آخر على ترسيخ التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، حيث أصبح من الواضح أن المواطن الكوري بدأ يتمتع بحرية كاملة في اختيار من يمثله.

لقد ترتب على بدء عملية التحول الديمقراطي في كوريا العديد من التغيرات على مختلف الأصعدة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي ويمكن أيضا في هذا الصدد الإشارة إلى التطورات والنتائج التي حدثت على المستوى الداخلي، ونتناول بالتحليل في الفصل القادم أثر عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية على سياستها الخارجية، ويمكن أن نشير إلى عدد من التطورات التي أدت إليها عملية التحول الديمقراطي ويمكن توضيحها فيما يلي:

---

(١) **المرجع السابق،** ص١٨٦ .

• نزاهة الانتخابات: يعد عقد انتخابات حرة ونزيهة من أهم معايير ومؤشرات التحول الديمقراطي ودلالة على تحقيق التماسك للنظام الديمقراطي لكوريا الجنوبية، فطالما أطلق على النظام الحزبيَ في كوريا الجنوبية في فترة ما قبل التحول الديمقراطي بأنه نظام الحزب والنصف دلالة على أن كافة الانتخابات السابقة على عملية التحول الديمقراطي والتي شهدتها كوريا الجنوبية سواء برلمانية أو رئاسية كان الفوز فيها حلفي للحزب الحاكم أو مرشحه، وفي سبيل هذا قام الحزب الحاكم باستخدام كل ما تيسر له من وسائل شرعية أو غير شرعية، فضلا عن السيطرة الكاملة للحكومة على وسائل الإعلام والاتصال المسموعة والمرئية واستخدامها في الترويج لصالح مرشحي الحزب الحاكم، وحجب هذه الوسائل عن الأحزاب المعارضة الأخرى التي يفترض أنها ضمن اللعبة السياسية والتي يجب أن يتاح لها ما يتاح للحزب الحاكم من وسائل شرعية للترويج وللدعايا لمرشحيها، وهو ما ترتب عليه عدم قدرة هذه الأحزاب على إدارة حملاتها الانتخابية والترويج لها بفاعلية، إلى جانب افتقارها للتمويل الكافي ولهذا فإنه ساد في كوريا الجنوبية لفترة طويلة عدم الاعتراف أو القبول من قبل الأحزاب المعارضة والجماهير لنتائج الانتخابات والنظر إلى هذه الانتخابات على أنها مجرد لاستمرارية حكم القادة السلطويين.

ولكن الوضع أصبح على خلاف هذا في انتخابات ١٩٩٢، إذ يصف البعض عام ١٩٩٢ بأنه عام حاسم وفاصل بالنسبة للسياسات الانتخابية الكورية ففي هذا العام شهدت كوريا الجنوبية انتخابات برلمانية ورئاسية قيل عنها بأنها أول انتخابات تجرى في إطار تنافس حرة ونزيهة ما بين المرشحين لأول مرة في تاريخ كوريا الجنوبية وهي أول انتخابات تتقبلها الجماهير ومرشحي الأحزاب المعارضة دونما اعتراض.(١)

• الدستور وحقوق الإنسان: تتسم كوريا بوجود دستور مكتوب، إلا أن كوريا الجنوبية شهدت تغيرا مستمرا في دساتيرها منذ عام ١٩٤٨ ووصولا إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ثم تم تعديل الدستور مع بداية مرحلة التحول

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

الديمقراطي عام ١٩٨٧ متضمنا الانتخاب المباشر لـرئيس الجمهوريـة لفتـرة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، مع الحد من سلطات رئيس الجمهورية في حل البرلمان أو فرض حالة الطوارئ.

وقد اشتركت أغلب التعديلات التي أدخلت على الدستور الكـوري مـع صيانة وحفظ حقوق الإنسان، حيث نصت على ضمان حقوق الإنسان واحتـرام حق المثول أمام القضاء في حالة إلقاء القبض على أي شـخص، إضـافة إلـى إدخال إصلاحات جذرية في القوانين التي تتعلق بالصحافة ومنع الحكومة مـن فرض قيود عليها أو حتى من محاولة فرض رقابة صـارمة عليهـا، وحريـة التعبير والتظاهر وإبداء الرأي، وتقوية الرقابة والإجراءات الوقائية ضد تعـذيب المعتقلين والنص على حقهم في الاتصال بالمحامين والأقارب، هذا إلى جانـب كفالة حرية الأحزاب السياسية في ممارسة أنشـطتها وخلـق منـاخ مناسـب للحوار.(١)

وبطبيعة الحال أدت تلك التعديلات إلى تحسين أوضاع حقـوق الإنسـان وبالأخص في مواجهة مظاهرات الطلاب والتي كانت عادة مـا تواجـه بأشـد أساليب العنف، وهو الأمر الذي يظهر بجلاء من المحاكمـات التـي أجريـت للرئيس شون دوهوان الرئيس السـابق لكوريـا الجنوبيـة (١٩٨٠ – ١٩٨٧) ونخبته العسكرية لما ارتكبوه من مـذابح للطـلاب عـام ١٩٨٠ والإجـراءات العسكرية الصارمة التي أتبعت في فترة حكمه.

وبالرغم من ذلك لا يمكن القول أن الحكومة الكوريـة قـد قامـت بكـل التزاماتها تجاه قضية حقوق الإنسان بمجرد بدأ عملية التحول الديمقراطي فحتى عام ١٩٩٧ دأبت الحكومة الكورية على الاحتفاظ بأجهزة أمنية يتعارض إطارها العام، وممارستها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بحجة أن الموقف

---

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبيـة فـي الفتـرة مـن ١٩٦١–٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٩٣.

الأمني يستدعي ذلك، وقد شجعها على ذلك ضعف المنظمات المدنية التي تدافع عن حقوق الإنسان نظرا للقيود الأمنية المفروضة عليها.[٢]

- استقلال القضاء: شهدت السلطة القضائية استقلال تام في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية عقب التحولات الديمقراطية التي شهدتها كوريا الجنوبية، حيث نصت المادة ١٠٤ من الدستور الكوري لعام ١٩٨٧ على استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى ضرورة تمتع القضاة بالأخلاق الحميدة والسلوك القويم، وقد شيدت المحكمة الدستورية العليا في علم ١٩٨٨ للنظر في دستورية القوانين والتشريعات ويعد قرارها ملزم ونهائي وتتمتع بالاستقلالية التامة، حيث لا تصدر قراراتها وإحكامها انطلاقا من توافقها أو ملائمتها لسياسات الحكومة وإنما تصدر أحكامها باستقلالية كاملة وبمعزل عن أي ضغوط من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- السلطة التشريعية: ينص الدستور الكوري على أعطاء مزيد من السلطات والصلاحيات لأعضاء الجمعية الوطنية، وعلى تقوية السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية، وذلك حتى تتأكد الوظيفة الفعالة للحكومة للديمقراطية.
- حرية الصحافة: شهدت الصحف الكورية في الفترة التي سبقت عملية التحول الديمقراطية نوع من الرقابة الشديدة عليها من قبل الحكومة وعرقلة لعملها بحيادية واستقلال تام، وفرضت عليها القيود من قبل الحكومة، وقد بدأ التخفيف من حدة القيود المفروضة على الصحافة منتصف ١٩٨٧ ثم إجراء المزيد من التخفيف ووضع حدود صارمة للرقابة مع بداية عام ١٩٨٨، كما تم تعديل القوانين التي تنظم العمل الصحفي لضمان عمل الصحافة دون فرض قيودا عليها أو على حرية التعبير والرأي، إدراكا بأن الصحافة تعد إحدى أهم المؤسسات الضرورية لترسيخ الديمقراطية، وهو ما يقتضى إتاحة الفرصة لها للتمتع بالاستقلالية والحرية في التعبير عن رأيها بشرط عد إساءة استخدام تلك

---

(٢) شادية فتحي، "محددات عملية صنع السياسة العامة في كوريا"، في: كمال المنوفي (تحرير)، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ٣١.

الحرية في الإساءة إلى مشاعر الأفراد بدافع الفضول أو السعي إلى تحقيق الفضيلة.

• السياسات العمالية وحقوق العمال: الحقيقة أنه منذ التحول الديمقراطي عام ١٩٨٧ لم يطرأ تقدم كبير على صعيد السياسات العمالية فما زالت قوانين العمل جائرة ولم يحصل العمال على ما كانوا يطالبون به ، وفي نهاية ابريل عام ١٩٩٦ أمر كيم يونج سام بتشكيل لجنة رئاسية تبحث في إصلاح نظام العمل وصياغة قانون عمل جديد، ضمت هذه اللجنة أعضاء ممثلين لمختلف النقابات والاتحادات العمالية وممثلي الإدارة والعمال في الشركات المختلفة، وأعلن كيم يونج سام أنه قد آن الأوان لوضع نهاية للعلاقات الصراعية ما بين الإدارة والعمال، وقد وضع كيم خمس مبادئ أساسية لتحقيق هذا الهدف ينبغي الالتزام بها في إدارة العلاقة ما بين العمال والإدارة وهي: المشاركة والتعاون – تعظيم المنفعة المشتركة – الاستقلالية والمسؤولية في نفس الوقت من جانب الطرفين (الإدارة والعمال ٩ – احترام حقوق الأفراد وحريتهم، التأكيد على قيمة التعليم، كما أكد على تغيير اسلوب المنافسة وضرورة إتباع أسلوب جديد يقوم على التعاون من أجل تعظيم العائد.[١]

يمكن لنا إذن إذ ما نظرنا إلى المراحل المختلفة التي مر بها النظام السياسي الكوري الجنوبي أن نلحظ أن الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٧ كان النظام أقرب إلى النظم التسلطية، وأن الفترات التي ظهرت فيها بوادر تحولات ديمقراطية كانت قصيرة وكانت تنتهي في العادة بانقلاب عسكري يؤدى إلى سيطرة العسكريين على مقاليد الحكم وشؤون السياسة في البلاد، وان خلعوا ثيابهم العسكرية محاولين إضفاء صبغة شكلية مدنية ومؤسسية على النظام، الا أن النظام كان يدار بالعقلية العسكرية في الأساس.[٢]

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، **مرجع سابق**، ص ٣٤٩.

(٢) محمد سعيد أبو عامود، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

وتعد الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٢ فترة تحطمت خلالهـا حلقـة النظم السلطوية التي عرفتها كوريا منذ الستينيات ليحل محلها نظام ذو طابع شبه سلطوي في عهد روتاى ووه ، ثم وصل التطور الديمقراطي منـذ عـام ١٩٩٢ إلى نقطة جديدة في عهد الرئيس كيم يونج سام حيث يعـد أول رئـيس مـدني لكوريا منذ الستينيات وأحد قادة المعارضة البارزين.(٣)

ومع نهاية حكمه عام ١٩٩٧، لم يتجه الكوريون إلى اختياره ثانية حتـى اتجهوا لاختيار أحد أقطاب المعارضة الكورية وهو كيم داى جونج والذي أكـد في خطابه الافتتاحي عام ١٩٨٨ على عددا من القضايا الأساسية التي سـيعمل على انتهاجها ومنها: تأسيس ديمقراطية قائمة على مشـاركة مختلـف القـوى السياسية والاجتماعية الكورية تستند على ثلاث مبادئ أساسية هي : الحريـة – العدل – الرفاهية، وقد اعتبرها داى جونج بمثابة مبادئ إرشادية للحكومة تسير على نهجها، في محاولة من ناحية كيم داى جونج لتدارك الأخطاء التي اتهم بها سلفه.(١)

ويمكن القول أنه حتى نهاية الثمانينات لم يكن مـن المتوقـع أن تتحـول كوريا الجنوبية إلى الديمقراطية أو تنتهج نهج التحول الديمقراطي، فقد نظر إلى النظام الكوري كغيره من النظم الأخرى التي تتسم بالسلطوية والاستبداد على أنه نظام سلطوي يصعب فيه تحقيق التحول الديمقراطي بحال من الأحوال، وقد كان هناك عاملان أساسيان دعما هذا الاتجاه وهما:

١. التهديدات النابعة من شمال كوريا والتي بسببها كان يتم تبريـر أي انتهاكات للحقوق الأساسية للأفراد وتقييد حرية الصحافة التي رؤى أنها تعرض استقلال كوريا للخطر وتجعلها معرضة لغزو كـوري شمالي.
٢. ما حدث في فترة الحرب الباردة من تأييد أمريكا للنظام السـلطوي في كوريا الجنوبية بدون الاعتداد بما إذا كان ينتهك حقوق الإنسان من عدمه وإذا كان من الهام ومـن مصـلحة الولايـات المتحـدة

---

(٣) ماجدة على صالح، تقييم الظاهرة الحزبية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٩٤.
(١) **المرجع السابق**، ص ١٩٥.

الأمريكية استقرار الوضع في كوريا الجنوبية أهم لـديها مما إذا كانت كوريا الجنوبية تطبق الديمقراطية من عدمه.(٢)

وبالرغم مما تعانيه عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية من معوقات إلا أنه على الجانب الآخر فقد مثلت بداية مرحلة التحول الـديمقراطي في كوريا الجنوبية بدءا من عام ١٩٨٧ نقطة تحول مهمة في مجال السياسات الاجتماعية في كوريا، فقد أضاف دستور عام ١٩٨٧ بعض الفقرات الخاصة بالرفاهة الاجتماعية ليشمل حماية النساء والأطفال وكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة، فقد مثلت مرحلة التحول الديمقراطي نقطة البدء نحو التحول نحو إيجاد إطار قانوني للسياسات الاجتماعية.(١)

وإذا ما نظرنا إلى المراحل المختلفة التي مرت بها النظام السياسي الكوري الجنوبي سنلحظ أن الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٨٧ كان النظام أقرب فيها إلى النظم التسلطية، وان الفترات التي ظهرت فيها بوادر تحولات ديمقراطية كانت قصيرة وكانت تنتهي بالعادة بانقلاب عسكري يؤدى إلى سيطرة العسكريين على مقاليد الحكم وشئون السياسة في البلاد، وحين بدأت مرحلة التحول الديمقراطي كانت قد ورثت من المرحلية التسلطية بعض التقاليد الخاصة بالممارسة السياسية.

وقد مثلت الحركة الطلابية تحديا أساسيا للأنظمة المتعاقبة في كوريا الجنوبية، فقد لعبت دورا أساسيا في قلب نظام حكم ري فيما سمى آنذاك بثورة أبريل ١٩٦٠، أما بارك فقد قاوم الحركة الطلابية بكل وسائل العُنف، إلا أن ذلك لم يحل دون تجزرها في المجتمع واستمرار احتجاجها ضد الحكم العسكري ودستوره الاستبدادي الذي وضعه عام ١٩٧٢.(٢)

---

(٢) محمد سعيد أبو عامود، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٥٨.

(١) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص ٢٠.

(٢) زينب عبد العظيم، أثر الخصائص القومية على السياسة الخارجية الكورية، في: نيفين حليم صبري (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص٧٤.

وفي عهد شون أصيبت الحركة بانتكاسه قوية غيرت من مسارها وجعلت منها قوة معارضة شبه مسلحة، وذلك في أعقاب مذبحة كوانجو التـــي أوقعـت حينما أنتفض الطلبـــة فـــي بلـــدة كوانجـــو بمقاطعـــة South Chella نحـــو ٢٠٠٠شخص بعد وقوع مصادمات عنفيه بين البـوليس والمتظـاهرين، ولـم يعترف النظام سوى بقتل ١٨٩ منهم.

وخلال حكم روه تاى ووه، شكل الطلاب أحد أهم تحد أمام النظام، علـى الرغم من أن روو تاى ووه قد استجاب للعديد من مطالب الإصلاح السياســي، غير أن مظاهرات الطلبة كانت قد استمرت فـــي نهايــة الثمانينيــات ومطلـع التسعينيات.

وإلى جانب الحركة الطلابية، قام العمال بدور أساســي فـــي معارضـة الحكومة، ومثل التقارب بين العمال والطلبة شاغلا أساســيا للنظـــام السياســي الكوري ، خاصة مع اجتذاب معارضتهم تعاطفا ودعمـــا مـــن جانـب الطبقـة الوسطى.

ولقد تم قمع الحركة العمالية في ظل نظامي بارك وشـــون، ولكـــن منـذ منتصف الثمانينيات أنفجر تيار الإضرابات العملية الذي قدر في أغسطس أنـــه كلف الاقتصادي الكوري أكثر من ٢٢٠ مليون دولار فـــي أغســطس ١٩٨٧، وذلك نتيجة لاستياء العمال بسبب حرمانهم من المشـــاركة فـــي عوائـــد النمـو الاقتصادي، وقد طالب العمال بمزيد من الحقوق بعد سنوات من القمع، وتركزت أيضا مطالبهم في أجور أعلى، وظروف عمل أفضل، إلـــى جانـــب مطـــالبهم باتحادات أكثر حرية ورفع القيود على النشاط السياسي لها.[١]

وفي عهد كيم يونج سام، أجريت عدة تحولات على المسار الـــديمقراطي ومحاربة الفساد، ومحاولة تهدئة استياء الطلبة، إلا أنه ظهرت أيضا احتجاجـــات طلابية عام ١٩٩٣ أحياءا لذكرى "كوانجو".

وتناولت هذه الحركة عدة قضايا داخلية وخارجية أيضا، حيـــث أن لهـــذه الحركة أفكارها وسياستها تجاه القوى والقضايا الخارجية، والتي أبرزها عـــدائها

(١) **المرجع السابق**، ص ٧٥.

للتبعية والاستعمار عامة والهيمنة الأمريكية خاصة، وتأييدها للعمل على بلوغ هدف الوحدة القومية.

وإلى جانب الحركة الطلابية، قام العمال بدور أساسي في معارضة الحكومة، ومثل التقارب بين العمال والطلبة شاغلا أساسيا للنظام السياسي الكوري، خاصة مع اجتذاب معارضتهم تعاطفا ودعما من جانب الطبقة الوسطى.

خلاصة القول، ونحن بصدد تقييم تجربة التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية يمكننا القول أنه على الرغم مما حققته هذه التجربة من تطورات مهمة إلا أنه بعد مرور ما يقرب من العشرون عاما على بدايتها، ما تزال تواجه عديدا من المعوقات والتي من بينها: **الفساد، وضعف البنية الحزبية**، وبالنسبة للفساد، فعلى الرغم من قيام الدولة الكورية بصياغة سياسات لمواجهة الفساد، واهتمام كل الرؤساء الكوريين بقضايا الفساد وسعيهم للقضاء عليها، غير أن لم يحدث أن قضي على الفساد بالشكل المطلوب بل وفشلت سياسات مواجهة الفساد نتيجة للعديد من العوامل منها ارتباط هذه السياسات بمصالح مختلف القوى السياسية الحاكمة، فضلا عن أن القيادات الكورية التي روجت لمثل تلك السياسات استمت نفسها بالفساد، إضافة إلى أن معظم القيادات المتعاقبة قد لجأت إلى التشكيك في نزاهة سابقيهم في محاولة لدعم شرعيتهم على حساب أسلافهم.

أما المعوق الثاني الذي ما يزال يقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطي في كوريا هو **ضعف البنية الحزبية** والتي فيترض أن تمارس دورا أكبر في الحياة السياسية الكورية، فالأحزاب الكورية أحزاب كادر تتسم بسيطرة قائد أو مجموعة صغيرة على عملية صنع القرار داخل الحزب في ظل غياب قنوات تقوم بتوصيل مطالب الناخبين، كما أن الحزب يعمل وفقا لرؤية رئيس الحزب وليس وفقا لاحتياجات ومتطلبات الدائرة الانتخابية.(١)

** ** **

---

(١) إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١-٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص ١٨٨.

الفصل الثالث

سياسة كوريا الجنوبية

تجاه كوريا الشمالية

خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ٢٠٠٧

بعد ٣٥ عاما تحت الحكم الاستعماري الياباني، استعادت شبه الجزيرة الكورية استقلالها في عام ١٩٤٥، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين. إحداهما محسوبة على المعسكر الشرقي، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الشمالية)، والثانية جمهورية كوريا (الجنوبية).

وفي هذا الإطار لم تكد تمضي سنوات قليلة على التقسيم حتى اندلعت حرب طاحنة عام ١٩٥٣ بين الدولتين دولت بحكم انتماءات كل منهما، وقع الاتحاد السوفيتي المتحالف مع كوريا الشمالية والولايات المتحدة المتحالفة مع كوريا الجنوبية هدنة لوقف إطلاق النار بين الجانبين.(١)

وقد عاشت الدولتان معزولتان عن بعضهما البعض لفترة طويلة، إلى أن بدأت اللقاءات بينهما على مستويات منخفضة، وأخذت تتصاعد حتى وصلت إلى اللقاء على مستوى القمة في منتصف عام ٢٠٠٠.(٢)

ولتحليل السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية منذ التحول الديمقراطي ١٩٨٧، يمكن تناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

---

(1) Jennifer M. Lind, Democratization and Stability in East Asia, **op.cit**, p.36.

(٢) السيد صدقي عابدين، "العلاقات بين الكوريتين"، في: هدى ميتكيس (تحرير)، **العلاقات الآسيوية – الآسيوية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ، ٢٠٠٧)، ص ٩٥.

المبحث الأول: أثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية خلال الفترة ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٧ بالتطبيق على قضية الوحدة.

* * *

المبحث الأول

أثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية

كان من نتائج تحول كوريا الجنوبية من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي شعور قادة سول بالثقة وحرية الحركة والقدرة الكاملة علـى تغيـر توجهـات العلاقات مع الدول المجاورة لها شمالا وبالأخص في التقارب مع خصم كوريـا الجنوبية اللدود لها وهي كوريا الشمالية.

وقد بادرت كوريا الجنوبية بإعادة رسم خطوط جديدة واضحة لسياسـتها الخارجية تدخل بها القرن الواحد والعشرين – وبعد أن دخل العالم منذ تسعينيات القرن الماضي إلى عهد جديد سمى بعهد أو عصر العولمـة Globalization– التي تتطلبها التوجهات نحو التكامل بين الشرق والغرب عقب انهيار الشـيوعية الدولية وتفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.(١)

وخلال الحرب الباردة كان التنافس الأمريكي السوفيتي من ناحيـة دافعـا لتقوية العلاقات الأمريكية الكورية، بينما أدى إلى إذكاء التوتر بين الكوريتين من ناحية أخرى، ولعل التغيير البارز الذي طرأ على السياسة الخارجية الكورية من التأثير المهيمن للولايات المتحدة بما مكنها من ممارسة سياسة متعددة الأبعـاد، فاتجهت إلى تنمية العلاقات مع القوى المحيطة (اليابان، الصين، روسـيا) فـي محاولة منها لخلق ظروف مساندة ومساعدة لها في حماية وتحقيق أمنها الإقليمي

---

(١) أحمد طه محمد، "آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية"، فـي: .نيفـين حليم مصطفي (تحرير)، **السياسة الخارجية الكوريـة**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٣.

وتحقيق الوحدة السلمية مع شطرها الشمالي، وبذلك تكون كوريا الجنوبية قد وسعت من نطاق سياستها الخارجية في عصر العولمة.[1]

ويتناول هذا الجزء من الدراسة التأثير الذي حمله التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية على سياستها الخارجية بصفة عامة من حيث النقاط والعناصر التالية:

- هيكل صنع السياسة الخارجية الكورية.
- محددات صنع السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية.
- مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية.

أولا: هيكل صنع السياسة الخارجية الكورية:

يتطلب فهم طبيعة ومضمون السياسة الخارجية الكورية تحديد الهيكل الذي تصنع هذه السياسة في إطاره ونمط ترتيب العلاقات من الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة وبالتحديد الوزن النسبي للسلطة التنفيذية وعلى قمتها رئيس الدولة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والبيروقراطية وغيرها من المؤسسات التي تشارك في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الكورية.

ويشترك في عملية صنع السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية عدد من المؤسسات والأشخاص ممن يقومون بأدوار سواء في صنع أو تنفيذ تلك السياسة، وان كان الوزن النسبي لدور كل منهم ومقدار تأثيره في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية يختلف باختلاف شكل وطبيعة النظام السياسي القائم، والعلاقة بين السلطات الثلاثة، وأيضا شكل ونمط العلاقة التي تربط بين رئيس الدولة وبين الأجهزة التنفيذية المنوط بها تنفيذ محتوى ومضمون السياسة الخارجية التي يتعين أن تنتهجها السياسة الخارجية الكورية.

ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

---

(١) نيفين حليم صبري، "الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة في كوريا"، في: مدحت أيوب (تحرير)، **كوريا والعولمة**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢)، ص ١٤٩.

١. السلطة التنفيذية بقيادة رئيس الدولة:

تعتبر السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة القوة الأكبر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، إذ أن السياسة الخارجية بطبيعتها تتميز بحالة من عدم اليقين والتغير السريع، كما تتميز بحاجتها إلى درجة عالية من السرية في التخطيط والتنفيذ، مما أعطى للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة صلاحيات وسلطات ضخمة في مجال صنع السياسة الخارجية، ففي كوريا الجنوبية التي ظلت منذ نشأتها عام ١٩٤٨ ولفترة طويلة تمتد حتى أواخر الثمانينات خاضعة لنظام حكم مركزي قوي تركزت خيوط السلطة فيه وبشكل كبير جدا في يد رئيس الدولة، الذي فرض سيطرته على مختلف سلطات الدولة ومؤسساتها.

وقد اعتمد الرئيس الكوري في فرض سيطرته على الحياة السياسية بوجه عام على عدة عوامل مكنته من هذه السيطرة أهمها[١]:

- السلطات الواسعة التي خولها الدستور للرئيس الكوري، حيث منح الدستور الكوري الرئيس سلطات وصلاحيات واسعة مكنته من السيطرة على زمام الأمور.
- الخلفية العسكرية لعدد من الرؤساء الكوريين، فقد مكنتهم خلفيته العسكرية بالإضافة إلى عوامل أخرى من اكتساب مساندة وتأييد المؤسسة العسكرية للرئيس وللنظام الحاكم، ولعل من أهم الرؤساء الكوريين ذوي الخلفيات العسكرية والذين تولوا رئاسة كوريا الجنوبية لفترة طويلة امتدت من ١٩٦١ وحتى ١٩٩١ وهم بارك شان جي وشون دوهوان وروتاى ووه.
- استغلال الرئيس الكوري وحكومته لبعض التقاليد القديمة التي تحث الشعب الكوري على الطاعة والولاء وعلى قبول الانقسام الهيراركي، وترى أن المسئولين الحكوميين وعلى رأسهم رئيس الدولة هم الذين يقررون ما يجب أن يحصل عليه الشعب ويعطونه

---

(١) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١١٢.

له، ولا تتقبل فكرة أن الشعب هو الذي يحدد ما يريد أن يحصل عليه.

- التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الكورية منذ نشأة كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨، ويشمل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بما يساهم في تدعيم مركز وسلطات الرئيس الكوري في مواجهة المعارضة الداخلية.
- ضعف السلطة التشريعية ومحدودية تأثيرها ورقابتها على الحياة السياسية في كوريا الجنوبية، على الرغم من انه كان يفترض أن تمارس دورا مهما في رقابة السلطة التنفيذية وموازنة تأثيرها، لكنها لم تتمكن من ذلك.[١]

وهكذا، تضافرت عوامل عدة متشعبة ومعقدة دفعت في مجملها إلى تدعيم سيطرة رئيس الدولة على قمة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية في كوريا الجنوبية يحيط به عدد محدود من المستشارين والمساعدين وبعض من القيادات العليا في السلطة التنفيذية، والعسكريين السابقين الذين يشاركون الرئيس في العملية السياسية وفي عملية صنع السياسة الخارجية الكورية.

وقد سعى الرؤساء الكوريين منذ نشأة كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨ إلى الاحتفاظ بمقاليد الأمور وفرض أكبر قدر ممكن من السيطرة على مقاليد السلطة السياسية في الدولة بدءا من الرئيس سينجمان ري والرئيس بارك شان جى، كما عمل الرئيس شون دوهوان على استمرار ذلك الوضع، فعمل على جمع مقاليد السلطة وتركيزها بين يديه حيث تولى رئاسة جهازي الأمن والمخابرات، إلى جانب سيطرته على الجيش وعلى الحكومة وسعيه إلى تهميش دور السلطة التشريعية مما مكنه من التحكم في الحياة السياسية الكورية في مجملها.

٢. دور المؤسسة العسكرية:

لم يكن للمؤسسة العسكرية قبل عام ١٩٦٠ دورا بارز في الحياة السياسية الكورية، وبالرغم من المحاولات الأمريكية لجعل المؤسسة العسكرية في كوريا

---

(١) أمل عبد الحميد، صنع السياسة الخارجية الكورية، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ١٠٩.

الجنوبية محايدة لا تتدخل في الحياة السياسية – كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العسكرية في الدول الديمقراطية الغربية – إلا أن الوعي السياسي والاهتمام بالقضايا السياسية لدى العسكريين قد تزايد بشكل مطرد، وقد حاول الرئيس سينجمان رى مواجهة ذلك عن طريق دفع العسكريين إلى الدخول في مواجهات ضد بعضهم البعض، ولذلك لكي يحكم سيطرته التامة عليهم، ولقد نجح الرئيس سينجمان ري في تطبيق هذه اللعبة بنجاح، فأنشغل القادة العسكريين بالتنافس مع بعضهم البعض، مما حرمهم من القدرة على التأثير في الحياة السياسية في كوريا الجنوبية وهذا بالطبع ما أراد الرئيس سينجمان ري تحقيقه.

غير أن خليفة الرئيس سينجمان ري في الحكم السيد / تشانج ميون رئيس الوزراء الكوري ١٩٦٠– ١٩٦١، لم يتمكن من ممارسة تلك اللعبة الخطرة التي مارسها الرئيس ري بنجاح في مواجهة العسكريين، وقد أدى فشل تشانج ميون في السيطرة على العسكريين إلى نتائج خطيرة تعتبر من الأسباب التي أدت في النهاية إلى وقوع الانقلاب العسكري عام ١٩٦١ بقيادة الجنرال بارك تشانج جى، وأصبح من الواضح بعد انقلاب عام ١٩٦١ تزايد تغلغل ونفوذ العسكريين في الحياة السياسية، ولم يعد باستطاعة أي من القادة المدنيين أن يمارسوا سلطاتهم السياسية دون وجود تأييد من جانب المؤسسة العسكرية، كما أصبحت هناك ضرورة كبيرة لأخذ طموحات العسكريين وآرائهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية في الاعتبار.[١]

بعد استعادة الحكم المدني في عام ١٩٦٣، دخل الكثير من العسكريين إلى الحياة السياسية في كوريا الجنوبية بعد أن استقالوا أو تقاعدوا أولا من مناصبهم العسكرية، وأستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٧٩ عندما تم اغتيال الرئيس بارك، فتزايد مرة أخرى تدخل العسكريين في الحياة السياسية تعبيرا عن سخطهم على ضعف الحكومة المدنية وصراع السياسيين على السلطة في وقت يتزايد فيه خطر كوريا الشمالية.

ويمكن القول أنه خلال الثمانينات لم يكن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في شكل تدخل يومي سافر، وإنما تركز التأثير في شكل شعور

(١) **المرجع السابق**، ص١١٣-١١٤.

عام بين السياسيين بضرورة وضع المؤسسة العسكرية في الاعتبار بشكل مستمر.

وبذلك يمكن القول أن العسكريين قد لعبوا دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الكورية، إلا أن هذا الدور قد تفاوت وتراوح بين عدة أشكال أهمها:

- التدخل العسكري المباشر: وهو الذي بلغ ذروته بقيام الجنرال بارك شان جى بالانقلاب العسكري عام ١٩٦١، فسيطر العسكريون على الحياة السياسية وعلى عملية صنع السياسة الخارجية في كوريا الجنوبية بشكل كامل طوال فترة الحكم العسكري المباشر حتى عام ١٩٦٣.
- التدخل العسكري غير المباشر: وقد تراوح هذا الشكل من أشكال التدخل بين عدة صور:

- المؤسسة العسكرية كقوة كامنة يحاول الرئيس الكوري إبعادها عن التدخل والتغلغل في الحياة السياسية الكورية بصفة عامة والتدخل في عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية، ولكن لأنه يدرك جيدا قوة ودور المؤسسة العسكرية فهو لا يستطيع أن يتجاهل آرائها ووجهات نظرها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة.
- الرؤساء الكوريون ذوى الخلفية العسكرية: مثل الرئيس بارك شانج جى (١٩٦١- ١٩٧٩) والرئيس شان دو هوان (١٩٧٩ – ١٩٨٨) والرئيس رووتاى ووه (١٩٨٨ – ١٩٩٢)، الذين أثرت خلفيتهم العسكرية عليهم، بالرغم من أنهم حاولوا إضفاء الطابع المدني على حكمهم لكوريا الجنوبية، وبالإضافة إلى الرؤساء ذوى الخلفيات العسكرية، هناك العسكريون المتقاعدون الذين يتمكنون من الوصول إلى الدائرة المحيطة بالرئيس التي يكون لها دورا مباشرا في التأثير على عملية صنع وتنفيذ القرار في مجال السياسة الخارجية.[١]

٣. الجهاز البيروقراطي:

(١) **المرجع السابق**، ص ١١٥.

يمكن القول بصفة عامة، أن الجهاز البيروقراطي قوة سياسية كامنة نظرا لدور الهام الذي يلعبه في تنفيذ سياسات الحكومة بشكل عام، وتختلف أهمية الدور الذي يقوم به الجهاز البيروقراطي من نظام سياسي لآخر، وبشكل عام فإن الجهاز البيروقراطي يمثل ذاكرة الحكومة حيث يملك المعلومات الضرورية لصنع السياسات العامة، كما يقوم بدور مباشر في تنفيذ تلك السياسات. [١]

غير أن دور الجهاز البيروقراطي في عملية صنع السياسة الخارجية الكورية محدود، فهو يتركز بالأساس في تقديم المشورات لصانعي السياسة حول صياغة وتنفيذ السياسات، وأيضا تقديم المعلومات التي تلزم صانعي القرار، مع ملاحظة أن البيروقراطية لا تصنع السياسة الخارجية لكنها تسهم في صنعها. [٢]

ويلاحظ على البيروقراطية في كوريا الجنوبية أنها تبدى قدرا كبيرا من التمسك بالتقاليد القديمة التي تحثها على دعم الرئيس الحاكم ونظامه وعدم معارضته وأن تتوجه له بالولاء والطاعة بشكل كامن أو بصورة واضحة.

ولذلك يعمل الرئيس الكوري على الاحتفاظ بتأييد الجهاز البيروقراطي له ولنظامه لكي يضمن قيام هذا الجهاز بالدور المنوط بها على أكمل وجه دون وضع العراقيل التي تحول دون القيام بذلك في تنفيذ سياسات الحكومة بشكل عام والسياسة الخارجية بوجه خاص، على أكمل وجه وبأعلى درجة ممكنة من الكفاءة.

٤. **السلطة التشريعية:** يمكن وصف البرلمان الكوري الجنوبي بصفتين أساسيتين هما:

- انخفاض درجة استقلالية البرلمان الكوري الجنوبي.

---

(١) شادية فتحي، محددات عملية صنع السياسة العامة في كوريا، في: كمال المنوفي (تحرير)، الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية، **مرجع سابق**، ص ١٠.

(٢) أمل عبد الحميد، صنع السياسة الخارجية الكورية، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ١١٥.

• الدور الهامشي للبرلمان في عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية.
ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

***

أ. انخفاض درجة استقلالية البرلمان الكوري:

اتسمت جمهورية كوريا الجنوبية منذ نشأتها عام ١٩٤٨ بوجود نظام رئاسي قوى يضطلع فيه الرئيس الكوري بالدور الأساسي الذي يعمل على السيطرة من خلاله على مختلف السلطات والمؤسسات الأخرى في الدولة بما في ذلك البرلمان الكوري.

وقد تمكن الرئيس ري من فرض سيطرته على البرلمان الكوري وجعله يتصرف حسب إرادته وحسب مصلحته والمصلحة التي يقتضيها بقاء نظامه واستمراره، ويتضح ذلك على سبيل المثال مما حدث في نوفمبر ١٩٥٤ عندما تمكن الرئيس ري من إجراء تعديل دستوري يجيز إعادة انتخاب الرئيس لمدد أخرى غير محدودة.[(١)]

وحتى عندما أصبحت الفرصة سانحة أمام البرلمان الكوري لكي يلعب دورا مهما وكبيرا في الحياة السياسية الكورية، بعد أن أخذت كوريا الجنوبية بالنظام البرلماني بعد الاضطرابات الطلابية التي اجتاحت بالرئيس ري ١٩٦٠، غير أن البرلمان الكوري فشل في القيام بمهامه وفشل في قيادة الدولة الكورية وغرق في صراعات بين أنصار الاتجاهات القديمة والاتجاهات الجديدة، ولم يتمكن البرلمان الكوري من الاستجابة للتطلعات والآمال الشعبية المتزايدة التي كانت سائدة آنذاك، وبالتالي لم يستمر النظام البرلماني سوى فترة زمنية قصيرة امتدت من يوليو ١٩٦٠ حتى مايو ١٩٦١، وسيطر العسكريون بعد ذلك على السلطة بقيادة الجنرال بارك شون جي.

وقد تعرض البرلمان الكوري على فترات زمنية طويلة للعديد من القيود المفروضة من قبل الرئيس، وبخاصة مع إعطاء الرئيس الكوري حق حل البرلمان الكوري وعدم قدرة البرلمان في الحصول على حقه في فرض الرقابة على أنشطة الحكومة.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١١٦.

وقد فشل الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية ١٩٨٨ في الحصول على أغلبية المقاعد لأول مرة في تاريخ كوريا الجنوبية منذ إنشائها ١٩٤٨، ومنذ ذلك الحين بدأ البرلمان الكوري يعمل بجد من أجل زيادة وتوسيع نطاق سلطاته واختصاصاته ودوره في الحياة السياسية بصفة عامه، وقد ساعدت التحولات الديمقراطية التي شهدتها كوريا الجنوبية في تقوية وتدعيم هذا الاتجاه نحو تدعيم قوة البرلمان الكوري.

ب. الدور الهامشي للبرلمان في عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية:

من المفترض أن يلعب البرلمان دورا كبيرا في عملية صنع السياسات القومية وأن يقدم مقترحاته في هذا المجال فيما يتعلق بوضع التشريعات ومراقبة ميزانية الدولة.

كما أنه من المفترض أن يمارس البرلمان دورا في عملية صنع السياسة الخارجية بمناقشة القضايا المتعلقة بها وتقديم مقترحات وآراء بشأنها أو اتخاذ قرارات خاصة بها، وأن يمارس دورا رقابيا على الحكومة وعلى أعضاء مجلس الوزراء على وجه الخصوص.

وبإجراء مقارنة بين ما كان من المفترض أن يقوم به البرلمان الكوري الجنوبي وبين ما قام به بالفعل، فإننا نجد أن البرلمان الكوري قد مارس دورا هامشيا محدودا فيما يتعلق بكل هذه الوظائف عموما، فالعلاقة بين البرلمان وبين السلطة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الدولة علاقة مختلة جدا لصالح رئيس الدولة وعلى حساب سلطات واختصاصات البرلمان التي يتعين عليه القيام بها.

٥. السلطة القضائية:

وفي العديد من النظم السياسية تمارس السلطة القضائية دورا هاما في عملية صنع السياسة العامة من خلال دورها في الرقابة القضائية على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويعتمد دورها في هذا السياق على ما تتمتع به من استقلالية ومدى توافر مناخ الحريات العامة للنظام السياسي.[١]

---

(١) شادية فتحي، محددات عملية صنع السياسة العامة في كوريا، في: كمال المنوفي (تحرير)، الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية، **مرجع سابق**، ص ١٥.

والمفترض أن تمارس السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، ويتمثل هذا الدور في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور.

ويلاحظ بصفة عامة، أن دور السلطة القضائية في عملية صنع السياسة لكورية قد أتسم بالمحدودية والتهميش إلى حد كبير، وذلك في إطار السعي الدءوب إلى إضفاء طابع المركزية الشديدة على هذه العملية وقصرها على الرئيس والنخبة التي يحيط بها نفسه، حتى لا تكون المؤسسة القضائية قيدا على حرية حركة الرئيس في هذا المجال، كما أن كثرة العمل بالقوانين العرفية وإعلان حالة الطوارئ قد لعب دوره في دعم سلطات الرئيس وتهميش السلطات الأخرى بما في ذلك السلطة القضائية. [١]

٦. دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح:

يصعب تحليل دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في عملية صنع السياسة الخارجية الكورية، إذ أن فكرة قيام الأحزاب السياسية الكورية بدور مؤثر في الحياة السياسية وقيام جماعات المصالح بالضغط على الحكومة من أجل تحقيق أهداف معينة، ما زالت فكرة جديدة على المجتمع الكوري الجنوبي الذي لم يعرف سوى الأحزاب السياسية المهمشة التي لا تلعب دورا حقيقا في الحياة السياسية الكورية.

إلا أنه مع بدء التحولات الديمقراطية في كوريا الجنوبية، بدأت الأحزاب السياسية في العمل الجاد من أجل زيادة دورها وتأثيرها خاصة في ظل المنافسة بين الأحزاب السياسية في الانتخابات الحرة الديمقراطية التي بدأت تشهدها كوريا الجنوبية، والتي أدت إلى وصول المعارضة للسلطة، وبالطبع فإن تمكن الأحزاب السياسية من لعب دور مهم في السياسة الكورية الجنوبية من الممكن أن يفتح الطريق أمامها للمشاركة في صنع السياسة الخارجية الكورية. [٢]

---

[١] أمل عبد الحميد، صنع السياسة الخارجية الكورية، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ١١٨-١١٩.

[٢] **المرجع السابق**، ص ١١٩.

وعن جماعات المصالح الكورية جماعات رجال الأعمال والجماعات الطلابية وهي ذات تأثير مهم على السياسة الخارجية الكورية.

١. جماعات رجال الأعمال: بدأت جماعة رجال الأعمال تكتسب أهميتها وتأثيرها في تركيز كوريا الجنوبية على بناء قوتها الاقتصادية، واستمرت هذه الأهمية في الازدياد بتعاون رجال الأعمال مع الحكومة من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية الكورية، وبالتالي بدأت الجهتان تنسقان معا العمل المشترك فيما بينهما وأمتد هذا التأثير التنسيق إلى مجال السياسة الخارجي، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لهذه السياسة، وبالتالي فقد أخذت علاقة جماعات رجال الأعمال مع الحكومة الكورية الجنوبية شكل الموالاة والتعاون، وإن كان هذا لا يمنع من ممارسة هذه الجماعات ضغطا على الحكومة إذا ما أحست أن الأخيرة تسير في اتجاه اتخاذ بعض الإجراءات التي تضر بمصالحها.

٢. الحركات الطلابية: أخذت الحركات الطلابية مسارا مختلفا في علاقتها بالحكومة وبالتالي دورها في التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية الكورية، وتتميز كوريا الجنوبية بأنها دولة لعبت فيها الحركة الطلابية دورا تاريخيا في حياتها السياسية، مما جعل منها قيدا على الرئيس الكوري نفسه يعمل على أن يضعها في الاعتبار حتى لا تعصف به.

وعلى الرغم من أن الطلاب لم يلعبوا دورا مباشرا في عملية صنع السياسة الخارجية الكورية، إلا أنهم قد لعبوا دورا غير مباشر على قدر كبير من الأهمية في هذه العملية مما يجعل من الصعب تجاهلهم، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تأثيرهم القوي على اثنين من المحاور وثيقة الصلة بعملية صنع السياسة الخارجية الكورية هما:

١. الرئيس الكوري وهو الصانع الرئيسي والمحوري للسياسة الخارجية.
٢. تدخل الطلاب في أهم قضايا السياسة الخارجية الكورية، وهي المتعلقة بكل من:
   - العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
   - العلاقات مع كوريا الشمالية.

ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ) الإضرابات الطلابية التي أطاحت بعدد من الرؤساء الكوريين الجنوبيين:

ترتب على الإضرابات الطلابية الإطاحة بعدد ثلاثة من الرؤساء الكوريين وسط إضرابات طلابية عنيفة أودت بهؤلاء الرؤساء، وهم:

١. الرئيس سينجمان ري (١٩٤٨- ١٩٦٠): تمت الإطاحة بالرئيس سينجمان ري عندما حاول الاستمرار في كرسي الرئاسة لفترة رابعة، وقد أظهرت الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ١٩٦٠ أن الرئيس قد حقق فوزا ساحقا، مما أدى إلى تأكيد شكوك الناخبين في أن الانتخابات صورية، فقام الطلاب برفض نتائج هذه الانتخابات، وترتب على ذلك خروج الطلاب في مظاهرات حاشدة رافضة لنتائج تلك الانتخابات مطالبين باستقالة الرئيس سينجمان ري، غير أن الرئيس سينجمان لم يستحب في البداية لهذه المطالب، وحاول أن يفرض مزيدا من السيطرة على مقاليد الحكم في كوريا الجنوبية فأعلن الأحكام العسكرية مما أدى إلى ردود أفعال غاضبة من جانب الطلاب، وانضم إليهم المواطنون الكوريون مطالبين بإقالة الرئيس الكوري وتحقيق الديمقراطية، مما أدى إلى اضطرار الرئيس سينجمان ري إلى الاستقالة في ٢٦ أبريل ١٩٦٠.(١)

٢. الرئيس بارك شان جي (١٩٦١ – ١٩٧٩): منذ أن تولى الرئيس بارك الحكم في كوريا الجنوبية، حاول تقوية الاقتصاد الكوري الجنوبي وبالفعل استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق نموا اقتصاديا ملحوظا، غير أن ذلك كله تم على حساب الديمقراطية، فقد تركزت جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية، فعلت الصيحات الطلابية مرة أخرى مطالبة بتحقيق الديمقراطية، وشهدت كوريا الجنوبية اضطرابات طلابية عنيفة، وحالة خطيرة من عدم الاستقرار أسفرت عن اغتيال الرئيس بارك في أكتوبر ١٩٧٩ بيد أحد حراسه.

٣. الرئيس شان دوهوان (١٩٧٩ – ١٩٨٨): تفاقمت المظاهرات المعارضة للرئيس شان دوهوان خاصة مع إعلان ترشيح روتاي ووه خلفا له، وهو الأمر الذي أعتبره الكوريون استمرار للديكتاتورية التي يناهضونها،

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٢٠-١٢١.

وبالتالي قام ما يزيد على ألفين من الطلاب في مايو ١٩٨٧ بالتصادم مع قوات الأمن داخل الحرم الجامعي، كما شارك في مظاهرات الطلاب أعداد كبيرة من مواطني مدينة موانجو التي بدأ فيها الطلاب مظاهراتهم، مطالبين جميعا بسقوط الرئيس شون دوهوان، وقد قابلت الحكومة ذلك بتهديدات مشددة وجهتها إلى المتظاهرين.

ولم تهدأ المظاهرات إلا عندما أعلن السيد / روتاي ووه مرشح الحكومة للرئاسة عن تأييده لكل مطالب مئات الآلاف من المتظاهرين، والتي كانت تتمثل في مجملها في إجراء تعديلات دستورية حقيقية وإجراء إصلاحات ديمقراطية تحد من السلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس الكوري الجنوبي والتي تمكنه من السيطرة على مختلف خيوط السلطة في كوريا الجنوبية.

وبالفعل تمكن الطلاب من تنحية الرئيس شون دوهوان وأجريت الانتخابات الرئاسية، نجح فيها السيد روتاي ووه.[١]

ب) تدخل الطلاب في قضيتين من أهم قضايا السياسة الخارجية الكورية وهما: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات مع كوريا الشمالية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١. العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

حدث ذلك التأثير في طبيعة وشكل ومضمون العلاقة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية مع مذبحة كوانجيو التي تمت عندما قام عدد كبير من الطلاب عام ١٩٨٠ بالتظاهر في شوارع كوانجيو (مدينة كورية على بعد ١٧٠كم جنوب العاصمة سول) مطالبين بالديمقراطية ومنددين بالحكم الديكتاتوري، وهو ما جعل الرئيس شون دوهوان يأمر وحدات خاصة من الجيش للسيطرة على الموقف والتدخل لوقف التظاهرات، فأصدم الشعب بالجيش صداما داميا راح ضحيته ما يزيد على مائتين من المواطنين.

كان من أهم النتائج التي ترتبت على مذبحة كوانجيو تنامي شعور عدائي شديد من جانب المواطنين الكوريين تجاه الولايات المتحدة، وخاصة مع ما أشيع من أن الجنرال الأمريكي "جون ويكهم" قد سرح بعض القوات الكورية المشاركة

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٢٠ – ١٢١.

مع القوات الأمريكية الكورية المشتركة لوقف مظاهرات كوانجيو، وقد تزايدت موجة العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية حتى قام أهالي كوانجيو بإحراق المركز الثقافي الأمريكي في ديسمبر ١٩٨٠، وعلقوا لافتات في الشوارع تدين البيت الأبيض لتحالفه مع الحكومة الديكتاتورية والجيش، وطالبوا الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اعتذار رسمي عن مذبحة كوانجيو، وأن تكف عن مساندة الرئيس الكوري شون دوهوان.

وقد ترتب على تصاعد موجة العداء داخل المجتمع الكوري تجاه الولايات المتحدة إلى اضطرار الولايات المتحدة إلى الضغط على الحكومة الكورية الجنوبية لكي تخفف من حدة الإجراءات القمعية التي تنتهجها تجاه الشعب، وأن تتجه إلى اتخاذ إجراءات تدفع بكوريا الجنوبية تجاه التحول الديمقراطي، والضغط على الرئيس شون دوهوان لكي يستجيب للمطالب الشعبية ويتنحى عن الرئاسة، تماما كما ضغطت على الرئيس بارك شون جي لكي ينهي فترة حكمه العسكري ١٩٦٣.

وأيضا دفعت الاضطرابات الطلابية العنيفة إلى إحداث نوع من التوازن في العلاقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعلن في هذه العلاقات حتى لا تتهم أيا منهما مرة أخرى بالتواطؤ ضد الشعب الكوري أو ضد المصالح القومية لكوريا الجنوبية.(١)

٢.العلاقات مع كوريا الشمالية:

شهدت كوريا الجنوبية في أغسطس ١٩٩٦ اضطرابات طلابية دامية، حيث نظم الطلاب تجمعات ومظاهرات مباشرة تدعو إلى الوحدة مع كوريا الشمالية وانسحاب القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية بمقتضى اتفاقية دفاع أمريكية كورية مشتركة، والبالغ قوامها ٣٧ ألف جندي.

وقد وجه الرئيس الكوري الجنوبي كيم يونج سام تحذيرا شديد اللهجة إلى الطلبة، اتهمهم فيه بدعم كوريا الشمالية، وقد أعتبر ذلك أشد تحذير وجهه الرئيس كيم يونج سام إلى الحركة الطلابية منذ توليه السلطة، حيث اتهمها فيه بأنها معادية للوحدة والديمقراطية والحكومة والاستقرار، خاصة وأن هذه

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٢٣.

الإضرابات تمثل انتهاكا لقانون الأمن القومي لكوريا الجنوبية الذي يحظر تماما عقد مؤتمرات أو ندوات لدعم حكومة كوريا الشمالية أو إجراء أيـة اتصـالات معها بدون الحصول على إذن مسبق من الحكومة.(١)

وبالرغم من أن الحركة الطلابية وما تقوم به من أعمال احتجاج لا تؤدي إلى استجابة مباشرة من قبل الحكومة الكورية لمطالبها، إلا أنها وبدون شك تمثل قيدا على حرية حركة الحكومة، وتمثل قوة مهمة يجب على الحكومة وضـعها في الاعتبار.

أثر التحول الديمقراطي على عملية صنع السياسة الخارجية الكورية:

ترتب على التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية حدوث تغيير جذري في السمات السابقة، حيث ترتب على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية التأثير على السياسة الخارجية التي تتبعها سواء من حيث عملية صنع تلك السياسة، أو أدوات تنفيذها أو حتى مضمون تلك السياسة وتوجهاتها، حيث اتسـمت عمليـة صنع السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية قبل التحولات الديمقراطية بعـدد مـن الخصائص والسمات، أهمها ما يلي:

- عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية في كوريا الجنوبية خاضعة تمامـا لشخص رئيس الدولة، الذي يعمل باستمرار على تركيز كافـة خيـوط السلطة والصلاحيات في يده، كان ينظر إلى السياسة الخارجيـة علـى أنها حكرا على الرئيس، وأن وزارة الشؤون الخارجية غالبا ما تخـدم فقط كجهاز لتنفيذ رغبات القائد السياسي، وبالتالي فقد سيطر الـرئيس الكوري على عملية صنع السياسة الخارجية. (٢)

(1) **المرجع السابق**، ص ١٢٤.

2- Carl J. Saxer, Globalization and the Linkage of Domestic and Foreign Policy in South Korea, Paper Prepared for Presentation at the International Studies Association Annual Convention New Orleans, Feb. 16-20, 2010, p.5.

- محدودية التأثير الجماهيري، وقد تركز هذا التأثير المحدود في الحالات التي كان الطلاب يقومون فيها بقيادة حركات تمرد واحتجاج على الحكومة الكورية مما يضطرها إلى أخذ آرائهم في الحسبان على غير رغبتهم.
- عدد محدود من المؤسسات والشخصيات المحيطة بالرئيس والمرتبطة به، هي فقط التي يمكن لها أن تلعب دورا يذكر في التأثير في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، وان كان هذا التأثير بالطبع لا يقارن بتأثير الرئيس في هذا المجال. ومن أهم هذه المؤسسات والشخصيات التي يحرص الرئيس الكوري على أن تشترك معه في عملية صنع السياسة الخارجية، جهاز المخابرات وعدد من القيادات العليا في السلطة التنفيذية يختارهم الرئيس، مع ملاحظة أن وزراء الخارجية لم يكونوا في جميع الأحيان من المشاركين مع الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية، بالرغم من أنه وبحكم عملهم ومنصبهم تكون عملية صنع السياسة الخارجية جزءا أصيل من مسؤولياتهم، إلا أنهم وفي أغلب الأحيان كانوا يتصفون بالتأثير المحدود في عملية صنع السياسة الخارجية وتركز تأثيرهم ودورهم في نطاق وضع القرارات التي يتخذها الرئيس في مجال السياسة الخارجية موضع التنفيذ واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك. [1]
- المعلومات والأفكار الخاصة بالسياسة الخارجية تسير في اتجاه واحد من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا دون أن يحدث العكس.
- محدودية دور السلطة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية، حيث يسيطر الرئيس على السلطة التشريعية ويجعلها أداة في يد السلطة التنفيذية مما أدى إلى تقييد البرلمان والحد من سلطاته.
- العلاقات مع الولايات المتحدة تمثل قيدا على حرية الحركة في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ أن كوريا الجنوبية تسعى دائما للاحتفاظ

---

(1) أمل عبد الحميد، " صنع السياسة الخارجية الكورية "، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية،**مرجع سابق**، ص ١٢٥.

بعلاقات وثيقة وقوية مع الولايات المتحدة وهو ما فيرض عليها ضرورة إتباع سياسة خارجية تتوافق مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية.

- استبعاد القطاع الجماهيري من التأثير على السياسة الخارجية، إذ أن السياسة الخارجية الكورية قبل التحولات الديمقراطية كانت تتسم بأنها عملية مسيسة بالأساس.
- أن عملية صنع القرار عملية مشخصنة للغاية، يسيطر عليها شخص الرئيس القائد، فالرئيس هو المهيمن والمسيطر على عملية صنع القرار، وكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية سواء أكانت معلومات أو قرارات أو حتى مجرد آراء وأفكار جميعها تتدفق من أعلى إلى أسفل في شكل هرمي متدرج، وأن عدد محدودا من المؤسسات والأشخاص يلعبون دورا في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وهي بالأساس تلك المؤسسات التي تكون على صلة مباشرة مع الرئيس مثل وكالة المخابرات وبعض الأشخاص المحيطون بالرئيس مباشرة مثل مستشاروه ومساعدوه وكبار موظفيه، مع ملاحظة أن وزير الخارجية الكوري ذاته يكاد لا يلعب دورا يذكر في عمليه صنع السياسة الخارجية، وإنما يقوم فقط بتنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها القائد السياسي.[١]
- أولوية قضية الأمن القومي: تحتل مسألة الأمن القومي الأولوية المطلقة عما سواها من القضايا الأخرى، إذ تعتبر هي الضمانة الأساسية لبقاء واستمرار النظام.

---

(1) Park Ko.and Kim, Democratization and Foreign Policy Change in The East Asian NICOs, in: Charl F. Hermann , " **changing course: when governments choose to redirect foreign policy"** , (international studies quarterly, March 1990) , p. 195.

- تبعية السياسة الخارجية الكورية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الكورية ليست سياسة مستقلة وإنما مقيدة وتابعة للسياسة الخارجية الأمريكية، ليس فحسب لسبب التبعية الكورية للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والعسكرية وإنما أيضا تنبع تلك التبعية من تخوف النظام التسلطي في فقدان شرعيته، ورغبته في الاحتفاظ بالتأييد من جانب الولايات المتحدة وحلفائها مما يساعد النظام على البقاء والاستمرار. (١)

وقد ترتب على تلك التطورات الداخلية تقوية المؤسسة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية بصدور الدستور الجديد، حيث أعطى الدستور الجديد مزيدا من السلطات والصلاحيات للمؤسسة التشريعية " الجمعية الوطنية" بما يؤدي إلى تحقيق قدر معقول من التوازن بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، فأعطيت للجمعية الوطنية السلطة الحقيقية في التشريع والموافقة على الميزانية والتحقيق في أخطاء وتجاوزات موظفي الحكومة، والحق في وقف المسئولين التنفيذيين والقضائيين بل ورئيس الدولة بأغلبية الثلثين، كما لم يعد للرئيس الحق في حل الجمعية الوطنية. (٢)

كما ترتب على عملية التحول الديمقراطي التي مرت بها كوريا عدة تطورات على هيكل صنع السياسة الخارجية كما يلي (٣)

- سعي السلطات الأخرى وخاصة التشريعية إلى دعم دورها وزيادة نطاقه في اتجاه إحداث نوع من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بحيث تشارك السلطة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية وتمارس دورا رقابيا عليها.

---

(١) **Ibid**. p.170.

(٢) أيمن إبراهيم الدسوقي، السياسة الكورية تجاه اليابان، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع السابق**، ص ٣٢١.

(٣) أمل عبد الحميد، " صنع السياسة الخارجية الكورية "، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية،**مرجع سابق**، ص ١٢٨.

- تراجع دور الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية، ولكن ليس من المتوقع بالطبع أن يحدث تراجع كبير في دور الرئيس، إذ أن هذا يمكن أن يحدث خللا في الحياة السياسية الكورية التي اعتادت لفترة طويلة من الزمن على وجود الرئيس ذو السلطات والصلاحيات الواسعة، كما أن التراجع الكبير لدور الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية يمكن أن يخل بعملية صنع السياسة الخارجية ذاتها.
- تراجع دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية سواء في توجهاتها أو حتى عملية صنعها، إذ أن الصورة المثلى للمؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية هي المؤسسة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة السياسية.
- دور أكبر للمعارضة في المشاركة السياسية وتفعيل دور الأحزاب السياسية وتزايد تأثيرها في الحياة السياسية بصفة عامة.

وبصفة عامة، يتضح من التحليل السابق أن السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية هي نتاج عملية من التفاعلات التي تشارك فيها جهات عديدة وان كان حجم مشاركة كل منها في هذه العملية يتفاوت بشكل كبير جدا، إذ لا يزال يلعب الرئيس الكوري والدائرة المحيطة به الدور الأساسي في عملية صنع السياسة الخارجية الكورية، إلا أنه على الرغم من ذلك لا يستطيع أن يحتكر هذه العملية بشكل تام حتى وإن أراد هو ذلك.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الكورية:

هناك مجموعة كبيرة من المحددات التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية التي تنتهجها كوريا، وبالتالي فإنه يتعين على صانع القرار أن يضعها في الاعتبار، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهم المحددات التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية -بصفة عامة- كما يلي:

١. المحدد الأمني السياسي:

يجب الأخذ في الاعتبار أن الهاجس الأمني لكوريا الجنوبية يمثل أحد أهم محددات سياستها الخارجية، بل أن هناك اتجاه للرأي من المحللين الكوريين، يرى أن سلوك كوريا الجنوبية بصفة عامة تحكمه مقتضيات الأمن القومي، وخاصة الأمن الجيوبوليتيكى على ما عداه من المحددات الأخرى، استنادا إلى أن استمرار انقسام شبه الجزيرة الكورية يمثل مصدرا فعليا للصراع بين الدولتين الكوريتين، وذلك بعد التوترات العديدة التي تنشأ على هامش مفاوضات الوحدة بين الدولتين من ناحية، وكذلك بفعل التفاوت الحاد بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، وأخيرا بفعل استمرار القيادة السياسية في كوريا الشمالية في انتهاج ذات السياسة التي كانت تنتهجها إبان الحرب الباردة على كافة المستويات الدبلوماسية والعسكرية بما يهدد باحتمال حدوث تصعيد عسكري خطير في المنطقة.[1]

لقد أبرزت السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية أنها تحاول تعظيم اهتماماتها بالأمن الوطني، ومن هنا، بالتالي فإن قضية الأمن والاهتمامات الأمنية لا تزال تحتل مكانا هاما في السياسة الخارجية الكورية، خاصة وأن التهديد الأمني من كوريا الشمالية لا يزال قائما ومستمرا، ولم يحدث من الناحية الأمنية ما يستدعى التخفيف منه، بل أن القضية الأمنية والاهتمامات الأمنية تستدعي المزيد من الاهتمام.

ويمكن القول بصفة عامة، أن توجه كوريا الجنوبية في سياستها الخارجية نحو تحقيق الأمن متعدد الأطراف ينبع من سببين رئيسيين، الأول أن التحولات الدولية كان لها تأثيرها على توازن القوى الدولية في المنطقة، فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن روسيا التي حلت محله لا تزال من جهة القوة لها وجودها وتحركها في المنطقة، ومن الجهة الأخرى أدت التحولات الدولية إلى تطوير العلاقات السوفيتية مع كوريا الشمالية، أما السبب الثاني، أن الموقع الجغرافي والاستراتيجي لكوريا الجنوبية، يربطها بالقوى الرئيسية التي تضم

---

(١) نيفين حليم صبري، **السياسة الخارجية الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)،ص ٤٠٠- ٤٠١.

الصين واليابان وروسيا فضلا عن الولايات المتحدة، ويفرض عليها، مع ما حدث من تحولات دولية أثرت في هذه القوى وفي أدوارها، أن تتعامل مع كل منها بأسلوب جديد، يضمن قدرا مناسبا من الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة وتحقيق الضمانات في استمرار نمو الاقتصاد الكوري من جهة أخرى، ويعتد من جهة ثالثة بتشكيل التحالفات والعلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة بصفة عامة، ومع الكوريتين بصفة خاصة.[1]

- **القدرات النووية لكوريا الشمالية كمحدد رئيسي من محددات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية:**

تأتي إشكالية البرنامج النووي الطموح لكوريا الشمالية في مقدمة البعد الأمني للأهداف الكورية الجنوبية للوحدة بسبب تهديدها للأمن القومي وبناء الأمة ككل، وقد حاولت كوريا الجنوبية حل القضية النووية بكل الوسائل السلمية الممكنة.[2]

ويطرح تساؤلا رئيسيا نفسه في هذا السياق، يتلخص هذا التساؤل في البحث حول أسباب سعي كوريا الشمالية للحصول على أسلحة نووية، يمكن توضيح تلك الأسباب فيما يلي: [3]

١. سعى كوريا الشمالية لردع القوات الأمريكية على الحدود الكورية – الكورية.
٢. رغبة كوريا الشمالية في مواجهة تفوق الشطر الجنوبية التقني في مجال الأسلحة والذي تزوده الولايات المتحدة الأمريكية بأحدث الأسلحة.

---

(١) أحمد طه محمد، "آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية"، **مرجع سابق**، ص ٣١-٣٢.

(٢) نيفين حليم صبري، رؤية كوريا الجنوبية للوحدة، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٦١.

(٣) مي عبد الرحمن محمد غيث، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (١٩٩١- ٢٠٠٧)، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٩٣.

٣. ترى كوريا الشمالية أن في امتلاكها سلاح نووي قوة دبلوماسية تستطيع من خلاله إرغام العالم على أخذها في الاعتبار، وبالتالي إرغام الولايات المتحدة على الدخول معها في محادثات مباشرة.

ولقد ترتب على التطور في القدرات النووية لكوريا الشمالية أو في وسائل الإيصال المتمثلة في الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، فضلا عن العقيدة والأيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي القائم في كوريا الشمالية والتي تعمل على مزيد من الغموض بشأن هذه القدرات وصعوبة الاستجابة للمطالب الدولية ومطالب الولايات المتحدة مثل ذلك تهديدا للمصالح الأمريكية والكورية، وبالتالي سيكون لمثل ذلك أثر كبير على السياسة الكورية تجاه هذه القدرات.

في ديسمبر ١٩٨٥ وتحت ضغط دولي من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي انضمت بيونج يانج إلى معاهدة وقف الانتشار النووي وألزمت نفسها بعدم امتلاك أسلحة نووية، وقد وافقت كوريا الشمالية عام ١٩٩٢ على معاهدة خاصة بعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة الانتشار النووي في مارس ١٩٩٣ مما أثار تكهنات بأن كوريا الشمالية تسعى لتطوير السلاح النووي، ولكنها تراجعت عن هذه الخطوة بعد تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات عليها، ثم انسحبت كوريا الشمالية مجددا من معاهدة حظر الانتشار النووي في ١٠ يناير ٢٠٠٣، وفي سبتمبر ٢٠٠٥، وافقت كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي والعودة لمعاهدة حظر الانتشار النووي وتفكيك أسلحتها مرة أخرى، وقد هددت كوريا الشمالية بعدم الوفاء بالتزاماتها نحو إغلاق منشآتها النووية في ١٢ أغسطس ٢٠٠٧ إذا استمرت المناورات البحرية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية. [١]

ومنذ أن أعلنت كوريا الشمالية الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في مارس ١٩٩٣، فإن الحكومة الكورية الجنوبية قد أخذت

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٨٩.

على عاتقها حل هذه المشكلة النووية، وذلك عن طريق تحريك التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. [١]

وقد لجأت كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كطرف وسيط بين الكوريتين في مواجهة القضية النووية بينهما، كما أعلنت عن استعدادها لدعم الطاقة النووية السلمية وتنميتها من أجل ازدهار الشمال بما في ذلك بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف وإمداد الشمال برأس المال الضروري وأيضا التكنولوجيا المتطورة، وذلك في حالة تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي، والهدف من ذلك محاولة إقناع حكومة بيونج يانج بعدم مواصلة تطوير برنامجها النووي في مقابل مساعدتها على التغلب على نقص الطاقة والأزمة الاقتصادية.[٢]

ظلت وما تزال القضية النووية قائمة على جدول الأعمال لكوريا الجنوبية، وتلعب هذه القضية دورا كبيرا في إعاقة تحقيق تقدم ملموس في العديد من القضايا المشتركة بين الطرفين وبالأخص الوحدة الكورية، وبالتالي تعتبر القضية النووية لكوريا الشمالية من المحددات الرئيسية التي تلعب دورا في توجيه كوريا الجنوبية في سياستها الخارجية.

٢. المحدد الجغرافي (الاعتبارات الجغرافية):

يلعب العامل الجغرافي دورا مهما وحيويا في السياسة الخارجية لأية دولة، ولا نقصد به الجغرافيا على إطلاقها وإنما نقصد تلك العوامل الجغرافية ذات التأثير السياسي مثل الموقع الجغرافي وحجم الرقعة الجغرافية للدولة وتضاريسها.

---

[١] فؤاد الخازندار، السياسة الكورية وقضية الوحدة بين الكوريتين، في: نيفين حليم مصطفى (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٤٤٣.

[٢] نيفين حليم صبري، رؤية كوريا الجنوبية للوحدة، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٦٢.

تواجه شبه الجزيرة الكورية معضلة جيوبوليتيكية من خلال موقعها عند التقاء الحدود الروسية والصينية واليابانية فهذه الدول الثلاث تمثل أعداء تقليديين يخشى كل منهم أن تستخدم كوريا من قبل الآخرين ضدها.(١)

وفي حالة كوريا الجنوبية، يلعب العامل الجغرافي دورا مهما وأساسيا في توجيه سياستها الخارجية، فموقعها الذي يمتد جنوبا إلى حدود منشوريا بانحناء طفيف في اتجاه الشرق ثم الغرب، وقد كان الغزاة القادمون من الشمال يغزونها، متجهين نحو الجنوب لاحتلال اليابان، حيث أن اليابان لا تبعد عن كوريا إلا بضع مئات من الكيلومترات، وقد كانت شبه الجزيرة الكورية مركزا للتوتر الدولي إبان الحرب الباردة، وتشكل كوريا الجنوبية الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية في شرقي آسيا، وتقع إلى الشمال منها كوريا الشمالية وهي الدولة الوحيدة المجاورة لها التي انفصلت عنها بفعل خط الحدود الذي أنشئ بموجب اتفاقية الهدنة عام ١٩٥٣، وإلى الغرب من كوريا الجنوبية يوجد البحر الأصفر وهو الحد الطبيعي الفاصل بينها وبين جمهورية الصين الشعبية، وإلى الشرق بحر اليابان وهو الحد الفاصل بينها وبين اليابان وفي الجنوب بحر الصين الشرقي. (٢)

وأثناء فترة الحرب الباردة، برزت القيمة الإستراتيجية لكوريا، والناتجة عن وضعها السياسي والجغرافي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في خضم مواجهاتها الأيديولوجية والعسكرية، كما خدم مسرح النزاع الكوري – خلال تلك الفترة – هدفين مهمين من الناحية الإستراتيجية، حيث كانت كوريا نقطة اتصال للتنافس بين أيديولوجيتين مختلفتين هما الرأسمالية التي كانت تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية التي تزعمها الاتحاد السوفيتي،

---

(١) أيمن إبراهيم الدسوقي، السياسة الكورية تجاه اليابان، في: السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ٣١٩.

(٢) زينب عبد العظيم، أثر الخصائص القومية على السياسة الخارجية الكورية، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع السابق**، ص ٨٠.

كما أن كوريا مثلت نقطة ارتكاز إستراتيجية بين القوى الأربع الرئيسية التي لها مصالح حيوية في كوريا وفي إقليم شرقي آسيا. [١]

وقد أتت التغيرات العالمية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة لتزيد من أهمية العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الكورية.

٣. الميراث الثقافي:

تأثرت الثقافة الكورية عبر القرون الماضية بالصين وبالفلسفة الكونفوشيوسية تأثرا قويا وواضحا، ويمكن في هذا الإطار رصد مجموعة من العناصر الأساسية لهذه الثقافة، والتي كان لها – ولا يزال – تأثيرا واضحا على السياسة الخارجية الكورية وذلك كما يلي:

- في إطار المجتمع الكوري ذو التوجه الكونفوشيوسى، يشكل الأفراد جزءا لا يتجزأ من كل عضو، يشمل المجتمع الإنساني، والعالم من حوله مرتب بصورة هيراركية فيما يشبه نمط العائلة.
- النظام والتجانس وليس التنافس والعلاقات العدائية مثلت ولا تزال قيما عليا أساسية.
- وفي ظل النظام الدولي كان الإمبراطور الصيني يحتل مكانة هامة، وقد أعتبر الكوريون أنفسهم بمثابة الأخوة الأصاغر للصين، وقد أعترف الكوريون بوضعهم التابع من خلال إرسال بعثات دورية لإمبراطور الصين تقدم الإجلال والاحترام. [٢]
- وقد شكلت هذه العناصر معا مكونا أساسيا من مكونات الثقافة الكورية، والتي ترتب عليها اتجاه مختلف النظم الكورية إلى نبذ الحروب والاتجاه إلى المصالحة التي عادة ما قادت إلى خضوع كوريا للمستعمر، كذلك سيطر مفهوم الخضوع وخدمة الدولة الأكبر بصفة مستمرة على عقلية كل من النخبة السياسية

---

[١] أيمن إبراهيم الدسوقي، السياسة الكورية تجاه اليابان، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع السابق**، ص ٣١٩.

[٢] زينب عبد العظيم، أثر الخصائص القومية على السياسة الخارجية الكورية، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٨٢-٨٣.

الحاكمة والطبقة المثقفة، وعلى الرغم من أنه في العصر الحالي لام الكوريون أنفسهم على رضوخهم لهذا الوضع التابع، إلا أن هذا الاتجاه لا يزال يمثل اتجاها سائدا وله تأثيره الواضح على السياسة الخارجية الكورية المعاصرة.

ولقد كان لتلك المحددات أثر كبير على السياسة الخارجية التي تنتهجها كوريا، ويمكن رصد الاتجاهات التالية في سلوك السياسة الخارجية الكورية في ضوء تلك المحددات:

- **الاتساع النسبي لمجال الحركة** سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث المضمون، بمعنى قدرة كوريا الجنوبية على التعامل مع عدد من القضايا والدول يفوق نسبيا قدرة الدول ذات المقدرة المنخفضة على العمل، وتسعى كوريا في هذا الإطار إلى تحقيق هدف أساسي وهو تعزيز شرعيتها ومكانتها ودورها على المستوى الدولي.
- **سيادة وسيطرة الأفعال الايجابية في مجموع السلوك السياسي الخارجي**، يتضح ذلك من خلال مبادراتها العديدة تجاه الدول المختلفة وتبنيها لسياسات ايجابية تحقق أهداف سياستها الخارجية.
- **الإعلاء من قيم المصالحة والسلام والتعاون**، باعتبارها قيما عليا تضع التوجه العام للسياسة الخارجية الكورية، ويعود بروز هذه القيم إلى ما تتميز به كوريا الجنوبية من ميراث ثقافي يعلى من شأن هذه القيم وتطور حديث على المسار الديمقراطي.

٤. دور التطورات الداخلية في كوريا الجنوبية في التأثير على سياستها الخارجية:

ونقصد بها تلك التغيرات التي شهدها النظام السياسي الكوري الجنوبي منذ الثمانينيات، والتي أنعكس أثرها بطبيعة الحال على مؤسسة السياسة الخارجية وتوجهاتها وطبيعة عملها وأهدافها وآلياتها، باعتبارها إحدى مؤسسات هذا النظام، لكي تصبح المحصلة النهائية هو التوافق بين توجهات السياسة الخارجية مع ما شهده المجتمع الكوري الجنوبي من تطورات داخلية سيما في مجال التحول الديمقراطي ومحاولة كوريا تبني توجهات جديدة لسياستها الخارجية تتناسب والتوجهات الديمقراطية الجديدة.

٥. **الضغوط الاجتماعية** كمحدد هام من المحددات التي تلعب دورا في توجيه والتأثير على السياسة الخارجية الكورية:

إن دراسة المجتمع الكوري والمشكلات التي يعانيها تبرز بصورة خاصة أهمية المستويات المرتفعة والمستمرة من الصراع الداخلي وأحداث العنف الناجمة عن مجموعة من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تتعلق أساسا بقضايا التوزيع غير العادل للدخل، ومستويات المعيشة المنخفضة نسبيا للعمال والبطالة والمصاعب التي يواجهها الطلبة في إطار العملية التعليمية، إلى جانب الاستياء المتصاعد من الفساد والتطلع نحو مزيد من الحرية والضغط من اجل تحقيق الوحدة القومية.[1]

ولقد كان لتلك التحديات التي واجهتا الدولة أثرين: أثر ايجابي، يتمثل في أن التحديات التي أثارتها جماعات مختلفة في المجتمع فرضت ضرورة الاستجابة من جانب السلطة السياسية من خلال إجراء تغيرات في السياسة التي تنتهجها الحكومة و/ أو الأشخاص، من ناحية أخرى، فقد أوجدت تلك التحديات أثرا سلبيا تمثل في التهديد بانهيار النظام المدني والذي أنتج بدوره ضغوطا قوية على المؤسسة العسكرية للتدخل في السياسات.

٦. دور **الحركة الطلابية** والتأثير على السياسة الخارجية الكورية:

تعد الحركة الطلابية في كوريا الجنوبية من أنشط الحركات الطلابية في آسيا والعالم، إذ يمثل الطلبة قطاعا مهما من الشباب يعارضون السياسة الرسمية، ويبرز قضايا مهمة اجتماعية وسياسية، ويطالب بتغييرات تتجاهلها الحكومة كثيرا، والتي تعتبرها أحزاب المعارضة ذات حساسية خاصة.

لقد مثلت الحركة الطلابية تحديا أساسيا للأنظمة المتعاقبة في كوريا الجنوبية، فقد لعبت دورا أساسيا في قلب نظام ري فيما سمى حينذاك بثورة أبريل ١٩٦٠ ومنذ ذلك الحين مثلت تلك الحركة عاملا محددا وأساسيا للسياسات الكورية قاطبة.

وتناولت هذه الحركة عدة قضايا داخلية وخارجية أيضا، حيث أن لهذه الحركة أفكارها وسياستها تجاه القوى والقضايا الخارجية، والتي أبرزها عدائها

---

(١) **المرجع سابق**، ص ٧٢.

للتبعية والاستعمار عامة والهيمنة الأمريكية خاصة، وتأييدها للعمل على بلوغ هدف الوحدة القومية والضغط من أجل إجراء اتصالات مع كوريا الشمالية لتحقيق هذا الهدف.[1]

٧. **المتغيرات الخارجية (العالمية والإقليمية):**

كان للبيئة الدولية لكوريا الجنوبية انعكاساتها الهامة على سياستها الخارجية، ويمكن تحديد ذلك كما يلي:

- انقسام شبه الجزيرة الكورية ما بين الشمال والجنوب كان له تأثيره الهام على نظامها السياسي في العقود الأربعة الأخيرة من حيث تزايد دور العسكريين في السياسة وما صاحبها من عسكرة للمجتمع المدني، ومن ثم التأثير في شكل ومضمون ومحتوى سياستها الخارجية.
- التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي : بالنسبة لكوريا الجنوبية خلق النظام فيها بمباركة من قبل الولايات المتحدة في مواجهة الشيوعية لحماية الأمن والمصالح الإستراتيجية لها في شمال شرق آسيا، وحتى ١٩٧٠ كان الاهتمام الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في كوريا الجنوبية سياسيا – استراتيجيا ولم يكن اقتصاديا، إذ كانت كوريا الجنوبية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد من المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وفي الفترة من ١٩٥٠– ١٩٦٠ وهي فترة الدبلوماسية الأمريكية المفتوحة بررت الولايات التزامها بالدفاع عن كوريا الجنوبية وتقديمها للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لها ليس فقط للأهمية الإستراتجية لكوريا بالنسبة للولايات المتحدة وإنما بمحاولة دفع الديمقراطية فيها وذلك تأثيرا بالنظرية الاقتصادية للديمقراطية تلك النظرية التي تنفي احتمال ظهور الديمقراطية في ظل مجتمعات يعانى أفرادها من شظف العيش ويفتقدون إلى الأمن والأمان لعدم توافر متطلباتهم الحياتية والمعيشية. [2]

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٧٤.

(٢) نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، **مرجع سابق**، ص ١٤٢– ١٤٣.

- إن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، قد أنتج تعددية قطبية إستراتيجية، وقد أدى إلى نشوء توازن قوى ولكنه مضطرب بين القوى الأربع الكبرى في شرقي آسيا: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، واليابان، مما حمل أيضا قدرا كبيرا من التأثير في توجهات السياسة الخارجية الكورية.
- من المتغيرات الإقليمية الأخرى التي كانت انعكاسا بشكل أو بآخر للمتغيرات العالمية في شرقي آسيا، العلاقات الكورية الصينية والتي شهدت نقطة تحول مهمة بتوقيع معاهدات تطبيع العلاقات الدبلوماسية في ٢٤ أغسطس ١٩٩١ في بكين، كما شهدت أيضا العلاقات الكورية – الروسية تطورا ملموسا منذ سقوط الشيوعية في روسيا وتحولها نحو الديمقراطية الليبرالية واقتصاديات السوق، وقد أكد الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" أنهم شركاء كوريا الجنوبية في تحقيق أهداف الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. (١)

ثالثا: مرتكزات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية:

هناك ركائز جديدة للسياسة الخارجية لكوريا الجنوبية ظهرت مع ما شهدته كوريا الجنوبية من تحول ديمقراطي وما شهده المجتمع الدولي من متغيرات والتي كان من أبرزها انتهاء الحرب الباردة وظهور ما سمى بالعولمة، وبالتالي شملت الركائز الجديدة للسياسة الكورية أهدافا جديدة للسياسة الكورية، ويمكن القول بصفة عامة بان هناك محاور خمسة للسياسة الخارجية الجديدة في كوريا الجنوبية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **العولمة:** تعد العولمة أول وأهم المحاور الجديدة في السياسة الخارجية التي تتبعها كوريا الجنوبية، باعتبارها محورا يحقق طموحات وآمال إعادة الوحدة بين الكوريتين، كما يساهم أيضا في أن تلعب كوريا الجنوبية دورا مهما في الشؤون الدولية وتركز أكثر على المثل والقيم العالمية كالديمقراطية والحرية والرفاهية وحقوق الإنسان، فعلى حين كانت كوريا الجنوبية تقتصر في علاقاتها الخارجية مع الدول المجاورة لها فقط، وعلى الموضوعات ذات الصلة بأمنها

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٢٥.

القومي، أصبحت تتبنى سياسة تؤكد على الدور الكوري العالمي عبر الاهتمام بالقضايا التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين وقضايا نزع وضبط التسلح.

- **التنوع**: ثاني المحاور الجديدة في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية، والمقصود بالتنوع أن تتوسع كوريا الجنوبية في علاقاتها الخارجية في كل المناطق، بعد أن كانت كوريا تركز في علاقاتها الخارجية على أربع قوى رئيسية هي: الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – الصين – روسيا، أصبحت تنتهج سياسات تجاه كافة الدول في العالم وعلى رأسها مجموعة الدول في أفريقيا والشرق الأقصى، ويمكن لكوريا الجنوبية إزاء الظروف الدولية المتغيرة أن تصل بحرية وبحيوية أكبر إلى جميع الدول، بينما تحتفظ بالروابط الوثيقة مع الأصدقاء التقليديين.[1]

- **الدور المختلط**: ويمثل المحور الثالث من محاور السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية، إذ تسيطر على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية الاهتمامات الأمنية في إطار التهديد المستمر لها من قبل كوريا الشمالية، وفي ظل حالة من الشك وعدم اليقين والترقب الدائم والمتبادل بين الكوريتين، وقد امتدت السياسة الخارجية الكورية لتشمل ليس فحسب الجانب الأمني وإنما أيضا الاهتمام بالجانب الاقتصادي والثقافي والإنساني.

- **التعاون الإقليمي**: ويمثل المحور الرابع، حيث تنبع الحاجة ملحة للارتباط النشط بهذا التعاون من خلال رغبة كوريا الجنوبية في العمل على تنمية بنيان باسيفيكي واسع وتعدد عبر التعاون الاقتصادي وكذلك التعاون الأمني متعدد الأطراف في منطقة آسيا الباسيفيك بصفة عامة، وشمال شرقي آسيا بصفة خاصة.[1]

- **البعد المستقبلي** في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية: هو البعد أو المحور الخامس من محاور تلك السياسة، ظلت الوحدة بين الكوريتين من أهم أهداف السياسة الخارجية الكورية ولهذا تهدف الدبلوماسية الكورية إلى تحقيق

---

(١) نيفين حليم صبري، **السياسة الخارجية الكورية**، مرجع سابق، ص ٤٠٠.

(٢) أحمد طه محمد، آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص٣-٤.

إتمام عملية إعادة الوحدة لشبه الجزيرة الكورية والإعداد لمرحلة ما بعد إتمام الوحدة، حيث تضع الدبلوماسية الكورية الجديدة في الاعتبار احتمالات مستقبلية بالوحدة بين الكوريتين وما يتطلبه ذلك من التعامل مع القضايا الدبلوماسية الخاصة باحتمالات تلك الوحدة، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الجديدة لكوريا الجنوبية تهدف إلى التأكيد على أن المجتمع الدولي يتفهم موقف كوريا الجنوبية وسياستها من أجل الحصول على التأييد المطلوب والمساعدة الدولية، ومن المأمول في كوريا الجنوبية، من خلال هذه الجهود، أن تقوم كوريا الشمالية على تطبيق الإصلاحات، وأن تصبح عضوا مسئولا في المجتمع الدولي، الأمر الذي يؤدى من وجهة نظر كوريا الجنوبية إلى تحقيق السلام والرفاهية في شبه الجزيرة الكورية. [1]

وتثير رغبة كوريا الجنوبية في ممارسة دور مهم على المستوى الدولي في إطار سياستها الخارجية ثلاثة أبعاد هي:

- المكانة التي تحظى بها كوريا الجنوبية مقارنة بأحجام وأدوار الدول والقوى الأخرى الموجودة على الساحة العالمية.
- مؤشرات الدور الكوري الذي يرتبط بنشاط سياستها الخارجية ومدى فعاليتها.
- قضية الأمن الوطني كمحدد رئيسي من محددات السياسة الخارجية.

ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١. **كوريا كدولة متوسطة:** كان من المنطقي أن تتطور السياسة الخارجية الكورية حسب التغيرات والشوط الكبير الذي قطعته كوريا في مجال النمو الاقتصادي، على الرغم من انقسام الكوريتين، وهناك عدد من الاعتبارات في شأن بروز كوريا الجنوبية اليوم كدولة أو قوة متوسطة، تتمثل في:

- الاعتبار الأول: بروزها كلاعب على المسرح الدولي يرجع أساسا إلى أن ما حققته يعتبر معجزة انتقلت البلاد خلال جيل واحد من كونها بلدا زراعيا تقليدي إلى مجتمع حديث.

---

[1] **المرجع السابق**، ص ٤.

▪ الاعتبار الثاني: يتمثل في أنه في العصر الجديد، بعد انتهاء الصراع الدائر بين القوتين العظميين، حيث لا تستطيع دولة واحدة بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها أن تقوم بدور بوليس العالم، فقد أدى ذلك إلى دعم دور القوى المتوسطة، ومن هنا يمكن القول بأنه أصبح من الضروري على كوريا الجنوبية أن تلعب دورا متزايدا على المستويات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في المنطقة التي هي جزء منها، كما أنها مؤهلة أن تلعب دورا هاما سواء في المنطقة أو على المستوى الدولي في السنوات القادمة.

▪ الاعتبار الثالث: ما أكده البعض من أن كوريا الجنوبية تعد نفسها قادرة على أن تلعب أدوارا مهمة في الحفاظ على البيئة الاقتصادية العالمية المتحررة، حيث تعتبر كوريا الجنوبية عضوا مهما في الاقتصاد الإقليمي، ويمكنها أن تشارك بقوة وايجابية في استمرار رفاهية وتوازن النمو في المنطقة.

▪ الاعتبار الرابع: إن إمكانية كوريا الجنوبية في تنمية غيرها من الدول، قد أهل كوريا كي تكون الوسيط الأكثر مناسبة بين الدول المتقدمة والدول النامية في المنطقة، وهو ما يؤهلها لكي تكون جسرا يجمع الأطراف المتعارضة نحو الرفاهية المشتركة المقامة في المنطقة، من خلال التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي.

▪ الاعتبار الخامس: أنه على الرغم من أن كوريا الجنوبية تعد قوة متوسطة، إلا أن هناك احتمال وتوقعات بأن تكون أقوى في حالة الوحدة بين الكوريتين.

▪ الاعتبار السادس: مع توقعات ازدياد دور وقوة كوريا بعد الوحدة، إلا أنها تواجه بمنافسة شرسة من جانب الجيران الأقوياء، ففي الوقت ذاته الذي تصبح فيه كوريا أكثر قوة، فإن بعض جيرانها سوف تزداد قدراتهم، بل أن هؤلاء الجيران قد تزايدت وتضاعفت قوتهم وإمكاناتهم الاقتصادية والعسكرية، مما يشكل لها تحديات داخلية وخارجية.[1]

(١) المرجع سابق، ص١٢-١٣.

٢. **مؤشرات الدور الكوري:** هناك ثلاثة مؤشرات لإبراز كوريا الجنوبية لدورها الجديد، الذي لا شك ينطبع على سياستها الخارجية واتصالاتها الخارجية وتفاعلها، وهذه المؤشرات تنطلق من استثمار النجاح التنموي الذي حققته البلاد.

وتبرز أهمية التوجهات الجدية في ظل التحولات الدولية التي تربط السياسة بالاقتصاد، وتجعل تخطيط السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي مرتبطا بالمصالح والقدرات والامكانات الاقتصادية، والمؤشرات الثلاثة هي:

▪ دور كوريا في المشاركة في الأعباء العالمية: جنبا إلى جنب مع القوى الاقتصادية العالمية، حيث نتج عن دخول الكيان الدول في إطار نظام جديد بعد انتهاء الحرب الباردة، سعى القوى الاقتصادية الرئيسية إلى تقديم ضمانات ومستلزمات المحافظة على نظام اقتصادي متحرر .

▪ المؤشر الثاني، وهو الخاص بالدور الكوري في دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية، فقد لوحظ اهتمام كوريا الجنوبية بالاستثمار الخارجي المباشر، وقد حدث تزايد سريع في الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من كوريا الجنوبية في السنوات الأخيرة، لسبب الاهتمام الواضح لرجال الأعمال الكوريين بالمشاركة في التوجه الدولي نحو عولمة رجال الأعمال، واهتمامهم الواضح بالحصول على كافة المزايا والتسهيلات التي تقدمها الدول المستضيفة، والاهتمام أيضا بالحصول على المهارات والتكنولوجيا الضرورية من خلال استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أعطى لرجال الأعمال والتجمعات الاقتصادية الكورية دورا في التأثير على السياسة الخارجية الكورية في القضايا التي ترتبط بمصالحها واهتماماتها.

▪ المؤشر الثالث، وهو تشجيع التعاون مع الخارج، حيث دأبت كوريا الجنوبية على إبراز استعدادها الدائم بالتعاون مع أية دولة أخرى في المنطقة، في السعي من أجل تحقيق الأهداف العالمية الجماعية.

٣. قضية الأمن الوطني كمحدد رئيسي من محددات السياسة الخارجية: حيث تعد قضية الأمن القومي المفتاح الرئيسي لفهم جانب كبير من السياسة

الكورية. وذلك نتيجة للتحديات التي تفرضها الاعتبارات الجغرافية ويؤكدها التاريخ الحديث لكوريا.[1]

ويمكن إجمال المبادئ الرئيسية والأهداف التي تتبناها السياسة الخارجية الكورية بصفة عامة في العناصر التالية:

- حل وتسوية المسألة النزاعية مع كوريا الشمالية.
- السعي نحو هدف السلام كسياسة عامة ومحدد رئيسي لسياسة كوريا الخارجية.
- الاستجابة النشطة والفعالة لمتغيرات البيئة الدولية ومحاولة التأقلم والتكيف مع الأوضاع الدولية المتغيرة وغير المستقرة.
- التعاون الحثيث مع إقليم آسيا في المحيط الهادي.
- تنشيط الدبلوماسية الكورية في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى على اختلاف أشكالها واختصاصاتها، وكذلك تنشيط العمل الدبلوماسي بوجه عام ودبلوماسية المؤتمرات بوجه خاص.
- تدعيم العلاقات الكورية مع دول أعالي البحار المجاورة لكوريا الجنوبية.[2]

ويلاحظ الارتباط الوثيق بين هذه المبادئ والبعدين الأمني والاقتصادي في إطار علاقات كوريا الجنوبية مع جاراتها في شرقي آسيا، وبصفة خاصة كوريا الشمالية.

** ** **

(١) زينب عبد العظيم، أثر الخصائص القومية على السياسة الخارجية الكورية، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) نيفين حليم صبري، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٣٩٩.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية

تجاه كوريا الشمالية

خلال الفترة ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٧

بالتطبيق على قضية الوحدة

إن الموقع الإستراتيجي لكوريا في شرقي آسيا، جعلها هدفا لصراع القوى العظمى لقرون طويلة وعلى وجه التحديد في المائة عام الماضية، فبعد أن استطاعت اليابان أن تهزم الصين عام ١٨٩٥، بدأ الصراع بين اليابان وروسيا من أجل الهيمنة والسيطرة على كل من منشوريا وكوريا.

واندلعت الحرب الروسية اليابانية واضعة حدا للنزاع على كل من منشوريا وكوريا، واستطاعت اليابان أن تكسب الحرب وسيطرة سيطرة كاملة على شبه الجزيرة الكورية- ولم تجد اليابان أي تحد لاحتلالها كوريا إلا من قبل الكوريين أنفسهم، حتى وقعت الحرب بعد ذلك بين اليابان والولايات المتحدة عام ١٩٤١.

وفي يوليو عام ١٩٤٥ قررت دول الحلفاء وجوب أن تتخلى اليابان عن كل الأراضي التي احتلتها وضمتها بالقوة منذ عام ١٨٩٥ بما في ذلك كوريا.ولكي تحبط الولايات المتحدة السيطرة الروسية الكاملة على أراض كوريا، فإن الحكومة الأمريكية اقترحت بأن تقوم قواتها باحتلال شبه الجزيرة الكورية جنوب خط العرض ٣٨ لكي تحاصر القوات اليابانية المهزومة هناك بعد الحرب الشرسة التي دارت بينها وبين الاتحاد السوفيتي على أراضي شبه الجزيرة الكورية في أغسطس ١٩٤٥، وفي نفس الوقت اقترحت على الاتحاد السوفيتي نفس الاقتراح شمال خط العرض ٣٨، ووافق الاتحاد السوفيتي على الاتفاق بدون أي اعتراض، وقد وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتفاقا تم بمقتضاه تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين: شمالي وآخر جنوبي،

بحيث تقوم الولايات المتحدة بالأشراف على استسلام القوات اليابانية جنوب خط عرض ٣٨، ويشرف الاتحاد السوفيتي على استسلام القوات الجنوبية، شمال هذا الخط.[١]

وكانت النتيجة هيمنة الاتحاد السوفيتي على الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية وفرض نظامه الشيوعي في هذا الجزء، وفي المقابل هيمنة الولايات المتحدة على الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية وفرض نظامها الرأسمالي حيث وجدت في كوريا الجنوبية موقعا استراتيجيا متميزا لنشر الأفكار الليبرالية، أدى ذلك إلى قيام نظامين متباينين في شبه الجزيرة الكورية مما جعلها أحد أشهر ساحات الحرب الباردة بين قطبي النظام السابق.[٢]

وترتب على ذلك اندلاع الحرب التي فرضت على الكوريتين عام ١٩٥٠ والتي عرفت باسم الحرب الكورية والتي انتهت فيما بعد عام ١٩٥٣ بتقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين شمالي وجنوبي.

و لتحليل السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية منذ التحول الديمقراطي ١٩٨٧حتى نهاية فترة حكم الرئيس الكوري الجنوبي رووه موهيون في ٢٠٠٧ بالتطبيق على قضية الوحدة، يمكن تناول الموضوع من خلال ثلاثة أقسام كما يلي:

- الأول خاص بمحددات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية.
- والثاني يبحث في السياسة الكورية تجاه قضية الوحدة. (استراتيجيات وأدوات)
- أما الثالث والأخير فيتناول تقييم السياسة الخارجية الكورية في سبيل تحقيق الوحدة.

***

(1) Donald Stone Macdonald, **The Korean Contemporary Politics and Society**, (Boulder – Colorado, Westview press, 1988), p.257.

(٢) محمد الأنور محمد حسانين، الكوريتان: عودة إلى أجواء الأزمة، **السياسة الدولية**، ع ١١٧(يوليو ١٩٩٤)، ص ٢٢١.

أولا: محددات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية:

تتأثر السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية بالكثير من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. على المستوى الداخلي – وهو ما سيتم لتركيز عليه في هذه الدراسة – هناك طبيعة وشكل النظام السياسي ، والقيادة السياسية، والرأي العام، ورؤية كل طرف للآخر. وعلى المستوى الخارجي هناك طبيعة النظام الدولي، وطبيعة علاقات كوريا الجنوبية بالقوى العالمية والإقليمية، ومن ثم دورها في شبه الجزيرة الكورية.

و هناك ثلاثة معالم توضح أثر التحولات والمتغيرات الدولية الجديدة على قضية الوحدة بين الكوريتين التي كانت تشكل التركيز الرئيسي في السياسات التي اتبعتها كوريا الجنوبية وعلى التحول الذي أحدثته في سياستها الخارجية الجديدة في ظل المحاور الجديدة لسياستها الخارجية، وأول هذه المعالم ما يتعلق بأولوية العولمة على الوحدة، والعوامل التي حدت بكوريا إلى هذا التوجه، وثانيها ما يتعلق بأبعاد كوريا الموحدة في ضوء الخبرات الجديدة التي أتت بها التحولات الدولية والتي تمثلت في الوحدة بين الألمانيتين وغيرها، وفي ضوء أثر هذه التحولات على توازن موقف القوى المعنية في المنطقة من قضية الوحدة، وثالثها الوضع الخاص بكوريا الشمالية والذي يرتبط بمدى إمكانية تحقيق الوحدة المنشود في ضوء تلك التحولات الداخلية والدولية.

ويمكن الإشارة إلى عدد من المحددات التي تلعب دورا في التأثير على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية، وهي كما يلي:

١. العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تلعب طبيعة وشكل العلاقات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في التأثير على شكل ومحتوى وطبيعة العلاقة بين الكوريتين والتأثير على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية.

ولقد لعب التحالف الكوري- الأمريكي دورا هاما في حفظ وتأكيد السلام في شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب الكورية عام ١٩٥٣، ولا شك أن

اتفاقية الدفاع الأمريكية الكورية وتمركز القوات في كوريا حسب بنود الاتفاقية قد ساهم بشكل كبير في ترسيخ السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.[١]

٢. العلاقات المتوترة بين الشمال والجنوب:

في عام ١٩٨٥ تم تبادل الزيارات الرسمية بين وفدي البلدين على المستوى الرسمي، إضافة إلى الزيارات التي قامت بها الفرق الرياضية والفرق الشعبية والغنائية والمسرحية، بالإضافة إلى زيارات بعض الأسر المتفرقة والمشتتة بين الشمال والجنوب، ولقد كانت هذه البادرة علامة مميزة في العلاقات بين البلدين، ولكن بعد شهور قليلة من هذه الزيارات الطيبة، قامت كوريا الشمالية بإغلاق قنوات الاتصال والحوار مرة أخرى وذلك لسبب رأيها غير الثابت والمستقر في المشاركة في دورة الألعاب الأوليمبية التي عقدت في سول عام ١٩٨٨، على الرغم من أن حكومة سول اقترحت علنا إعادة الحوار مرة أخرى مع الشطر الشمالي، ولكن لم تكن هناك استجابة أو تقدم يذكر من الشمال.[٢]

وقد تصاعد الخلاف بين الدولتين فجأة في عام ١٩٨٧، عندما أعلنت كوريا الشمالية عزمها على انجاز خطة بناء سد ضخمة في منطقة جبل " كا – أمجانج " "Ka – Amgang "، ثم أعقب ذلك إغراق كوريا الشمالية لإحدى السفن التابعة لكوريا الجنوبية في مياه البحر الأصفر، مما يدل على وجود حالة من عدم الثقة المتبادلة بينهما وشكوكهما المتزايدة تجاه كل منهما الآخر.

٣. ظهور قوى كبرى جديدة بمنطقة شمال شرقي آسيا:

حيث بزغت اليابان ونهضت كقوة كبرى لها وزنها عسكريا واقتصاديا، كما ظهرت التغيرات المثيرة في علاقات الصين بجيرانها، إضافة إلى أن الولايات المتحدة قد خلفت ظروفا معينة لكوريا الجنوبية ولذا تعتبر الولايات

---

(١) شادية فتحي، "محددات عملية صنع السياسة العامة في كوريا"، في: كمال المنوفي (تحرير)، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ٣٣.

(٢) فؤاد الخازندار، "السياسة الكورية وقضية الوحدة بين الكوريتين"، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٤٣٩.

المتحدة بالنسبة لكوريا الجنوبية أهم بل أعظم مؤثر خارجي، غير أن النفوذ الأمريكي في كوريا الجنوبية تناقص جزئيا لعدة أسباب أهمها بزوغ اليابان كعملاق اقتصادي في المنطقة، أيضا النمو الاقتصادي المميز والتنمية المصاحبة للثقة بالذات الكورية، وواضح أن القوى الأربع العظمى المحيطة بشبه الجزيرة الكورية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، واليابان، ليس لديهم جميعا الرغبة في حرب أخرى في كوريا.(١)

٤. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية داخل كوريا الشمالية:

ظلت كوريا الشمالية بمفردها منذ انهيار الكتلة الشيوعية تسابق الزمن من أجل البقاء، والهدف الأساسي من سياستها هو تدعيم أمنها وتعزيز قدراتها الدفاعية، خاصة في مجال الأسلحة النووية، تحاول كوريا الشمالية العمل على حل مشكلاتها المتعلقة بالنواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال ثلاث خطوات استراتيجيه هي: عملية كسب الوقت، التفاوض مع الولايات المتحدة، تنمية وتطوير برنامجها النووي.

٥. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل شطري كوريا:

إن معدل وحجم التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية في كوريا الجنوبية منذ بواكير الستينيات تعتبر ظاهرة استثنائية، حيث التنمية الاقتصادية وما صاحب ذلك من نمو في مجالات الحياة الحديثة، وتغيرات أسرية في الجماعات العشائرية، وتبني العديد من التغيرات الاجتماعية، وقد انعكس تأثير هذه التغيرات على إطار العلاقات الشخصية داخل المجتمع، أما بالنسبة لكوريا الشمالية فالأمر مختلف، فاقتصادها مكبل ويعانى من العديد من المشاكل والأزمات، والنسق الاجتماعي الثقافي الموحد الذي انتهجه النظام هناك، قد قاد إلى تغييرات مجتمعية مختلفة داخل النسق البنائي للمجتمع ككل.

غير أن مجتمع كوريا الشمالية المغلق قد بدأ ينفتح وبدأت العديد من التغيرات التي تحدث في الاتجاه والسلوك، وقد حملت تلك التغييرات جميعها تأثيرا ملموسا في العلاقات بين الكوريتين، وذلك كما يلي:

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٤٣٩.

- أن هذه التغييرات يمكن الاستفادة منها في صنع السلام والاستقرار في المنطقة، من خلال التعاون والتكامل بدلا من الصراع وبالأخص في المجال الاقتصادي.
- أن هذه التغيرات قد زادت من قوة ومقدار تأثير القوى الشعبية لعمليات صناعة القرار السياسي، فالتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة استطاعت تقديم العديد من الأفراد والجماعات إلى مشاركة الأدوار في الحياة السياسية، وهذا يدل على أن الشعب الكوري بشقيه الشمالي والجنوبي لديه الرغبة في تحقيق الوحدة.

٦. التحول الديمقراطي الذي بدأت كوريا الجنوبية تشهده بشكل رسمي منذ ١٩٨٧:

بعد أن تحولت كوريا الجنوبية إلى الطابع الديمقراطي الكامل رسميا في عهد الرئيس الكوري " رو تاي ووه " ROOH TAE WOO في الفترة من سنة ١٩٨٨ حتى ١٩٩٢، بدأت كوريا الجنوبية في تبنى توجهات مرنة تجاه كوريا الشمالية بداية منذ عام ١٩٨٨، حيث أكد الرئيس الكوري رووتاي على أن الوقت قد حان لوضع حد للحرب مع كوريا الشمالية وبداية جديدة للعلاقات الطيبة عبر تطوير العلاقات مع كوريا الشمالية. (١)

ويمكن القول بصفة عامة أن النظام السياسي الكوري الجنوبي قد مر بمرحلتين أساسيتين، يمكن أن تقسم كل منهما إلى مراحل فرعية حسب أكثر من معيار، المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي، ثم مرحلة التحول الديمقراطي التي بدأت عام ١٩٨٧ وقد اتسم النظام في كل مرحلة بمجموعة من السمات وذلك كما يلي:

●في المرحلة الأولى، كانت هناك سطوة للسلطة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية على ما عداها من سلطات، حيث تركزت عملية صنع القرار في يديه بمساعدة عدد محدود من النخبة المحيطة به وفي الوقت نفسه، كان هناك تضييق على أحزاب المعارضة، بحيث لم تتح لها الفرصة لتقديم خيارات

---

(١) إكرام بدر الدين،" اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا "، في: محمد سليم، صدقي عابدين (محررين)، التحولات الديمقراطية في آسيا، **مرجع سابق**، ص ٢٧.

وبدائل سياسية قوية، وقد شهدت البلاد تسعة تعديلات دستورية، والمعاناة من أزمة شرعية، تجلى أحد جوانبها في التظاهرات الطلابية، التي أطاحت بحكم أول رئيس للبلاد سينجمان ري في أوائل الستينيات من القرن الماضي، وكذلك الاضطرابات التي وقعت في أواخر عهد بارك تشونج هي في أواخر السبعينيات، وتلك التي كانت في عهد خلفه شون دوهوان، حيث كانت أحداث كوانجو، التي حوكم عليها فيما بعد.

- أما في المرحلة الثانية، فقد تميز النظام بوجود بيئة دستورية وقانونية تشجع على الممارسة الديمقراطية، وانتخابات دورية ونزيهة، وتحديد واضح لدور وحدود السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالنسبة لرئيس الجمهورية، فقد بات ينتخب لفترة واحدة مدتها خمس سنوات وقد شهدت الممارسة السياسية في كوريا الجنوبية حالة فريدة من عمل المؤسسات في إطار دستوري وقانوني يحترمه الجميع، وعلى رأسهم رئيس الدولة، إلى جانب ذلك، فقد وصلت الصحافة إلى درجة عالية من الاستقلالية والحرية في التعبير، فضلا عن الاكتراث بقضايا حقوق الإنسان أكثر من ذي قبل.

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة للبيئة السياسية في كوريا الجنوبية، فكيف انعكس ذلك على السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه قضية الوحدة مع كوريا الشمالية؟

وهذا ما سوف تقوم الدراسة بالإجابة عليه في الجزء التالي الخاص بالسياسة الكورية تجاه قضية الوحدة.

ثانيا: السياسة الكورية تجاه قضية الوحدة:

يشكل البحث في قضية إعادة الوحدة بين شطري كوريا حقيقة مؤداها أن الشعب الكوري بشطريه ظل شعبا موحدا منذ عام ٦٦٨ ميلادية في ظل حكم مملكة شيلا "Silla"، وهي إحدى الممالك الثلاث القديمة التي ظهرت في شبه الجزيرة الكورية، حيث استطاعت مملكة شيلا أن تنهي حكم المملكتين الأخريين ويظل حكمها لفترة ثلاث قرون من الزمان، ولم تكن الحدود المعروفة لشبه الجزيرة الكورية الآن قد رسمت بعد بالرغم من النفوذ الكبير الذي تمتعت به

مملكة شيلا، وقد تم ترسيم الحدود الحالية لشبه الجزيرة الكورية في عهد مملكة " كوريو" "Koryo" ٩٣٦- ١٣٩٢م.[١]

وقد أعلنت كوريا الجنوبية عن ثلاثة مبادئ رئيسية يجب أن تلتزم بها السياسة الكورية حتى تحقق هدف الوحدة الكاملة مع الشطر الجنوبي، وهي:

١. **التعايش السلمي**، ويهدف إلى منع اندلاع حرب أخرى بين الكوريتين والعمل على تخفيض القلق والتوتر بين الشطرين المتنازعين، بالإضافة إلى تجنب التهديد العسكري بين الطرفين.

٢. **التبادل السلمي**، حيث هناك العديد من الأسر الكورية المشتتة لسبب الانقسام بين الكوريتين، ويجب على كوريا الجنوبية أن تتعامل مع الشمال بمنطق الدولة الديمقراطية، وأن تتيح لمواطنيها حرية الاستماع إلى وسائل الإعلام من كوريا الشمالية وأن تطلق لمواطنيها حرية السفر إلى الشمال، وتحقيق التبادل التجاري، والتبادل الثقافي والرياضي والنشاطات السياسية، فالثقة المتبادلة التي كانت ما بين الكوريتين قبل الحرب الكورية سوف تكرر نفسها مرة ثانية من خلال التبادل السلمي، وبدون ذلك ستظل عملية التحول السلمي نحو الوحدة مستحيلة.

٣. **إقامة الوحدة بالوسائل السلمية**، فمن المعروف تاريخيا أن الحرب الكورية لم تنجز شيئا إنما حملت في طياتها القتل والدمار والخراب للشعب الكوري برمته، ويتحتم على حكومة كوريا الجنوبية عدم رفض أو انتقاد خطط الوحدة التي تقدمها كوريا الشمالية ما لم تقم كوريا الجنوبية بتقديم خطط بديلة واضحة في المقابل على الشطر الشمالي.[٢]

ويمكن توضيح مضمون السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه قضية الوحدة منذ أن بدأ التحول الديمقراطي رسميا بوصول الرئيس روتاي ووه إلى سدة الحكم ١٩٨٧حتى نهاية فترة الرئيس روه موهيون **رووه موهيون** أواخر عام ٢٠٠٧ كما يلي:

---

(١) فؤاد الخازندار، "السياسة الكورية وقضية الوحدة بين الكوريتين"، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق** ، ص ٤٣٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٤٥٦.

أولا: سياسة الرئيس الكوري رووتاي وو تجاه كوريا الشمالية:

على خلاف الرؤساء السابقين، تبنى الرئيس الكوري رووتاي وو توجهات مرنة تجاه كوريا الشمالية بداية منذ عام ١٩٨٨ مؤكدا على أن الوقت قد حان لوضع حد للحرب مع كوريا الشمالية وبداية جديدة للعلاقات الطيبة عبر تطوير العلاقات مع كوريا الشمالية، وفي هذا الصدد فقد اتخذت الحكومة خطوات هامة كان من بينها تصريح ٧ يوليو ١٩٨٨، حيث اقترحت الحكومة الكورية عدد من المقترحات التي من شأنها توطيد العلاقات بين الكوريتين مثل تدعيم وتوطيد التبادل التجاري، والزيارات المتبادلة للكوريين المقيمين في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وإنهاء الدبلوماسية التي يترتب عليها نتائج عكسية ومزيدا من التنافس والصراع، التعاون مع بيونغ يانغ من أجل تحسين العلاقات مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: سياسة كيم يونج سام تجاه الوحدة مع كوريا الشمالية:

بعد أن تولى الرئيس كيم يونج سام السلطة في كوريا الجنوبية في فبراير ١٩٩٣ خلفا للرئيس رو تاي ووه، قدم لحكومته سياسته الجديدة التي تتناسب وتتوافق مع التطور الديمقراطي الذي بدأت كوريا الجنوبية تمر به بالفعل رسميا منذ عام ١٩٨٧، من أجل إقامة الوحدة مع كوريا الشمالية، وقد أعلن صراحة أن الديمقراطية الليبرالية ستكون هي الفلسفة الأساسية التي ترتكز عليها جهود إدارته من أجل بناء مجتمع وطني، ولقد أعلن بحزم أن الفلسفة الرئيسية التي تتبناها كوريا الجنوبية بشأن قضية الوحدة إنما ترتكز على قيم الحرية والديمقراطية، وأن هذه الفلسفة الخاصة بالديمقراطية الليبرالية لن تكون فقط من أجل عمليات الوحدة مع الشطر الشمالي، ولكن أيضا سوف تكون نموذجا ومثالا قيميا لكوريا الموحدة.

وتعتمد هذه السياسة الجديدة التي ينتهجها الرئيس كيم يونج سام على ثلاثة أشكال رئيسية ترتكز بدورها على ثلاثة مبادئ موجهة لها، وهي:

١. الإجماع الوطني
٢. التعايش السلمي
٣. الازدهار الاقتصادي

كما عكست أيضا تلك التوجهات الرئيسية الجديدة التي انتهجتها حكومة سام التغيير العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة وعكست حركات الإصلاح داخل المجتمع الكوري الجنوبي والتي تبنتها الحكومة الجديدة.

لقد عكست صيغة الوحدة التي انتهجتها الحكومة الجديدة لكوريا الجنوبية تغير الموقف في شبه الجزيرة الكورية وتعد علامة مميزة ونقطة انطلاقه لتقديم التصور الشامل للوحدة بين الكوريتين.

ومع تلك التطورات التي كانت تشير إلى مستقبل أفضل لنمط جديد قد يسود في العلاقات بين الكوريتين، أعلنت "بيونج يانج" عن وفاة زعيم ومؤسس الدولة الكورية الشمالية "كيم ايل سونج"، في وقت كانت الأمور أشد ما تكون إلى وجوده الأمر الذي أنعكس على الحدود المشتركة، فأعلنت حالة الطوارئ، وعلى موائد التفاوض، فتوقفت المفاوضات الأمريكية- الكورية الشمالية، وأعلنت "بيونج يانج" عن إرجاء لقاء القمة الكورية إلى أجل غير مسمى، حيث كان يتم الإعداد في تلك الفترة لعقد لقاء قمة تاريخي بين زعيمي البلدين في الجنوب والشمال وقد وافق الرئيس الكوري الجنوبي على الشروط التي وضعتها كوريا الشمالية لاستئناف محادثات وفدي كل من البلدين والتي توقفت بعد ثمان جولات بين كل من العاصمتين سول وبيونج يانج حيث اشترطت كوريا الشمالية لاستئناف حوار الوفود الرئاسية أن يتركز الحوار والنقاش على ما يلي:

- صيغة الوحدة الفيدرالية المقترحة من قبل حكومة بيونج يانج.
- المبادئ العشرة التي صاغها كيم إيل سونج من أجل تحقيق الوحدة الوطنية.
- انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية.
- إلغاء قانون الأمن القومي السائد في كوريا الجنوبية.

وقد بدأ بالفعل الإعداد لهذا اللقاء المرتقب غير أن الموت المفاجئ للرئيس كيم إيل سونج في ٨ يوليو ١٩٩٤ جعل كل هذه الإجراءات عديمة الجدوى وتطور الأمر إلى فتور في العلاقات نظرا لانتقاد كوريا الشمالية لحكومة الشطر الجنوبي لعدم التعبير عن الحزن لوفاة كيم إيل سونج، واستمرت النشاطات الدعائية من الشمال ضد الجنوب، ولذلك فقد مثل وفاة الزعيم الكوري الشمالي

صدمة غير متوقعة لصانعي القرار في كوريا الجنوبية، مما جعلهم يبذلون قصارى الجهد من أجل إعادة تكثيف سياستهم تجاه كوريا الشمالية في مرحلة ما بعد كيم إيل سونج.(١)

وفي اللقاء المشترك للرئيس الكوري الجنوبي كيم يونج سام مع نظيره الأمريكي الرئيس بيل كلينتون في ١٦ أبريل ١٩٩٦ والذي تم في جزيرة "جيجو" "Jhe Ju island" واحدة من أكبر الجزر في كوريا الجنوبية، تم تبادل وجهات النظر حول القضايا المشتركة التي تهم الجانبين وفي مقدمتها الموقف في شبه الجزيرة الكورية وطرق تعزيز وتدعيم الحوار والسلام في المنطقة، وقد تم الاتفاق في هذا اللقاء على ما يلي:

- تأكيد الرئيس بيل كلينتون على تعهد الولايات المتحدة بالمحافظة والدفاع عن أمن جمهورية كوريا الجنوبية، وشدد على تقوية وتعزيز التحالف الأمني بين البلدين.
- أكد الرئيسان على رغبتيهما في رعاية وتعزيز السلام الدائم المستقر في شبه الجزيرة الكورية – حيث ما زال التوتر قائما بصورة واضحة بين البلدين.
- أكد الرئيسان على أن المبادئ الأساسية من أجل السلام الدائم وتدعيم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، إنما هو في المقام الأول مهمة الشعب الكوري.
- أكد الرئيس الكوري الجنوبي أن بلاده ترغب في اللقاء بممثلين على المستوى الحكومي من كوريا الشمالية ولكن دون أيه شروط مسبقة من الجانب الشمالي.(٢)
- اتفق كل من الرئيسين على أن دعم عملية السلام سوف يؤدي بالتالي إلى تخفيض حدة التوتر التي تسود كل ربوع المنطقة.

---

(١) محمد الأنور محمد، كوريا: ما بعد إيل سونج، **السياسة الدولية**، ع ١١٨، (أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٥٠.

(٢) فؤاد الخازندار، السياسة الكورية وقضية الوحدة بين الكوريتين، في: نيفين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٤٥٢.

وقد أثنى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على المبادرة معتبرا إياها خطوة مهمة من أجل تقليل حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وقد أعلنت حكومة الرئيس كيم يونج سام أن سياستها دائما تتمشى مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالحوار مع الشمال، إلا أنه يتضح من المناقشات واللقاءات التي تدور، أن الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأول في اتخاذ أي موقف تجاه الشمال.

التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الكورية تجاه الشمال خلال فترة حكم كيم يونج سام:

- الموت المفاجئ للرئيس الكوري الشمالي كيم إيل سونج، وتفاقم الموقف لدى حكومة كوريا الجنوبية عندما عقدت اليابان لقاء سري مع كوريا الشمالية في بكين أواخر ١٩٩٤ من أجل إعادة المحادثات التي كانت توقفت في نوفمبر ١٩٩٢ وأعراب روسيا عن رغبتها في المشاركة في إمداد كوريا الشمالية بكل ما يتعلق من المفاعلات النووية العاملة بالماء الخفيف.[١]
- أدركت كوريا الجنوبية في تلك الفترة أن كوريا الشمالية أصبحت في مفترق طرق، وأن التحديات التي ستواجهها بعد وفاة كيم إيل سونج خطيرة ومتعددة بما في ذلك العزلة الدبلوماسية، والانهيار الاقتصادي، والمواجهة النووية، كما أنه على الشطر الجنوبي أن يكافح من أجل البقاء لتأمين نظامه وحكومته، ولذلك فإنه يجب على حكومة كوريا الجنوبية أن تتعامل مع النظام الحاكم الجديد في الشمال في ضوء المبادئ الأساسية التي أعلنها الرئيس كيم يونج سام من أجل الوحدة مع الشمال، هذه السياسة الجديدة واستمرارها من قبل الجنوب تجاه الشمال سوف تساعد على جذب المزيد من تأييد المجتمع الدولي لحكومة كوريا الجنوبية في سياستها من أجل الوحدة.

- أيضا أدركت كوريا الجنوبية أهمية وضرورة إعادة فحص سياستها تجاه الوحدة، آخذة في الحسبان علاقاتها الخارجية مع الدول المجاورة ليس فقط من أجل عمليات الوحدة لكن أيضا عملية الإعداد لعصر ما بعد الوحدة.[٢]

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٤٤٧.

ثالثا: كيم داي يونج (١٩٩٨ – ٢٠٠٣):

بدأت حكومة كيم عهدا جديدا في العلاقات بين الكوريتين. استنادا إلى ما يسمى ب "سياسة الشمس المشرقة"، حيث حققت حكومة كيم عدة أحداث تاريخية مهمة على صعيد العلاقات بين البلدين، حيث[1]:

- تم عقد أول قمة عام ٢٠٠٠ بين قادة البلدين منذ التقسيم عام ١٩٤٥، حيث وافق كيم يونج إيل رئيس كوريا الشمالية على طلب كيم داي جونج بعقد قمة بين البلدين، وتم بالفعل عقد أول قمة رئاسية بين البلدين منذ الحرب الكورية في العاصمة بيونج يانج، وأعقب لقاء القمة هذا تبادل الزيارات للأسر المشتتة وتدفق لرأس المال الكوري الجنوبي عبر الحدود إلى كوريا الجنوبية.[٢]

وبالتالي مثل عام ٢٠٠٠ علامة فارقة في تاريخ العلاقات بين البلدين، فقد تم صدور الإعلان المشترك في١٥ يونيو، وكان مؤتمر القمة بين الكوريتين إنجاز ملموس للرئيس كيم داي جونغ بإتباعه سياسة التقارب، والمعروفة باسم سياسة الشمس المشرقة.[٣]

- تم عقد أول لقاء بين وزراء دفاع البلدين عام ٢٠٠.
- كما بدأ في نهاية فترة رئاسته بداية إنشاء مشروع مدينة جايسونج "Gaesung" الصناعية.

---

(1) Yongwook RYU, **Ideological Generations and Foreign Policy Preference Formation: The Korean War, Democratization and Korea's Foreign Policy Change** , Harvard University, n.d, p.2.

(2) HeeMin Kim, The **Role of Uncertainty in the Korean Peninsula: An Analytic Narratives Approach**, Florida State University, U.S.A, Department of Political Science, N.D, p.2. .

(3) Susan M. Suh, "Growing Pains Explaining recent changes in South Korea's threat perception of North Korea", **Paper prepared for presentation at 2005 Annual Meeting of Midwest Political Science Association**, Chicago, April 7-10, 2005, p.8.

اتبعت إدارة كيم داي جونج في سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية ما سمي بسياسة الشمس المشرقة، وتستند تلك السياسة إلى ركائز ثلاثة، وهي:

- **أولا**، استمرار هيكل الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية بالرغم من انتهاءها من العالم، لكنها استمرت في كوريا واستمر الاستقطاب فيها، وقد أصبحت طبيعة الثقافة الأمنية عدائية من ناحية بين التحالف القائم بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية من ناحية أخرى، مع استمرار شعور كل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بالتهديد العسكري المتبادل بدرجة كبيرة باعتباره أمر طبيعي في حياتهم اليومية.
- **ثانيا**:عدم استعداد كوريا الشمالية لتخليها لإستراتيجية الشيوعية الثورية التي تتبعها تجاه كوريا الجنوبية، وذلك لإدراكها جيدا خطورة التماسك الداخلي في كوريا الجنوبية وتخوفها لسبب التفوق الكبير للقوات الكورية الأمريكية المشتركة، ما لم يتم تأمين بقاء واستمرار النظام في كوريا الشمالية.
- **ثالثا**، على خلاف بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية السابقة، كوريا الشمالية لن تنهار في المستقبل المنظور، على الرغم من العديد من الأزمات التي تواجهها مثل الكوارث الطبيعية وخطر المجاعات ، إذ أن كوريا الشمالية قادرة على الاستمرار في تدبر أمرها، علاوة على ذلك، فإن كوريا الجنوبية لا تريد انهيار مفاجئ لكوريا الشمالية، فقد يتسبب الانهيار المفاجئ لكوريا الشمالية في حرب أهلية في كوريا.[١]

و في ضوء الافتراضات الثلاثة السابقة وقلق كوريا الجنوبية من اندلاع حرب أهلية، ولجعل شبه الجزيرة الكورية أكثر استقرارا وسلاما، فإنه يتعين تغيير الطابع العدائي للثقافة الأمنية بدلا من محاولة هدم كوريا الشمالية، وفي

---

(1)Young-Chul Cho, International Environments, "State Identity, and South Korea's National Security: Focusing on the Sunshine Policy (1998 – 2003)", paper prepared for presentation at the 48th ISA Annual Convention in Chicago, USA, p.5.

هذا السياق صرح الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي جونج في خطابه الافتتاحي ٢٥ فبراير ١٩٩٨ أن " نمط الحرب الباردة الذي كان سمة العلاقات بين الشمال والجنوب لأكثر من نصف قرن، يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن".[1]

وبالتالي أولت إدارة كيم مبدأ "التعايش السلمي" في سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية الأهمية القصوى بدلا من "التوحيد" بين الكوريتين، فقد رأى الرئيس كيم أنه بدلا من التسرع في تحقيق الوحدة، فإن النهج الأكثر واقعية القضاء على التهديدات السابقة والتالية لسبب الصراع بينهما، ثم السعي إلى المصالحة والتعاون وتحقيق التعايش السلمي، وبالتالي فإن إدارة كيم تسعى إلى فرض الأمر الواقع للوحدة بحيث يتم تنشيط التبادلات السلمية بين الشمال والجنوب بشكل كامل وبناء هيكل للسلام في شبه الجزيرة الكورية.

وضعت إدارة كيم أربع مناهج للتعامل مع كوريا الشمالية، وذلك كما يلي[2]:

١. المهام السهلة في التعامل أولا ثم التعامل مع المهام الصعبة.
٢. الاقتصاد أولا ثم السياسة لاحقا (الفصل بين السياسة والتجارة).
٣. المنظمات غير الحكومية أولا، ثم المنظمات الحكومية لاحقا.
٤. العطاء الأول ثم بعد ذلك الأخذ (تبادل مرن وتعاون بين الكوريتين).

وبهذه الطريقة، تستند سياسة الشمس المشرقة على النموذج الوظيفي الجديد الذي يشدد على زيادة التفاعل على مختلف المستويات وتدفق المزيد من الفوائد التجارية من الجنوب إلى الشمال مما يترتب عليه في نهاية المطاف أن تغير بيونج يانج عن الموقف العدائي الذي تتخذه وتحقيق الاستقرار والسلام في كوريا.

رابعا: السياسة الخارجية للرئيس رووه موهيون (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨)

أصبحت السياسية الخارجية والأمن القومي لكوريا الجنوبية في عهد الرئيس موهيون أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وزادت من تفاعلها مع كوريا الشمالية على خلاف أي من الإدارات السابقة لحكم كوريا

---

(1) **Ibid.** p.5.

(2) **Ibid.** p.6.

الجنوبية، ويمكن القول بحدوث قدر من التغير في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية في عهد الرئيس موهيون، وهناك أسباب ثلاث توضح مقدار التغير في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية في عهد روه موهيون عن سابقيه:

- **أولا:** على الرغم من وجود حالة من الاستمرارية بين الإدارتين " إدارة موهيون وإدارة الرئيس كيم" فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه الشمالية، فإن البيانات الرسمية حول العلاقات بين الكوريتين تظهر بوضوح أن تغييرات جذرية في سياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية وقعت في عهد إدارة الرئيس روه موهيون، على سبيل المثال، من حيث المساعدات الإنسانية إلى كوريا الشمالية، كان المبلغ السنوي للمساعدات الرسمية خلال إدارة كيم داي جونغ أقل بقليل من ٧٠٠ مليون دولار، هذا المبلغ أقل من المتوسط السنوي للإدارة السابقة لكيم يونغ سام (٧٠٤ مليون)، والذي كان يعرف عنه بإتباعه سياسة متشددة تجاه كوريا الشمالية، في المقابل، كان متوسط كمية المساعدات السنوية لكوريا الشمالية في عهد حكومة الرئيس روه ٢٨٠٠ ما يقرب من مليون نسمة، وهو ما يقرب من أربعة أضعاف المبلغ الذي كانت تقدمه الإدارة السابقة.(١)

أعلن المرشح الكوري الجنوبي رو موهيون عن قائمة للأهداف التي سيسعى إلى تحقيقها خلال فترة تواجده في سدة الحكم، وتتضمن قائمة الأهداف المعلنة للرئيس الجديد: العمل على استمرار سياسة الشمس المشرقة، والمصالحة تجاه كوريا الشمالية، وإعادة التفاوض على وضع القوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية، واتخاذ سياسة خارجية أكثر استقلالية في العلاقات الإقليمية والدولية.(٢)

---

(1) Hee Min Kim, The Role of Uncertainty in the Korean Peninsula:An Analytic Narratives Approach,op, cit p.2.

(2) Jeffrey Robertson, "The Anti - American Blowback from Bush's Korea Policy, Foreign Policy in Focus Policy Report", January 2003. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ129.HTM

كانت إدارة الرئيس موهيون أكثر تعاونا من الإدارات السابقة مع الشمال، وكان التركيز بشكل أكبر على التعاون الاقتصادي واعتباره وسيلة نحو انفتاح تدريجي مع الشمال.

- **ثانيا:** بينما كانت إدارة كيم تريد الحفاظ علي ومواصلة العلاقات التقليدية مع الولايات المتحدة، سعى روه إلى تغيير شكل ونمط تلك العلاقة والبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تصبح السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.
- **ثالثا:** أن التغير في هيكل النخبة السياسي والاجتماعي أصبحت أكثر نضجا واكتمالا في عهد روه مويون عنها في عهد كيم، فبينما كانت لا تزال إدارة كيم داي جونج تحت ظل الإدارات السابقة المحافظة، قام روه موهيون ببناء أساس اجتماعي أكثر صلابة لسياسات تقدمية، عبر إدخال دماء جديدة في إدارته من الأحزاب السياسية والأجيال الشابة من السياسيين (الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و٥٠).

أطلق على سياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية أثناء إدارة الرئيس روه بسياسة "السلام والرخاء"، والفلسفة الكامنة وراء هذه السياسة مماثلة لتلك التي في "سياسة الشمس المشرقة"، والتي تعني أن المشاركة الاقتصادية والبشرية يؤدي إلى إصلاح حقيقي والانفتاح مع الشمال.

ويمكن تحديد أولويات وأهداف السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه الشمالية تحت إدارة روه موهيون فيما يلي[1]:

أولا: الأولويات:

- عدم السماح باستخدام القوة المسلحة في شبه الجزيرة الكورية.
- لا وحدة عن طريق الامتصاص.
- الترويج لتحقيق المصالحة بين الشمال والجنوب.

(1) Yongwook RYU, Ideological Generations and Foreign Policy Preference Formation: The Korean War, Democratization and Korea's Foreign Policy Change, 2003 – 07,**op.cit.** p.6.

ثانيا: الأهداف:

- حل المشكلة النووية الشمالية، وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.
- تعميق وتعزيز التبادلات الاقتصادية بين الكوريتين.
- إحداث تغييرات ذات مغزى في كوريا الشمالية.

وقد عقد الرئيس روه مو هيون لقاء قمة مع كيم جونج إيل رئيس لجنة الدفاع الوطني بكوريا الشمالية، وتم خلاله إصدار "إعلان عن تطوير العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وعن السلام والرخاء".

***

ويمكن تفسير السياسة الخارجية التي تتبعها كوريا الجنوبية تجاه قضية الوحدة بالوضع في الاعتبار العناصر التالية:

- أهداف السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية من تحقيق الوحدة الكورية.
- استراتيجيات وأدوات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية للضغط على كوريا الشمالية لتحقيق الوحدة.
- التحديات التي تواجه إتمام الوحدة بين الكوريتين من منظور كوريا الجنوبية.
- سيناريوهات الوحدة الكورية.

ويمكن توضيح تلك العناصر كما يلي:

أ. أهداف السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية من تحقيق الوحدة الكورية:

من بين المحاور الهامة التي تركز عليها المحاور الجديدة للسياسة الخارجية الكورية، هو التهيئة المستقبلية لإدارة التقسيم الوطني، وتحقيق الوحدة، والتحضير لفترة ما بعد الوحدة. لذا تعمل السياسة الخارجية الكورية على بذل الجهود الدبلوماسية للتعامل مع المشكلات الناتجة من التقسيم، والتعامل مع المسائل الدبلوماسية الخاصة باحتمالات وحدة الأرض، وبفترة ما بعد الوحدة، ونظرا لأن العداء والمواجهة لا تزال تمثل خصيصة للعلاقات بين الكوريتين، فإن السياسة الخارجية الكورية تركز على أساس طويل الأمد على إعادة الوحدة

سلميا، وتتضمن دبلوماسية كوريا هنا ثلاثة متطلبات، أولها إدارة التقسيم الوطني، وثانيها تحقيق الوحدة، وثالثها الإعداد والتحضير لما بعد الوحدة.(١)

وتمثل شبه الجزيرة الكورية أهمية كبرى من الناحية الإستراتيجية والجغرافية في حسابات القوى الكبرى في منطقة شمال شرقي آسيا، وبالتالي فإن احتمال تحقيق الوحدة بين الكوريتين في العقود القادمة، سيترتب عليها تغيرات في توازنات تلك المنطقة.(٢)

رغم تبدل الحكومات الدكتاتورية على نظام كوريا الجنوبية السياسي منذ إنشاءها عام ١٩٤٨، ورغم لجوء كل حكومة من تلك الحكومات إلى وضع صياغة جديدة للوحدة مع كوريا الشمالية، ورغم اختلاف وتعدد مسميات تلك الصياغة، فإن أهداف كوريا الجنوبية بعيدة المدى تميزت بالاستمرارية عبر جميع النظم السياسية التي مرت بها، فلم يكن هناك سبب لتغيير أهداف تحقيق الوحدة بشكل جوهري حتى مع قدوم أول نظام حكم مدني في الجنوب في ظل حكومة كيم يونج سام الذي تولى السلطة في فبراير من عام ١٩٩٣، الذي جاء خلفا للرئيس رو تاي ووه الذي فاز في الانتخابات الديمقراطية التي تمت عام ١٩٨٧ وانتقال كوريا الجنوبية إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ثم حكومة داي يونج الذي تولى السلطة في ديسمبر ١٩٩٧، ثم حكومة روه مو هيون الذي تولى السلطة في فبراير ٢٠٠٣ حتى فبراير ٢٠٠٨ حيث تولى الرئيس الحالي لي ميونج باك السلطة منذ فبراير ٢٠٠٨.

ويمكن إجمال أهداف كوريا الجنوبية من الوحدة مع كوريا الشمالية في:

- البعد الأمني.
- البعد الاجتماعي.

---

(١) أحمد طه محمد، أثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٣٧-٣٨.

(2) Dong-ho Han, "The Problem of Korean Reunification: Scenario Methodology and its Implications for Northeast Asian Security", **Paper prepared for the MPSA annual meeting , April 2-5, 2009**, (University of Nebraska-Lincoln, Department of Political Science, p.2.

- البعد السياسي.
- البعد الاقتصادي.

■ **البعد الأمني:**

ويتمثل في التعايش السلمي، لمنع اندلاع حرب كورية جديدة والعمل على تخفيض التوتر والقلق بين الشطرين المتنازعين، بالإضافة إلى تجنب التهديد العسكري بين الطرفين، وتأتي إشكالية البرنامج النووي الطموح لكوريا الشمالية في مقدمة البعد الأمني للأهداف الكورية الجنوبية من الوحدة بسبب تهديدها للأمن القومي وبناء الأمة ككل، وقد حاولت كوريا الجنوبية حل القضية النووية بكل الوسائل السلمية الممكنة، غير أنه لم يحدث أي تقدم يذكر في المسألة النووية بين الطرفين.[١]

وقد لجأت كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كطرف وسيط بين الكوريتين في مواجهة القضية النووية بينهما، وقد رأت كوريا أن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يساعدها ويساندها ويدعم موقفها في مواجهة كوريا الشمالية، إذ يمثل التهديد الأمني من كوريا الشمالية مصدر القلق الأكبر والقضية الأساسية بالنسبة لكوريا الجنوبية.

ويمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه الولايات المتحدة في العناصر التالية:

- ضمان ردع النظام الكوري الشمالي ضد القيام بأي هجوم ضد كوريا الجنوبية، ثم الدفاع عنها في حالة فشل الردع وقيام النظام الشمالي بهذا الهجوم على الجنوب.
- استمرار الحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية بما يضمن استمرار عملية التنمية الاقتصادية وتنمية القدرات الاقتصادية الكورية.

---

(١) نيفين حليم صبري، "رؤية كوريا الجنوبية للوحدة"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، **قضية الوحدة الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩)، ص ٦١.

- ضمان الاستقرار السياسي الداخلي من خلال استناد النظام السياسي الكوري إلى علاقاته القوية بالولايات المتحدة الأمريكية في تأكيد قبضته على السلطة السياسية.[1]
- العمل على تخفيض التوترات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية من خلال تشجيع الكوريتين على الحوار، وبناء نظام من إجراءات الثقة المتبادلة.
- تغير الدور الأمريكي في الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والدفاع عن الأمن القومي الكوري من الدور الرئيسي إلى الدور المساند أو المساعد فقط.[2]

وفيما يتعلق بالموقف الكوري فيما يتعلق بقضية الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية ما زالت كوريا الجنوبية تؤكد من جانبها على أهمية استمرار الوجود العسكري الأمريكي بها، إذ أكدت كوريا الجنوبية من جانبها على استمرار تهديد الشمال لها، وأنه على الرغم من التطورات الإيجابية الحذرة على صعيد العلاقات الكورية – الكورية، والقيام بالتوقيع على اتفاقية التفاهم وعدم الاعتداء والتعاون، والإعلان المشترك حول نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، إلا أن كوريا الجنوبية ترى أهمية التواجد العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية، وقدمت كوريا الجنوبية عددا من المبررات دارت حول العناصر التالية:

١. استمرار تمسك النظام الكوري الشمالي بتصوراته حول فكرة " تحرير الجنوب الكوري ".
٢. أنه لا يجب التعويل كثيرا على التدهور الاقتصادي لكوريا الشمالية كعامل من العوامل التي قد تحول دون قيام كوريا الشمالية بهجوم على الجنوب، بل وعلى العكس قد يدفع التدهور الاقتصادي لكوريا الشمالية النظام السياسي الكوري الشمالي بشن هجوم ضد كوريا

---

(١) محمد فايز فرحات، السياسة الكورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، في: نفيين حليم (تحرير)، السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق** ، ص ٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٤.

الجنوبية، ومن ثم فإنه في ضوء هذه الظروف فإنه من الصعب التكهن أو التنبؤ بمستقبل الوضع في شبه الجزيرة الكورية، أو سلوكيات النظام الكوري الشمالي.[1]

وبالتالي يقوم الموقف الكوري فيما يتعلق بقضية الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية على الركائز التالية:

- ضرورة وأهمية استمرار الوجود العسكري الأمريكي، فاستمرار وجود هذه القوات هو الضمانة الرئيسية للحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والأمن القومي لكوريا الجنوبية، لحين استطاعت كوريا الجنوبية تطوير آليات جديدة سواء بالاعتماد على القدرات العسكرية الذاتية أو تطوير ترتيبات جديدة للأمن الإقليمي.
- أنه حتى مع افتراض وحدة الكوريتين أو الوصول إلى اتفاق سلام نهائي في شبه الجزيرة الكورية، يظل للوجود العسكري الأمريكي أهميته في مجال الحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمين.
- ضرورة خضوع أي تغيير مستقبلي في حجم القوات العسكري الأمريكية للتشاور والتنسيق المسبق مع كوريا، وأن يتم تخفيض حجم القوات العسكرية الأمريكية في ضوء تقييم شامل لحجم التهديد الشمالي.

وبالفعل نجحت كوريا الجنوبية في عام ١٩٩١ في الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على تأجيل تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تخفيض حجم القوات العسكرية الأمريكية والتي كان من المقرر أن يتم خلالها سحب حوالي ٧٠٠٠ فرد خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، وذلك أثناء انعقاد المشاورات الأمنية المشتركة رقم " ثلاثة وعشرون بين البلدين، وذلك في ظل إصرار كوريا الشمالية على عدم فتح منشآتها النووية أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها تجميد برنامجها النووي.[2]

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٧٥.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٨٧.

كما عملت كوريا الجنوبية بصفة مستمرة على الحصول على تأكيدات مستمرة من جانب الولايات المتحدة على استمرار الوجود العسكري عند مستواه، والتأكيد على استمرار التحالف الأمني بين البلدين، فقد نجحت في الحصول على التزام من الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار التحالف الأمني حتى بعد عام ٢٠٠٠، بل وحتى بافتراض تحقيق الوحدة.

وقد اتفق الطرفان " الكوري الجنوبي والأمريكي" على خطة لإجراء الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية، اعتمدت على ثلاث مراحل تمتد من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠:

- المرحلة الأولى، وتمتد خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٢) وتقوم الولايات المتحدة خلالها بسحب حوالي ٧٠٠٠ فرد من قواتها العسكرية (منهم ٥٠٠٠ فرد من القوات البرية بالإضافة إلى ٢٠٠٠ فرد من القوات الجوية والأسلحة المعاونة) وذلك من إجمالي ٤٣ ألف جندي أمريكي في كوريا.
- المرحلة الثانية، وتمتد خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥: وتقوم الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بسحب المزيد من قواتها العسكرية على أن يتم تحديد حجم هذه القوات في ضوء التقييم الأمريكي- الكوري المشترك لحجم التهديد الكوري الشمالي ونتائج الحوار الكوري- الكوري، ومدى التحسن والتطور في حجم القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية، ومدى قدرتها على ملء الفراغ الذي يمكن أن ينشأ عن هذا الانسحاب.
- المرحلة الثالثة، وتمتد خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٠) وتنتهي هذه المرحلة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات العسكرية الأمريكية اللازمة للحفاظ على الاستقرار الأمني الإقليمي والمصالح الأمريكية في المنطقة، على أن ترتبط هذه المرحلة أيضا بنفس العوامل السابقة والمتعلقة بتقييم حجم التهديد الكوري الشمالي ونتائج الحوار الكوري – الكوري، وتطور القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية.[١]

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٤.

وفي مقابل تأكيد الولايات المتحدة على أمكانية أن يؤدي الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية إلى دفع الحوار الكوري- الكوري والمزيد من إحراز التقدم على مستوى محادثات ضبط التسلح في شبه الجزيرة الكورية، فإن كوريا الجنوبية تبنت ضرورة توظيف فكرة الانسحاب العسكري الأمريكي من كوريا الجنوبية لإقناع النظام الكوري الشمالي بأن تخفيض درجة التوتر العسكري بين الكوريتين ووصول المحادثات الكورية- الكورية إلى نتائج ايجابية هو شرط ضروري ومسبق لهذا الانسحاب وليس العكس.

تمثلت السياسة الرئيسية لكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالتهديد الكوري الشمالي والقضية الكورية بصفة عامة خلال فترة الحرب الباردة في الحفاظ على الوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية من خلال الاعتماد المباشر على الولايات المتحدة، إلا أنه قد واجه هذه السياسة عددا من التحديات التي ارتبطت بالتحولات العالمية، تمثلت بصفة عامة في التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية واتجاهها إلى تخفيض حجم التزاماتها العسكرية والدفاعية الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فقد شهد النظام الكوري الشمالي منذ النصف الثاني للثمانينات بعض مؤشرات المرونة في التعامل مع القضية الكورية، وأهم هذه المؤشرات في قبوله المبدئي لفكرة الحوار الكوري، أو المحادثات الثلاثية الكوريتين بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان يصر على معالجة القضية الكورية في إطار الحوار الثنائي مع الولايات المتحدة فقط.[1]

وحقيقة الأمر، يكشف تناول السياسة الخارجية الكورية تجاه الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة عن حقيقة رئيسية، مفادها أن هذه السياسة تمر بمرحلة مهمة من التحول تسعى كوريا الجنوبية من خلالها إلى العمل على إعادة صياغة هذه العلاقة في اتجاه تطوير نمط جديد يتسم بقدر أكبر من التكافؤ، ويضمن ذلك افتراضا ضمنيا يقوم على حرص كوريا على استمرار التحالف الكوري الأمريكي، والعلاقات الكورية- الأمريكية، والتغلب على كافة

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٧٩.

المشكلات التي يمكن أن تواجه استمرار قوة هـذه العلاقـات كأحـد الثوابـت الرئيسية في السياسة الكورية، وينظر إلى تلك السياسـة التـي تتبعهـا كوريـا الجنوبية مع الولايات المتحدة في إطار الأبعاد الجديدة للسياسة الخارجية الكورية بعد الحرب الباردة، وهكذا فإن العمل على إعادة صياغة العلاقـات الكوريـة- الأمريكية لا يعدو كونه أحد مظاهر التحول في السياسـة الخارجيـة الكوريـة بصفة عامة التي انتهجها التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وانتهاء مرحلة الحرب الباردة.

ومن ناحية أخرى فقد ارتبطت هذه التطورات بنمو اتجاه قوي داخل دوائر صنع القرار الكوري بتبني اتجاها مهادنا تجاه كوريا الشمالية، وتؤيـد سياسـة الحوار الكوري المباشر مع النظام السياسي الشمالي بهدف احتواء هذا التهديـد، كما أصبح هذا التيار أكثر استعدادا وتقبلا لمناقشة القضية الكورية فـي إطـار دولي.

وإزاء تلك التطورات، اتجهت الدبلوماسية الكورية إلى التركيز على تبني سياسة أكثر برجماتية فيما يتعلق بالموقف من القضية الكورية والتهديد الكوري الشمالي تقوم على الحوار المباشر، وبالرغم من أن سياسة الحوار تعـود إلـى أوائل السبعينيات غير أنها تكثفت واتسع نطاقها ابتداء من النصف الثـاني مـن الثمانينات مع التحول الديمقراطي وتبني أبعاد جديدة للسياسة الكورية.(١)

ولكي تتوصل كوريا الجنوبية إلى حل مفيد وجذري للقضية النووية مـع كوريا الشمالية، أعلنت عن استعدادها لدعم الطاقة النووية السلمية وتنميتها مـن أجل خدمة ازدهار الشمال بما في ذلك بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيـف وإمداد الشمال برأس المال الضروري وأيضا التكنولوجيا المتطورة، وذلك فـي حالة تخلى كوريا الشمالية عن برنامجها النووي في مقابل مساعدتها في التغلب على نقص الطاقة والأزمة الاقتصادية.(٢)

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٨٠.

(٢) .نيفين حليم صبري، رؤية كوريا الجنوبية للوحدة، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٦٢.

- **البعد الاجتماعي:**

كان نتيجة تجزئة كوريا التي دامت أكثر من نصف قرن، أن انقسمت العائلات والأقارب البالغ عددهم أكثر من عشرة ملايين بين الشمال والجنوب. ويتمثل الهدف بعيد المدى لكوريا الجنوبية في تجسيد إرادة الشعب الكوري من خلال انفتاح كلا المجتمعين على الآخر. وقد أفسح الاتجاه نحو الديمقراطية المجال للكشف عن رغبة شديدة واسعة النطاق للوحدة مع الشمال، تلك الوحدة التي تأتي مباشرة في مدركات المواطن الكوري وراء اهتمام قومي آخر مهم هو الأمن القومي.

ومن هنا واستجابة لمطالب الشعب الكوري، فإن وحدة الأسر المقسمة يجب أن تكون لها الأولوية كبعد اجتماعي يسهم في تحقيق الوحدة المنشودة من خلال التراث الثقافي والاجتماعي بين الكوريتين كخطوة أولى تأتي بعدها الوحدة الكاملة.[١]

- **البعد السياسي:**

تؤسس كوريا الجنوبية مشروعها للوحدة وفقا للفكر السياسي السائد لدى صناع القرار، فالهدف السياسي للوحدة من وجهة نظر كوريا الجنوبية، يتمثل في إقامة دولة كورية واحدة تقوم على مبادئ وقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتحقق هذا الهدف على مراحل ثلاث هي: المصالحة والتعاون ثم إقامة كومنولث ثم دولة ذات كيان يجسد الوحدة الكاملة.

ويهدف المشروع الجنوبي إلى إتباع الانتخابات الديمقراطية العامة كوسيلة لاختيار حكومة واحدة وبرلمان واحد في ظل دولة ديمقراطية تسمى الكومنولث الكوري، في حين يتصور الشمال اتحاد كونفدرالي ينهض على المبادئ اللينينية شعاره كونفدرالية ديمقراطية لكوريو (الاسم القديم لكوريا).

إن الهدف النهائي من الوحدة على الصعيد السياسي هو الانصهار والذوبان بين الشعبين على مبادئ الديمقراطية بدلا من أي أيديولوجية تركز فقط على طبقة أو جماعة معينة، ويلاحظ مدى تأثر كوريا الجنوبية بنموذج الوحدة

---

(١) **المرجع السابق،** ص ٦٢-٦٣.

الألمانية والذي تعارضه كوريا الشمالية بسبب رفضها لمبدأ الذوبان والانصهار بين النظامين الشمالي والجنوبي والذي تهدف كوريا الجنوبية إلى تحقيقه.[١]

▪ **البعد الاقتصادي:**

رغم أن البعد الاقتصادي يمثل جانبا مهما من العلاقات غير المشار إليها في الخطاب السياسي الرسمي لكل من الدولتين، إلا أنه يمكن استنتاج هدفين أساسيين لتحقيق الوحدة في المجال الاقتصادي. الهدف الأول يتمثل في حرص الشركات العملاقة في الجنوب على الاستقرار الاقتصادي العام كشرط حيوي وضروري للتنمية والأعمال الخاصة، أما الهدف الثاني، فهو قطع الطريق على أية شركات أجنبية ولاسيما الآسيوية التي تتربص بسوق كوريا الشمالية. ويعتقد السياسيون في كوريا الجنوبية أن هذا التخطيط لغزو سوق كوريا الشمالية، سوف يقنع الشماليون بصدق رغبة الجنوب في النهوض بهم مع مرور الوقت، وأنهم لا يدبرون لاحتوائهم والسيطرة عليهم، ويلعب تحسين الأوضاع المعيشية في الشمال هو المناخ اللازم لدفع التيار الديمقراطي الذي يقود بدوره إلى التغيير السلمي في كوريا الشمالية من منظور الجنوب.[٢]

ب. استراتيجيات وأدوات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية للضغط على كوريا الشمالية لتحقيق الوحدة:

يطرح تساؤل هام نفسه حول أفضل الطرق والاستراتيجيات والأدوات التي يمكن من خلالها أن تتعامل كوريا الجنوبية مع كوريا الشمالية؟، وكيف يمكن لكوريا الجنوبية أن تصل إلى معاهدة سلام مع كوريا الشمالية، ومنع كوريا الشمالية من التطور العسكري وتحقيق الوحدة؟

وللإجابة على تلك التساؤلات يتم تحليل الاستراتيجيات التي وضعها الخبراء لكوريا الجنوبية، والتي يمكن لكوريا الجنوبية من خلالها تحقيق نتائج ملموسة على صعيد تحقيق الوحدة بين الكوريتين، وأيضا الأدوات التي يمكن لكوريا الجنوبية استخدامها لتحقيق هذا الهدف، أخيرا تحليل التحديات التي يمكن

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٦٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٦٤.

أن تحول دون قيام الوحدة الكورية من وجهة نظر كوريا الجنوبية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١. استراتيجيات كوريا الجنوبية لتحقيق الوحدة:

قد يعتقد السياسيين الكوريين، باسم الوحدة الوطنية، بأن الدعوة إلى ضربة وقائية عسكرية على كوريا الشمالية هو الحل الأمثل من أجل تحقيق " الوحدة الوطنية"، وبديلا عن ذلك قد يطالب السياسيين الكوريين باتخاذ خطوات لزعزعة الاستقرار في كوريا الشمالية من الداخل. أو على الأقل، القيام بتقويض وعزل، وإضعاف كوريا الشمالية.[١]

ويمكن في هذا السياق طرح عدد من الإستراتيجيات التي يمكن لكوريا الجنوبية استخدامها وهي كما يلي:

١. إستراتيجية التسوية:

تعتمد هذه الإستراتيجية على احتمال تحقيق الوحدة وإقرار السلام في شبه الجزيرة الكورية عن طريق معاهدة السلام التي تنص على تسوية الأوضاع في الكوريتين، ومن أهمها انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية، ويرفض معظم الكوريون الجنوبيون هذا المنظور ما عدا قلة قليلة في كوريا الجنوبية هي التي تؤيده، ويرى معارضو تلك الإستراتيجية أن انسحاب القوات الأمريكية لا يعني تأمين الوضع المستقر في الجزيرة الكورية، لعدة أسباب، منها أن كوريا الجنوبية سوف تكون مؤهلة لإحراز الردع العسكري اللازم ضد الشمال حتى في حالة غياب القوات الأمريكية بسبب التوازن في مستوى القدرات العسكرية بين الكوريتين إن لم يكن هناك قدر من التفوق النسبي لصالح القدرة الكورية الجنوبية، وسبب آخر يتعلق بإمكانية استمرار كوريا الجنوبية في الاعتماد على الولايات المتحدة كقوة وسيطة مانعة بناءة، حيث أن الولايات المتحدة لن تستطيع الوقوف ساكنة في حالة ظهور أية بوادر أو إشارة لهجوم أو تهديد عسكري من قبل كوريا الشمالية.[٢]

---

(1) Jennifer M. Lind, Democratization and Stability in East Asia, **op.cit.** p.38.

(٢) نيفين حليم صبري،"رؤية كوريا الجنوبية للوحدة"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٧٣.

في خطاب تنصيبه في عام ١٩٩٨، ذكر كيم داي جونغ أنه ينبغي تطوير العلاقات بين الكوريتين على أساس المصالحة والتعاون، والتسوية السلمية للنزاع القائم بينهما، وقد استندت سياسة الرئيس كيم داي جونج المقترحة على خطة من ثلاث مراحل لإعادة التوحيد وهي تلك المعروفة باسم "سياسة الشمس المشرقة"، وهي[1]:

- عدم قبول كوريا الجنوبية لأي استفزاز مسلح من أي نوع.
- ليس لدى كوريا الجنوبية خطة ولا نية لاستيعاب كوريا الشمالية.
- أن كوريا الجنوبية تسعى بنشاط لتحقيق المصالحة والتعاون بين البلدين بدءا من المناطق الأقل إثارة للجدل، مثل التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي، مما يساهم في التسوية السلمية ومزيدا من الثقة المتبادلة بين الطرفين.

وقد واجه الرئيس كيم معارضة كبيرة من العناصر المحافظة في البداية لسبب رغبته في انتهاج تلك السياسة مع كوريا الشمالية، حيث نظر إلى هذه السياسة على أنها ساذجة وخطيرة تقوم على عدم فهم الطبيعة الحقيقية للنظام في الشمال وخطورته، كانت المعارضة ترى أن من شأن إتباع هذه السياسة يمكن أن تعطي كوريا الشمالية فرصة للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، وبالتالي ستكون النتيجة استمرار الانقسام في شبه الجزيرة الكورية، حيث تصبح كوريا الشمالية في غير حاجة إلى كوريا الجنوبية.

أسفرت السياسة التي اتبعها كيم داي جونغ التي تعتمد على ثلاث مراحل لتعزيز المصالحة والتعاون في شبه الجزيرة الكورية عن القمة التاريخية بين الكوريتين في عام ٢٠٠٠، وأيضا أسهمت في تغيير وجهة نظر الأجيال الشابة على وجه الخصوص في كوريا الجنوبية تجاه الشمال واعتبارها ليس عدوا ولكن صديقا أو أخا في ورطة.[2]

---

(1) Carl J. Saxer, Globalization and the Linkage of Domestic and Foreign Policy in South Korea, **op.cit**. p.13.

(2) **Ibid**, p.14.

٢. إستراتيجية الارتباط:

تربط هذه الإستراتيجية بين اتفاقية السلام وبين إدارة الصراع في الكوريتين ولكن في إطار مزيد من السياسة البناءة، ويفترض هذا المنظور أن انسحاب القوات الأمريكية أمر محتوم لا مفر منه في ظل الاتجاهات الإستراتيجية والتمويلية في الولايات المتحدة، حيث أن النفقات التي تتحملها الموازنة العسكرية الأمريكية قد تمثل عبئا على الاقتصاد الأمريكي، وسوف تكون تلك الإستراتيجية مجدية فقط في حالة اتجاه الولايات المتحدة نحو تخفيض ثم سحب قواتها تدريجيا من الجنوب.

إلا أن هناك عدة أوضاع تقلل من فرص أخذ كوريا الجنوبية بتلك الإستراتيجية من أهمها جهود كوريا الشمالية لإقصاء كوريا الجنوبية عن المفاوضات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بشأن العلاقات بين الكوريتين، وأيضا عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين والصعوبات العملية والتكنولوجية أمام الربط بين ضبط التسلح في علاقات الكوريتين وبين الانسحاب الأمريكي.(١)

٣. إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم:

الإستراتيجية الثالثة والتي تقوم على استمرار اتفاق الهدنة مع بقاء القوات الأمريكية في الأراضي الكورية، هي الإستراتيجية المفضلة لدى كوريا الجنوبية وهي تعكس الاتجاه السائدة بين المثقفين والمفكرين في كوريا الجنوبية.

وتؤيد الحكومة في كوريا الجنوبية فكرة عدم الربط بين إقامة علاقات مشتركة للكوريتين وبين قضية تواجد القوات الأمريكية في الجنوب، وأن إنهاء الصراع بين الكوريتين يتطلب بناء الثقة لدى الطرفين كل عن الآخر.ولذا فإن ضبط التسلح يجب أن يأتي قبل التفاوض بشأن تقليل أو سحب القوات الأمريكية.(٢)

---

(١) نيفين حليم صبري،"رؤية كوريا الجنوبية للوحدة"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٧٤.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٧٤.

وربما تضعف الرغبة في تحقيق الوحدة مع مرور الوقت لدى كل من الشعبين في الكوريتين، كذلك طموحات القيادة في الشمال والجنوب ومشكلاتهما الداخلية ربما تفوق الحنين والتوق إلى إقامة الوحدة، ولذا يبرز إلى الأذهان تساؤل مهم بشأن توقيت الوحدة في شبه الجزيرة الكورية، فإن كانت إرادة "النظام الدولي الجديد" قد سمحت بالوحدة الألمانية، فإن ذلك لا يعني أنه سيسمح بسهولة بالوحدة الكورية.(١)

إن التوقع لتوقيت الوحدة الكورية يشمل احتمالات تحقيقها في المدى القصير واحتمالات تحقيقها في المدى البعيد، في المدى القصير (المستقبل القريب) في صورة **استمرار المواجهة**، وعلى المدى البعيد (المستقبل البعيد) في صورة **التحسن التدريجي للعلاقات**، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **التنبؤ بالمستقبل القريب: تواصل المواجهة:**

يبدو من غير المحتمل أن يستطيع أي من الطرفين الشمالي والجنوبي التغلب على عدم الثقة في مدركات كل طرف تجاه الآخر خلال فترة مستقبلية قصيرة، خاصة بالنظر إلى الخبرة التاريخية في تراث كل من الدولتين، سواء على صعيد علاقات الحكومتين الرسمي من خلال المحادثات الثنائية الرسمية التي حفلت بالعديد من التناقضات والمواقف المعادية بين الحكومتين، أو على صعيد الشعب العادي الذي يمثل كل طرف من مستوى متدني جدا من عدم الثقة تجاه الشعب الآخر، ويرجع هذا المستوى المتدني إلى التشويه المتعمد للحقائق بالإضافة إلى التعليم الشعبي الذي يفرض قيما واتجاهات تتفق مع اتجاهات النظام السياسي إزاء النظام الآخر.(٢)

- **التنبؤ بالمستقبل البعيد: التحسن التاريخي للعلاقات:**

يبدو أن التعاون بين الكوريتين من خلال الحوار بينهما في المدى البعيد، سوف يكون أمرا حتميا. والمتغير الذي سوف يدفع الطرفين غلى التعاون فيما

---

(١) عبد العزيز شادي، "الموقف الأمريكي من الوحدة الكورية"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٢٠٦.

(٢) نيفين حليم صبري، "رؤية كوريا الجنوبية للوحدة"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق** ، ص ٨١.

بينهما بالرغم من استمرار عدم الثقة، هو عبئ التكاليف الباهظة التي يتحملها كل طرف نتيجة فشله في التعامل مع الآخر، فكلما انهارت فرص التسوية زاد حجم الخسائر التي يشعر بها كل طرف والتي تدفع في النهاية إلى التنازل عن بعض شروطه السابقة في سبيل إنجاز خطوة على طريق الوحدة والتسوية.

ولذا يتوقع من كل من الطرفين أن يلجأ في المستقبل البعيد إلى إستراتيجية التعاون حتى في ظل عدم وجود مزيد من الثقة بينهما. ولكن التوقيت المناسب لحدوث هذا التحول في موقف كل من الدولتين هو أمر صعب التنبؤ به، ولكن من المحتمل حدوثه عندما يجد الشمال أنه في موقف مساومة أفضل عند تفاوضه مع الجنوب.

إن استمرار التعاون المتبادل سوف يقود حتما بطريقة تدريجية إلى إزالة جذور مشكلة عدم الثقة لتتراجع أمام تزايد فرص التعاون المباشر بين الطرفين.

غير أن ما يجب ملاحظته هنا، هو أن مخرجات التعاون المتبادل ليست بالضرورة تؤدي إلى إعادة الوحدة سلميا بين الكوريتين، لكنها تعمل على تحقيق نوع من الاستقرار السياسي في العلاقات بين البلدين والتبادل المتنوع على المستوى الرسمي والشعبي وتزايد الثقة المتبادلة بينهما، وهو ما يمكن أن يدفع إلى التوقع بلحظة حاسمة تصبح فيها قضية إعادة الوحدة مطروحة وبقوة مما يترتب عليه حدوث الوحدة بشكل منطقي وطبيعي، وهذا هو التدرج الذي تتبعه وتفضله كوريا الجنوبية في سياستها الخارجية لكيفية حدوث الوحدة بين الكوريتين بطريقة تدريجية وغير فجائية لتقليل أكبر قدر ممكن من الخسائر.[1]

وفي ظل هذه الظروف فإنه يمكن رؤية عدد من السيناريوهات لشبه الجزيرة الكورية، اثنين من تلك السيناريوهات يقعا فيما يمكن تسميته الهبوط الهادئ، واثنتين يمكن تسميتهما بالهبوط الاضطراري، وان الهبوط الهادئ السريع سينتج إذا تطورت الظروف في الكوريتين إلى وضع يشابه الألمانيتين في ١٩٨٩، أما الهبوط الهادئ البطئ سينتج إذا حل نظام برجماتي القيادة مكان نظام كيم جونج إيل نتيجة لعدم الاستقرار والمتاعب الاقتصادية، وهذا السيناريو يشبه ما حدث في رومانيا وألمانيا بعد ١٩٨٩، أما السيناريو الثالث، وهو هبوط

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٢.

اضطراري يكون إذا حدث صراع مسلح بين الكوريتين، وإن كان هذا السيناريو يبدو بعيدا بعض الشيء إلا أننا لا يمكن استبعاده، أو قد تشمل صيغة أخرى للهبوط الإضطراري تتمثل في انهيار داخلي في بيونج يانج تعقبه حالة من عدم الاستقرار والفوضى وملايين من اللاجئين يتدفقون إلى كوريا الجنوبية، أما السيناريو الآخر، وهو أن العلاقات بين الكوريتين قد تتحسن تدريجيا مع تطوير المحادثات اتجاه الوحدة، ولهذه الغاية فإنه يتعين على الكوريتين أن يقطعا شوطا كبيرا في المقرطة وإجراءات بناء الثقة، ويبدو أن هذا السيناريو هو الأفضل والواعد، وإن كان سيواجه بتحديات سياسية واقتصادية ضخمة كما يمثل عبء اقتصادي ثقيل، وفيما يتعلق بهذا العبء فإن كوريا الجنوبية ستخوض غمار الوحدة إذا لاحت بغض النظر عن التكلفة.[١]

٢. أدوات كوريا الجنوبية للضغط على كوريا الشمالية:

إن السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه الوحدة غالبا ما تمثل انعكاسا لاعتبارات الأوضاع السياسية في النظام الداخلي بها، وعلى ذلك، فإن أدوات السياسة الخارجية المتاحة لفرض الوحدة على كوريا الشمالية تتشكل من خلال الأوضاع السائدة في كوريا الجنوبية من قدرة اقتصادية وعسكرية وسياسية وجهد دبلوماسي وإعلامي.

١) الأداة الاقتصادية:

رغم اعتراف الرئيس الكوري كيم داي سونج بعدم تعجل كوريا الجنوبية لإتمام الوحدة الكورية في ظل التعثر الاقتصادي الذي يمر به النظام الكوري، إلا أن استمرار الفروق الضخمة بين كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية يتيح للأخيرة أمكانية استغلال التفوق النسبي في المجال الاقتصادي كأداة للضغط على النظام الشمالي لتحقيق الوحدة من منظور كوريا الجنوبية، وتتمثل تلك الأداة في المساعدات المالية من ناحية وفي الاستثمارات الجنوبية من ناحية أخرى، وقد ترتب على السياسات الاقتصادية للاعتماد على النفس في كوريا

(١) مدحت أيوب، "مستقبل الوحدة الكورية ومعوقاتها"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٢٢٥-٢٢٦.

الشمالية إلى أزمات اقتصادية خطيرة منذ نهاية الثمانينيات، وتصاعدت في حدتها لسبب سلسلة من الكوارث الطبيعية التي ضربت المحاصيل الزراعية.

أوضح رئيس الوفد الكوري الجنوبي في مفاوضات بكين في أبريل ١٩٩٨ بين الكوريتين أن الرأي العام في كوريا الجنوبية لن يقتنع بأي اتفاق بين الدولتين بشأن المساعدات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية التي تعانيها سول إذ لم تقدم كوريا الشمالية تنازلات بشأن الوحدة، وبشأن جمع شمل العائلات المتفرقة والمشتتة منذ الحرب التي أدت إلى تقسيم البلاد (١٩٥٠-١٩٥٣).

وترى كوريا الجنوبية أن أفضل ناتج للأداة الاقتصادية المستخدمة هو نمط التبادل التجاري والاستثماري في ظل روابط اقتصادية وثيقة، فتهدف السياسة الجنوبية إلى أن يسهم التوسع في الاستثمار والتبادل التجاري بين الكوريتين في القضاء على العلاقة العدائية بينهما، لأنه سيمهد الطريق أمام الوحدة التدريجية وليس الوحدة الفجائية.(١)

٢) الأداة العسكرية:

تشكل الولايات المتحدة الركن الأساسي في الأداة العسكرية المتاحة لدى كوريا الجنوبية في مواجهة كوريا الشمالية، ففي الوقت الذي لا تعتمد فيه كوريا الشمالية على وجود عسكري لقوات أجنبية على أراضيها، فإن كوريا الجنوبية تعتمد على وجود عسكري أمريكي.

ويقوم الهيكل التنظيمي للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية في كوريا الجنوبية على أساس استيعاب وتشغيل جيش ميداني أمريكي كامل ومتنوع التشكيل، بالإضافة إلى أن الامكانيات الإستراتيجية للولايات المتحدة في المحيط الهادي يمكن استخدامها لخدمة أي عمليات عسكرية في شبه الجزيرة الكورية، كما يمكن استدعاء الامكانيات الأمريكية سواء في أوربا أو في الولايات المتحدة للاشتراك في عمليات عسكرية.

وبالرغم من عقد اتفاقية بين كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة في جنيف عام ١٩٩٤، تنص على أن تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي مقابل حصولها على منح مادية وفنية لبناء مفاعلات نووية سلمية تعمل بالماء الخفيف،

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٦٦-٦٧.

إلا أن التوتر ظل سائدا بشأن استمرار كوريا الشمالية في تجاربها النووية وإصرارها على رفض التفتيش الدولي على منشآتها النووية. وتطالب كوريا الشمالية بعدة شروط بقيام الوحدة، يأتي على رأسها انسحاب القوات الأمريكية من أراضي كوريا الجنوبية وهو ما ترفضه سول تماما.(١)

٣) الأداة الدبلوماسية:

يرى الخبراء السياسيون في كوريا الجنوبية أن حل القضية الكورية يتحقق على مائدة المفاوضات بين الطرفين أصحاب المصلحة في الحل النهائي وأن الخيار العسكري بين الكوريتين أصبح لا يتماشي والواقع الدولي الجديد خاصة وأن الخسائر الناتجة عن الخيار العسكري تكون ضخمة في الاقتصاد والأرواح والعتاد.

وتتمثل الأداة الدبلوماسية لكوريا الجنوبية في سياستها إزاء كوريا الشمالية من خلال الأمم المتحدة ومن خلال محاولات إجراء مفاوضات عن طريق أطراف وسيطة وأخيرا محاولات إقامة علاقات سياسية مع الصين وروسيا بالإضافة إلى العمل على تدعيم العلاقات مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بممارسة الأداة الدبلوماسية من خلال عضوية الأمم المتحدة، فإن انضمام كل من الكوريتين إلى عضوية الأمم المتحدة قذ زاد من احتمالات فرص تحقيق السلام وربما الوحدة في شبه الجزيرة الكورية، فهو يوجد قناة شرعية بين الكوريتين للحوار بينهما ويمثل ضمانا لكوريا الجنوبية ضد أية اتجاهات عدوانية من جانب كوريا الشمالية، وقد عبر وزير خارجية كوريا الجنوبية عن أمله في أن يؤدي انضمام كل من الكوريتين في سبتمبر ١٩٩١ إلى الأمم المتحدة، إلى بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الدولتين على أساس من المصالحة والتعاون، وكانت قضية التسلح النووي من أهم القضايا التي جذبت اهتمام كوريا الجنوبية بمجرد انضمامها إلى الأمم المتحدة في محاولة لتحجيم جهود كوريا الشمالية لامتلاك السلاح النووي بالرغم من توقيعها على معاهدة

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

حظر الانتشار النووي في عام ١٩٨٥ إلا أنها حاولت التحلل من التزامها الدولي في هذا الشأن منذ عام ١٩٩٣.[١]

أما في مجال المفاوضات المباشرة بين الكوريتين فإن اتفاقا للمصالحة والتعاون والتبادل كان قد تم توقيعه رسميا بين الكوريتين في ديسمبر ١٩٩١ ثم أعقبه توقيع بيان مشترك في يناير ١٩٩٢ حول إخلاء شبه الجزيرة الكورية من جميع أسلحة الدمار الشامل والوجود الأجنبي، إلا أن الاتفاقيتين لم تخرجا إلى حيز التنفيذ لغياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، ودائما ما يترتب على إصرار كوريا الشمالية على التمسك بمطالبها عدم إحراز أي تقدم في المفاوضات. وفي أبريل ١٩٩٨ بدأت محادثات على مستوى حكومي بين الدولتين في بكين عاصمة الصين إلا أنها تأجلت ولم تحرز تقدما.[٢]

وقد تمكنت كوريا الجنوبية من إقامة علاقات كاملة مع دول الكومنولث الروسي ومع الصين، كما دعمت علاقاتها مع اليابان حيث تؤمن الدبلوماسية الكورية بالتأثير المباشر الذي يمكن أن تمارسه اليابان كقوة اقتصادية إقليمية ضد كوريا الشمالية.

وتأتي التحولات الدبلوماسية الكورية من منطلق إدراك صانع القرار في كوريا الجنوبية بأن انتهاء القطبية الثنائية في العالم، قد جعل المسألة الكورية غير مرتبطة بالبناء الإستراتيجي الإقليمي كما كان سابقا، بل أصبحت تعتمد على نفسها إلى حد كبير، وأنها لم يهد ينظر إليها في إطار العلاقة بين كتلة وأخرى، وتؤيد كوريا الجنوبية هنا ضرورة الحوار بين الكوريتين كشرط لتحسين العلاقات بين حلفائها وكوريا الشمالية، حيث أن فكرة ثنائية الاعتراف هي صيغة غير فعالة لدى الدبلوماسية الكورية، إذ ليس هناك ضمان لأن تؤدي ثنائية الاعتراف بعد تطبيع علاقات الولايات المتحدة واليابان مع كوريا الشمالية، إلى تحقيق السلام المنشود.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٧٠.

(٢) **المرجع السابق**، ص ص٧٠-٧١.

ثالثا: التحديات التي تواجه إتمام الوحدة بين الكوريتين:

مع كثرة الحديث عن الوحدة بين شطري كوريا، تقدر كوريا الجنوبية العبء الاقتصادي الذي سيلقى على عاتقها نتيجة لهذه الوحدة المرتقبة، ولكن إن حدثت الوحدة بين البلدين بطريقة سهلة مبسطة وبتدرج ستكون التكلفة أقل بكثير أما في حالة حدوث الفجائية غير المتوقعة، فإن التكلفة ستكون أعلى بكثير.

وعموما فإن كلا من الكوريتين قد أعلنتا أن هدفهما النهائي هو الوحدة، وليس بخاف أن الشعب الكوري من يعيش منه في الشمال أو في الجنوب يرنو إلى الوحدة ويبتغيها، كما أن القادة الشماليين والجنوبيين يقولون أنهم أيضا يريدون الوحدة، ومن ثم فإن لكل منهم رؤيته لتحقيق تلك الوحدة.(١)

ولقد أقترح الرئيس الكوري الجنوبي السابق رو تاي ووه، العمل على إيجاد دولة ديمقراطية موحدة تسمى " الكومنولث الكوري" وذلك بعد إجراء انتخابات حرة للتصويت على قيام مثل هذه الدولة، أما الرئيس الراحل كيم إيل سونج رئيس جمهورية كوريا الشمالية، فقد كان يرى أهمية قيام دولة كونفدرالية موحدة.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة تؤيد الوحدة الكورية بكل وضوح، غير أن السياسة الأمريكية تؤكد وتشدد على الشعب الكوري نفسه في تقرير طريقة ونطاق العلاقات بين الشمال والجنوب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ملامح تحقيق الوحدة الكورية اعتمادا على ما يلوح الآن في الأفق تبدو نظرية وبعيدة عن الواقع، فالوحدة الكورية في حد ذاتها ما زالت تحتاج إلى بعض الوقت وإلى إرادة سياسية حقيقة من قادة وحكومة الدولتين والإعداد الجيد لإنجازها إلى جانب مساهمة الدور الأمريكي في هذه العملية.

سيترتب على وحدة شبه الجزيرة الكورية تحولا كبيرا في ميزان القوى الرئيسية في شبه الجزيرة الكورية، حيث تتصارع مصالح القوى الأربعة الكبيرة، نظرا للموقع الجغرافي السياسي المهم لشبه الجزيرة الكورية، وعلاقاتها التقليدية مع هذه القوى منذ فترة ما قبل الحرب الباردة، بمعنى أن وحدة شبه

---

(١) السيد صدقي عابدين، "رؤية كوريا الشمالية للوحدة"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**،ص ٩١.

الجزيرة الكورية، من شأنه إقامة نظام جديد بصفة عامة لعلاقات القوة في شبه الجزيرة وفي شمال شرقي آسيا في الوقت نفسه.(١)

من هنا فإن الوحدة تتطلب بالضرورة تأييد القوى الأربعة، وكذلك تأييد المجتمع الدولي، الذي يتعين حثه وإقناعه والقوى الأربعة بأن كوريا الموحدة سوف تسهم في استقرار ورفاهية وأمن المنطقة، وهو ما يحدو بكوريا إلى بذل الجهود من أجل دعم السلام والرخاء للمجتمع.

أو ربما تصبح الرغبة في تحقيق الوحدة أضعف وتتراخى مع الوقت، كذلك طموحات القيادة في الشمال والجنوب ومشكلاتها الداخلية ربما تفوق الحنين والتوق إلى إقامة الوحدة الكورية.

ولذا فإنه ربما يكون من الباكر جدا التنبؤ بالإجابة على التساؤل الذي يشغل الأذهان، وهو متى تتحقق الوحدة في شبه الجزيرة الكورية؟

و يبدو أن كوريا الجنوبية في تخطيطها الجديد للسياسة الخارجية قد تيقنت أن كوريا الموحدة سوف تتحقق بالتدريج خلال الحقبة القادمة، وأن ميلادها قادم لا محالة، وذلك في ضوء الفروق الاقتصادية الضخمة بين الكوريتين، وأن كوريا سوف تتحول تدريجيا إلى الوحدة مع الجنوب من الناحية الواقعية.(٢)

و بالرغم من أن كوريا الموحدة لم توجد بعد، إلا أن كوريا الجنوبية تتوقع ظهورها في الوقت المناسب، وحسب تلك المسارات التي وضعتها كوريا الجنوبية في سياستها الجديدة التي تلاءم التطورات التي تمر بها كوريا الجنوبية، سواء التحولات والتطورات التي يشهدها المجتمع الدولي وعالم ما بعد القطبية الثنائية والحرب الباردة، أو التحولات الديمقراطية التي تمر بها كوريا الجنوبية منذ ١٩٨٧ والتي كان لها أثرا ملموسا في تغيير التوجهات للسياسة الخارجية الكورية، وتتبنيها لتوجهات أخرى ومحاور جديدة في سياستها الخارجية، تضع بعين الاعتبار تلك التطورات.

---

(١) أحمد طه محمد، آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٣٨.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٤٤-٤٥.

ويثير التعرض لكوريا الموحدة في الواقع بعدين مهمين، يتعلق الأول منها بمدى إمكانية قيامها في ضوء الواقع والخبرة الجديدة التي أفرزتها التحولات والتطورات على المستوى الدولي أو على مستوى التطوزات التي تمر بها كوريا الجنوبية والتحولات الديمقراطية والتغيرات في سياستها الخارجية وتبنيها توجهات جديدة.

والبعد الثاني، يتعلق بمواقف القوى الأربع الرئيسية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، اليابان)، نحو كوريا الموحدة في ضوء التحولات الدولية وموازين القوى في منطقة شمال شرقي آسيا.

- وعن البعد الأول، فالواضح أن التحولات الدولية كان لها انطباعا على قضية الوحدة بين الكوريتين من منظور كوريا الجنوبية، خاصة ما أسفرت عنه تلك التحولات في أوربا من الوحدة بين الألمانيتين بعد أحقاب من التقسيم، وان يكون ما تم فيه خبرة نافعة أمام الكوريتين يمكن أن تشجع على الاستفادة منها، إذ ما تمكنت التحولات الدولية من إحداث آثار مشابهة في مختلف مناطق العالم.

  ولاشك أن المعنيين في كوريا الجنوبية بقضية الوحدة، قد تدارسوا بالفعل الخبرة الألمانية، بل والخبرات الأخرى في ضوء ما حدث في اليمن وفي النمسا، وبالرغم من أن تلك الخبرات ممكن أن تقدم بعض الدروس المفيدة بالنسبة لكوريا، إلا أن الأخيرة عليها أن تجد لنفسها صيغتها المناسبة لمتطلباتها ولتاريخها الفريد.(١)

- أما البعد الثاني، فيتضح فيه أن قيام كوريا الموحدة من شأنه أحداث تحول كبير في ميزان القوى في شمال شرقي آسيا، فإذا ما أبرزت كوريا الموحدة فسوف تكون قوة رئيسية في شئون هذه المنطقة، بما في ذلك النواحي العسكرية، والملاحظ أن الكوريتين معا لديهما أعداد القوات المسلحة ما يربو على ما لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا، ولاشك أن كوريا الموحدة لا يمكنها الاحتفاظ بهذه الدرجة من التعبئة دون أن تثير القلق لدى جيرانها، بل أن حركة كوريا

(١) المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

الجنوبية نحو الوحدة، من شأنها أن تهدد بخلق تحديات جديدة للعلاقات الكورية / اليابانية، بل وللمثلث الإستراتيجي الذي يضمها مع اليابان والولايات المتحدة.

والواقع أن قضية الوحدة الكورية تعد بالنسبة للقوى العالمية الأربعة الرئيسية، ثانوية في جدول الأعمال العاجل الذي يركز بالأساس على الشكوك حول حيازة كوريا الشمالية للقنبلة الذرية، غير أنها بالرغم من هذا تخشى أن ترى كوريا موحدة وقوية، ولذلك تترك الأمر للشعب الكوري، غير أن ثمة تخوف حقيقي في المنطقة من احتمالات الوحدة الكورية، حيث تخشاه القوى الرئيسية فيها من الناحية الأمنية.

ويمكن توضيح المواقف السياسية للقوى الأربع الرئيسية فيما يتعلق بالكوريتين في الجدول التالي[1]:

الدولة	هدف السياسة تجاه شبه الجزيرة الكورية	توحيد أو تقسيم كوريا؟؟
الولايات المتحدة	التعامل مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية	تقسيم كوريا
الصين	التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي	تقسيم كوريا
اليابان	التعامل مع عدم الاستقرار في كوريا الشمالية	تقسيم كوريا
روسيا	التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي	تقسيم كوريا

(1) Dong-ho Han, The Problem of Korean Reunification: Scenario Methodology and its Implications for Northeast Asian Security,**op.cit**, p.32.

وبالتالي، تعتبر مشكلة إعادة الوحدة بين الكوريتين أحد أهـم التحـديات الأمنية في مستقبل العلاقات الدولية والتفاعلات في منطقة شمال شرقي آسيا لما لها من نتائج وتأثيرات على توازنات القوى في المنطقة، فهناك كوريا الشـمالية النووية، صعود الصين، تزايد نفوذ الياباني، وبالتالي يترتب على عملية إعـادة الوحدة التأثير من دون شك على مستقبل شبه الجزيرة الكورية ومن ناحية على علاقات حلفاء كوريا الجنوبية بينهم بعضهم البعض وبينهم وبين كوريا الجنوبية من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى نتائج تلك الوحدة المرجـوة علـى الشـأن الداخلي الكوري، وبالتالي فإن التحديات التي تواجه الوحدة إما تحديات داخليـة نابعة من النظام السياسي الداخلي لكوريا الجنوبية، أو إقليمية نابعة من النظـام الذي تنتمي إليه كل من الكوريتين.(١)

أ. التحديات الداخلية:

من أهم الجماعات ذات التأثير المهم على السياسة الإقليمية للنظام السياسي الكوري تجاه الوحدة بين الكوريتين جماعـات رجـال الأعمـال والجماعـات الطلابية. جماعة رجال الأعمال بدأت تكتسب أهميتها وتأثيرها من تركيز كوريا الجنوبية على بناء اقتصادها القومي، وتزايدت أهمية تلك الجماعة مـع تعـاون رجال الأعمال والحكومة معا من أجل تحقيق المصالح الاقتصـادية الكوريـة، وبالتالي فقد أخذت علاقة رجال الأعمال مع الحكومة الكورية الجنوبيـة شـكل الموالاة والتعاون، وان كان هذا لا يمنع من ممارسة هذه الجماعات ضغطا على الحكومة إذا ما أحست أن الأخيرة تسير في اتجاه اتخاذ بعض الإجراءات التـي تضر بمصالحها، وبذلك يمكن لجماعة رجال الأعمال أن تمثل تحديا مؤثرا أمام السياسة الكورية تجاه قضية الوحدة في حالة اختلاف مصالحها أو الإضرار بها من جراء انتهاج سياسات معينة بشأن تحقيق الوحدة.(2)

---

(1)Dong-ho Han, The Problem of Korean Reunification: Scenario Methodology and its Implications for Northeast Asian Security,**op.cit**, p. 3.

(٢) نيفين حليم صبري، رؤية كوريا الجنوبية للوحدة، في: السيد صدقي عابدين (تحريـر)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق** ص ٧٦-٧٧.

أما الجماعة الثانية فهي الحركات الطلابية التي تمثل جانب العنف ولهم دور غير مباشر على قدر كبير من الأهمية في تشكيل وصنع السياسة الخارجية الكورية والتي من أهم قضاياها العلاقات مع كوريا الشمالية.

وبالرغم من أن الحركة الطلابية وما تقوم به من أعمال احتجاج لا تؤدي إلى استجابة مباشرة لمطالبها من جانب الحكومة الكورية، إلا أنها وبدون شك تمثل قيدا على حرية حركة الحكومة، وتمثل قوة مهمة يجب على الحكومة أن تأخذها في الاعتبار. ومما يؤيد ذلك اتجاه الرئيس الكوري كيم داي جونج على إتباع سياسة التشدد تجاه الحركة الطلابية عقب توليه السلطة في أواخر عام ١٩٩٧ رغم أنه كان يمثل المعارضة السياسية وفوزه بالرئاسة كان انتصارا للديمقراطية، ولأن الحركة الطلابية تمثل تحديا حقيقا أمام النظام السياسي الداخلي، فقد شدد الرئيس الكوري قبضته على النشاطات المؤيدة للوحدة بين الكوريتين خاصة نشاطات حركة "هانشونجريون" التي كان يدعمها نحو مائة ألف يساري.[١]

ومن التحديات الداخلية التي تواجه إتمام عملية الوحدة بين الكوريتين أيضا تباعد وانقطاع الاتصالات بين شطري كوريا، على خلاف النموذج الألماني للوحدة، فقد كانت الألمانيتين تتمتعان بحرية تبادل الرسائل والاستماع إلى إذاعتيهما ومشاهدة البرامج التليفزيونية لكل منهما، وهو ما دفع نحو تدعيم والإسراع بالوحدة بينهما.

ب. التحديات الإقليمية:

تعد كوريا الجنوبية من الناحية الجغرافية السياسية مفتاح المنطقة في شمال شرقي آسيا، وتسعى القوى العالمية إلى الحصول على امتيازات بتلك المنطقة من خلال مفتاح كوريا الجنوبية، ومن ناحية أخرى، فإن قيام كوريا الموحدة سوف يحدث تحولات مهمة في ميزان القوى بالمنطقة، وهو ما يثير قلق الدول الإقليمية المجاورة لها مثل اليابان والصين. هذا بالإضافة إلى الموقف المتعنت لكوريا الشمالية وتمسكها بالمطالبة بالانسحاب الكامل للقوات الأمريكية،

(١) **المرجع السابق**، ص ٧٧- ٧٨.

وبإجراء مفاوضات ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة دون تدخل من كوريا الجنوبية.[1]

كما يمكن أيضا الإشارة في هذا السياق إلى عدد من المعوقات التي من شأنها التأثير سلبا على تحقيق الوحدة بين الكوريتين، وتتمثل في:

١. استمرار الاستقطاب في شبه الجزيرة الكورية.
٢. استمرار وجود القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية.
٣. المسألة النووية.
٤. استمرار التوتر وتعثر محاولات السلام.

أولا: استمرار الاستقطاب في شبه الجزيرة الكورية:

لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء حالة الاستقطاب القائمة في شبه الجزيرة الكورية بل زادت شدتها عن طريق سعي الولايات المتحدة لاحتواء كوريا الشمالية وعن طريق سعي الصين لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع كوريا الجنوبية بشكل مطرد، أي أن كلا الطرفين الآن يسعى في منطقة الآخر، وقد كانت تبعية الكوريتين سببا مباشرا للتناقض الإيديولوجي بينهما، ومن ثم الصدام في الحرب الكورية، حيث ارتباط كوريا الجنوبية بالولايات المتحدة، وكوريا الشمالية بالاتحاد السوفيتي ثم الصين كان طريقا لتعزيز التناقض الأيديولوجي، ثم كانت الأهمية الجيوبوليتيكية لشبه الجزيرة الكورية قبل ذلك سببا مباشرا للصراع الدولي عليها واستمرار الاستقطاب حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.[2]

ثانيا: استمرار وجود القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية:

من المعلوم أن كوريا الجنوبية ترتبط مع الولايات المتحدة بمعاهدة صداقة وحماية منذ أغسطس ١٩٤٥ وتجري الدولتان مناورات عسكرية هذا إلى جانب القوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية ومستودعات الأسلحة النووية التي أقامتها الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، ويعد التواجد العسكري الأمريكي

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٨٧.

(٢) مدحت أيوب،"مستقبل الوحدة الكورية ومعوقاتها"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، **مرجع سابق**، ص ٢٣٨.

عنصرا هاما للغاية في إبراز الالتزام الأمريكي للدفاع عن جمهورية كوريا وتقديم رادع رئيسي لأي هجوم كوري شمالي محتمل.

ودائما ما تصر حكومة كوريا الشمالية قبل البدء في أي محادثات تتعلق بالتسوية والتوصل إلى اتفاق سلام أو محادثات تتعلق بإتمام الوحدة بين البلدين، تشترط بداية أن تسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها فورا من كوريا الجنوبية، وهو ما ترفضه كوريا الجنوبية في ظل حالة من عدم الثقة المتبادلة بين البلدين، وفي ظل عدم استبعاد كوريا الجنوبية فكرة قيام حكومة الشطر الشمالي بشن هجوم عسكري مسلح عليها إذ ما انسحبت القوات الأمريكية منها.

وبالتالي فإن فشل المفاوضات بين شطري كوريا يرجع إلى طلب وإصرار حكومة بيونج يانج إدراج وضع القوات الأمريكية المرابطة على الحدود بين شطري كوريا في مفاوضات السلام النهائية، بينما تحرص كوريا الجنوبية على استمرار الروابط الأمنية مع الولايات المتحدة في إطار صيغة التحالف الكوري الأمريكي كآلية رئيسية للحفاظ على الأمن القومي الكوري الجنوبي في إطار استمرار التهديد الكوري الشمالي، وإلى أن تتمكن كوريا الجنوبية من تطوير آليات الاعتماد على الذات، حيث تعتبر كوريا الجنوبية أن نظام كوريا الشمالية هو المصدر الرئيسي للخطر على أمنها بسبب استمرار تمسك الجانب الكوري الشمالي بتصوراته حول أسلوب التوحيد "تحرير الجنوب الكوري".

ثالثا: المسألة النووية:

هذه المسألة عقبة في سبيل التوحيد، لأن الصين لا تريد على حدودها دولة قوية عسكريا واقتصاديا منحازة للولايات المتحدة، وتفضل على ذلك دولة عازلة "كوريا الشمالية" منحازة لها وتظل معتمدة عليها، ولأن الولايات المتحدة لا تريد هي الأخرى دولة قوية اقتصاديا وعسكريا تكون منحازة للصين لتخل بذلك التوازن في شرق آسيا وتهدد مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، كما تتخوف اليابان من القدرات العسكرية لكوريا الشمالية في ظل امتلاك الأخيرة لتكنولوجيا صاروخية تمكنها من إصابة أهداف داخل اليابان، وترى مع الصين خطورة توحيد كوريا على التوازن القائم في شرق آسيا.(١)

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٤٣.

رابعا: استمرار التوتر وتعثر محادثات السلام:

مثل التوتر وخطر المواجهة العسكرية وانغلاق كلا الطرفين دون الآخر أحد العقبات الهامة في تاريخ الوحدة الكورية، فحين طالب الرئيس الكوري شون دوهوان بعقد مؤتمر بين الشمال والجنوب كان رد الفعل الشمالي تجاهل هذه المبادرة، ثم تم استئناف الحوار بعد مبادرة الرئيس روتاي ووه الذي بدأ خطوات جادة نحو استئناف الحوار وعرض في يوليو ١٩٨٩ سياسة جديدة لاستئناف الحوار مع الشمال، وبالفعل عقدت ثماني جلسات تمهيدية ثم جلسة مباحثات بين رئيس وزراء البلدين في سبتمبر ١٩٩٠ لأول مرة على هذا المستوى منذ أن اندلعت الحرب الكورية، ثم استؤنفت المفاوضات في أكتوبر ١٩٩١ في بيونج يانج، وفي ديسمبر ١٩٩١ في سول ونتج عنها توقيع الاتفاقية الأساسية للتسوية وعدم الاعتداء والتبادل والتعاون بين الشمال والجنوب، ثم عادت أجواء التوتر مرة أخرى بعد أن أعلنت بيونج يانج انسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي، وفي النصف الأول توترت العلاقات أكثر بين الكوريتين حيث هددت كوريا الشمالية بإعلان الحرب على كوريا الجنوبية، وإزاء الضغوط الدولية أعلنت كوريا الشمالية من جديد قبول استئناف عملية التفتيش مرة أخرى والعودة إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، ثم عادت الأزمة من جديد بوفاة كيم أيل سونج في يوليو ١٩٩٤، وقد سعت القيادة الجديدة في بيونج يانج لابرام اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة تهميشا لدور كوريا الجنوبية[1].

***

رابعا: النتائج المحتملة لمستقبل العلاقات بين الكوريتين:

ليس من السهل التنبؤ بمستقبل ما بعد هذه الوحدة، فمنذ قيام كوريا الجنوبية "ROK or South Korea" والجمهورية الديمقراطية الشعبية الكورية "DPRK or North Korea" عام ١٩٤٨، فقد انفصلت الكوريتان عن بعضهما البعض سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، وعسكريا، وبالتالي فإنه في حال حدوث الوحدة في المستقبل القريب فسيترتب على تلك الوحدة تغير في الوضع الأمني لتلك المنطقة، ولعل هذا يفسر سبب اهتمام القوى الرئيسية في المنطقة بمستقبل

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٤٦.

العلاقة بين الكوريتين، ويمكن بالتالي تحديد أربع مخرجات رئيسية يمكن أن تكون بمثابة نتائج أو مخرجات للعلاقات المستقبلية بين الكوريتين، تتمثل هذه المخرجات الأربع فيما يلي(١):

١. الوحدة السلمية.
٢. المصالحة مع استمرار الانقسام.
٣. حرب باردة.
٤. حرب جديدة.

يشير المخرج الأول إلى إمكانية تحقيق الوحدة السلمية، حيث إمكانية إنشاء أو تأسيس وإقامة كوريا الموحدة والمستقرة اعتمادا على سلسلة من المفاوضات وحدوث توافق بين نظامي الكوريتين، أما بالنسبة للمصالحة مع استمرار الانقسام، فهي تشير إلى استمرار انفصال الكوريتين عن بعضهما البعض، مع الاتفاق فيما بين الجانبين بالشرعية السياسية والإقليمية لكل منهما وقبول الشرعية السياسية المنفصلة لكل منهما في شبه الجزيرة الكورية، أما عن مخرج الحرب الباردة فهو يشير ببساطة إلى بقاء الأحوال على ما هي عليه الآن بل ما تحمله من حدوث مزيدا من التوترات مع احتمال نشوب حرب جديدة وهو الاحتمال الأخير، وقد تنشب هذه الحرب بين الكوريتين وبعضهم البعض أو قد تتدخل أطراف أخرى في الصراع.

وتاريخيا، شهدت العلاقات بين الكوريتين صعودا وهبوطا، تبعا لاختلاف أولويات سياسة كلا منهما والتغيرات والظروف الدولية المحيطة.

ويمكن توضيح مستقبل العلاقات بين الكوريتين في الجدول التالي(٢):

(1) Dong-ho Han, The Problem of Korean Reunification: Scenario Methodology and its Implications for Northeast Asian Security,**op.cit**, p.8.
(2) **Ibid**, p, 31.

إعادة الوحدة بين الكوريتين		كيف؟؟	
	نعم	سلمي	عدائي
		وحدة سلمية	حرب جديدة
	لا	الانقسام مع المصالحة	حرب باردة " استمرار الحال على ما هو عليه"

إذن هناك مجموعة من العوامل التي حدت بكوريا الجنوبية إلى تبني توجهات مرنة في سياستها الخارجية، في ظل النظام العالمي الجديد، والتطورات الداخلية التي مرت بها كوريا الجنوبية:

١. أفرزت التحولات والمتغيرات الدولية أهمية الحوار والتفاوض في حل المشكلات والنزاعات، وقد طالبت كوريا الجنوبية بالتفاوض مع كوريا الشمالية، ولكن هناك رفض دائما من جانب الأخيرة، وإزاء تصميم كوريا الشمالية في رفض التفاوض مع كوريا الجنوبية، في الوقت الذي توافق فيه على التفاوض مع الولايات المتحدة، فيبدو أن كوريا الجنوبية قد رأت أن يكون الرد متمثلا في هذا التغير الجديد في سياستها الخارجية، والذي يقتضي بأولوية قضية العولمة على الوحدة، بحيث لن يتحقق العزل الذي ترغب كوريا الشمالية في فرضه تجاه كوريا الجنوبية، مع إبراز رسالة إلى كوريا الشمالية، بأن الوحدة سوف تأخذ مسارها الطبيعي دون تركيز من جانب كوريا الجنوبية، في الوقت الذي تواصل فيه الأخيرة نموها الاقتصادي، مع التوسع في علاقاتها وأسواقها فضلا عن تشكيل دور فاعل لها على المستويين الإقليمي والعالمي.(١)

---

(١) أحمد طه محمد، آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٣٩.

٢. إن تقسيم البلاد إلى كوريتين والمواجهة بينهما قد سيطر على تفكير المسئولين في كوريا الجنوبية إبان فترة الحرب الباردة، حيث ظلت البلاد تعتقد أن كوريا الشمالية والمعسكر الشيوعي خلفها هما العدو الظاهر أمامها. وأن الإستراتيجية المقصودة هي قمع حرب كورية أخرى بمساعدة الحلفاء الغربيين ومن هنا كان التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون مع الدول الغربية الأخرى ضروريا وإجراء كافيا لتحقيق الأمن في كوريا الجنوبية.

أما الآن فالعالم قد تغير، وحدثت العديد من التطورات داخل المجتمع الكوري، وأصبحت التفرقة أكثر غموضا في الوقت الذي يسود العالم قدر كبير من عدم الاستقرار، كما أنه ليس من الواضح إن كان الحلفاء الحاليون سيبقون أصدقاء أم أنهم سوف يتحركون في اتجاه مضاد لآمال كوريا الجنوبية.(١)

٣. محاولات التغلب على تقسيم كوريا كانت دون جدوى، ولكن مع التحولات التي شهدتها أوروبا والسياسة الروسية الجديدة نحو شرقي آسيا، فقد يكون هدف الوحدة أكثر إمكانا من أي وقت مضى، كما أن اتجاه كوريا الجنوبية نحو التحول الديمقراطي وإعادة هيكلة سياستها الخارجية بشكل يتناسب ويتماشى مع التحولات الديمقراطية وتبنيها توجهات جديدة في سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية، إلى جانب تنامي وتصاعد الدور الذي يلعبه الرأي العام الكوري والذي يدفع في اتجاه تحقيق الوحدة مع كوريا الشمالية، إضافة إلى تغير استراتيجيات الكوريتين نحو بعضهما البعض، كل هذا يدعم ويمهد طريق الوحدة، ورغم ذلك قد تظل روابط كلتا الدولتين بالحلفاء التقليديين من العوائق أمام قدرتهما على التحرك واتخاذ قرار ثنائي بينهما بالوحدة، خاصة وأن وحدة كوريا من شأنها إحداث تغييرات في موازين القوى وتغيرات إستراتيجية جديدة، ولعل هذا يوضح سلامة التوجه من جانب كوريا الجنوبية نحو تشكيل المحاور الجديدة لسياستها الخارجية على النحو السابق.(٢)

٤. ترتب على انتهاء القطبية الثنائية والحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، أن أصبحت المسألة

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠

الكورية غير مرتبطة بالتيار الإستراتيجي الإقليمي، بل أصبحت على ما يبدو تعتمد على نفسها إلى حد بعيد، والسبب في ذلك، أنه لم يعد ينظر إلى كوريا في إطار العلاقة بين كتلة وأخرى.(١)

ويمكن إجمال الوضع السياسي والأمني لكوريا الجنوبية فيما يلي:

- في مجال قضايا الأمن الداخلي والإقليمي، تسعى كوريا الجنوبية في ظل التغيرات العالمية إلى إعادة تقييم سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية ومحاولة التوفيق بين السياسيتين، كما تتبنى إجراءات مناسبة للتعامل مع الاتجاهات المؤيدة والمناهضة للتقارب مع كوريا الشمالية، كما تسعى كوريا إلى تبرير موقفها أمام الاتجاهات المنادية بانسحاب القوات الأمريكية، مع التمسك باستمرار تواجد تلك القوات ومحاولة إعادة تعريف دورها في ضوء البيئة الأمنية الجديدة في المنطقة، ويمكن الاتفاق مجددا على توزيع الأدوار على نحو جديد لحل الخلاف في وجهات النظر بين كوريا والولايات المتحدة بشأن قضايا أسلحة الدمار الشامل.(٢)
- في مجال قضية الوحدة بين الكوريتين، مع وصول كيم داي يونج إلى السلطة في ديسمبر من عام١٩٩٧، دفعت المظاهر الإيجابية للعولمة إعادة فتح ملف الوحدة بين الكوريتين، وتطورت في المسار الإيجابي لها بداية من يونيو ٢٠٠٠ عندما تم عقد قمة بين الكوريتين.
- في مجال هيكل السياسة الخارجية الكورية، ركزت السياسة الكورية تجاه القوى الكبرى بعد الحرب الباردة على العلاقة مع كوريا الشمالية بهدف دعم الاستقرار والتعاون في النظام الإقليمي والإعداد لأي تغير يحدث في العلاقات بين القوى الكبرى وأبعاد تأثيره على شبه الجزيرة الكورية وعلى مستقبل النظام الإقليمي في المنطقة بصفة عامة.

---

(١) نيفين حليم صبري، الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة في كوريا، **مرجع سابق**، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) **المرجع سابق**، ص ١٥٩.

- وجود شبكة منظمة من العلاقات لتحسين التفاهم المتبادل في العلاقات الثنائية والجماعية، مما يساهم في بناء الثقة ودعم التعاون، ويمكن في هذا الصدد أن تنشأ علاقات ذات أبعاد ثلاثية بين كوريا والصين واليابان، والصين وروسيا، وتنمية العلاقات مع اليابان لدفع عملية التحول الديمقراطي في كوريا الشمالية ومواصلة الحوار حول القضايا الأمنية بين اليابان وكوريا ودفع الصين لأن تلعب دورا ايجابيا لتفهم تلك المصالح المشتركة مما يعزز الأمن في المنطقة، إذ أن الصين يمكن لها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق السلم ليس فحسب في شبه الجزيرة الكورية، إنما في منطقة شمال شرق آسيا ككل.[(١)]
- أسفرت السياسة التي اتبعها كيم داي جونغ لتعزيز المصالحة والتعاون في شبه الجزيرة الكورية عن القمة التاريخية بين الكوريتين في عام ٢٠٠٠، وأيضا أسهمت في تغيير وجهة نظر الأجيال الشابة على وجه الخصوص في كوريا الجنوبية تجاه الشمال والتي كانت ترى في كوريا الشمالية على أنها العدو اللدود.

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة للبيئة السياسية في كوريا الجنوبية، فقد انعكس ذلك على السياسة الخارجية التي تتبعها كوريا الجنوبية تجاه الشمالية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- في المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، يمكن تحديد الملامح التالية لتوجهات السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية، وتتمثل فيما يلي:

-كان انعكاس تلك المرحلة جليا في الانحياز شبه التام للرؤية الأمريكية المرتبطة بحسابات الحرب الباردة.

-التضييق على كل من يطرح رؤى مغايرة، أو حتى بها بعض الاختلافات عن الرؤية الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال، ويكفي هنا الإشارة إلى أن الرئيس السابق كيم داى جونج كان من بين من حوكموا بسبب موقفهم المختلف مع الموقف الرسمي.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٤٤- ١٥٥.

-لم يكن مسموحا لوسائل الإعلام بتداول هذه الأفكار، وإنما كان عليها فقط أن تروج للرؤية الرسمية بحجة ضمان الأمن القومي.

• في المرحلة الثانية، وهي تلك المرحلة التي تلت التحولات الديمقراطية التي شهدتها كوريا الجنوبية، ومن دون شكل حملت تأثيرات على سياستها الخارجية بصفة عامة وعلى سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية، وتمثلت تلك السمات فيما يلي:

-بدأ يظهر تباين واضح بين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل للتعامل مع الشمال، حتى في المسائل الأمنية، وعلى رأسها البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

-على المستوى الشعبي، بات هناك تحسنا في صورة كوريا الشمالية لدى الرأي العام في الجنوب، وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد القمة الكورية عام ٢٠٠٠، وتفهم شعبي أكبر حتى للخطوات الاستفزازية من جانب كوريا الشمالية، باعتبار أنها تأتي ردا على استفزازات وعقوبات أمريكية في المقابل.[١]

-في بدايات الجمهورية الكورية الجنوبية، كان الاتجاه المضاد للأمركة مجرد اتجاه عنصري مقصور على عدد محدود من المواطنين الذين احتملوا عذاب السجون والاعتقال تحت قانون الأمن الوطني (١٩٤٧). وقد تم استخدام ذلك القانون بواسطة إدارة رى لضمان الحفاظ على مساندة جناح السلطة اليميني المحافظ. وفي الواقع، فإن العداء للأمركة، ظل محجوبًا ضمن الحركة الماركسية – اللينينية، حتى بدايات الحركة الديمقراطية.

-ومع بداية التحول الديمقراطي، انطلق الاتجاه المناهض للأمركة من داخل كواليس الحركة الماركسية اللينينية والعنصرية ليقتحم عالم القومية الكورية والقنوات السياسية المشروعة. بل إن هناك ما هو أكثر من ذلك، حيث شهدت مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي إعادة تقييم واستقراء للهوية الوطنية الكورية

---

(١) السيد صدقي عابدين، الأبعاد السياسية الداخلية للصراع في شبه الجزيرة الكورية، **السياسة الدولية**، المصدر:

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221821&eid=4467

والتاريخ الكوري. وقد ساعد ذلك على إجراء عملية إعادة نظر للاتجاه المناهض للأمركة في عقول الأجيال المختلفة في كوريا الجنوبية اليوم.(١)

ويمكن أيضا ونحن بصدد تقييم السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية إيضاح ما يلي:

• نجحت كوريا الجنوبية في التمهيد لسياستها الخارجية الجديدة، وذلك باستضافتها لأولمبياد " سيول" الذي أبرز لها وجودا دبلوماسيا على الساحة الدولية، وصيغة مناسبة للاعتراف الدولي بقدراتها وانجازاتها، كما كانت المشاركة السوفيتية في الاولمبياد نقطة تحول لتنمية العلاقات الكورية السوفيتية، بل والعلاقات بين دول الكتلة الاشتراكية وكوريا الجنوبية، وقد تمكنت كوريا الجنوبية، بعد فترة صغيرة من الأولمبياد، من إقامة العلاقات الدبلوماسية مع غالبية هذه الدول.(٢)

- أن التطور المهم في السياسة الخارجية الكورية، قد أصبح يتمثل في توجه التركيز الأساسي لها نحو العولمة، ويبدو أن كوريا الجنوبية قد رأت في هذا التوجه مخرجا من انغلاقها لسنوات طويلة على قضية الوحدة وإفادة أكبر من انفتاح العالم في ظل التحولات والمتغيرات الجديدة.
- أنه رغم المحاولات والأولويات الجديدة للسياسة الخارجية الكورية، إلا أنها أبرزت في هذه المحاور ضرورة الاهتمامات الأمنية، فلا يزال التهديد الأمني قائما من جانب كوريا الشمالية.
- أن السياسة الخارجية الكورية، وأن كانت للحفاظ على الأمن القومي تعمل على تعميق التحالف مع الولايات المتحدة، إلا أنها لابد لها من الاهتمام باعتبارين أولهما: أن هذه السياسة تفرض عليها أن تتحمل

---

(1) شاهيناز محمود أبو سريع، صحوة الاتجاه المضاد للأمركة في كوريا الجنوبية في عهد الرئيس بوش، **قراءات إستراتيجية**، ع١٢٩(٢٠٠١)، المصدر:

- http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ129.HTM

(2) أحمد طه محمد، آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية، **مرجع سابق**، ص ٤٧.

مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها والتقليل من اعتمادها على الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وثانيها: أن عليها أن تعمل على تطبيع وتحسين علاقاتها مع الدول الرئيسية الأخرى في المنطقة (الصين، اليابان، روسيا) حتى تحقق قدرا من التوازن في سياستها الخارجية، وحتى تعطي لسياستها الخارجية قدرا من الاستقلالية بعيدا عن التبعية الكاملة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.[1]

- إن رفض كوريا الشمالية للتفاوض مع كوريا الجنوبية، ومعارضتها في الوقت نفسه للوجود العسكري الأمريكي في الأخيرة، قد يوضح رغبة كوريا الشمالية في أن تكون مواجهتها العسكرية مباشرة مع الكوريين في الجنوب، ويوضح في الوقت ذاته احتمال رغبتها في استخدام الخيار العسكري لتحقيق الوحدة.

** ** **

(١) المرجع السابق، ص ٥٠.

خاتمة

انطلقت الدراسة في تحليلها لموضوع التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية للإجابة على تساؤل رئيسي وهو: ما هو أثر التحول الديمقراطي في دولة كوريا الجنوبية على سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية ؟ وقد عالجت الدراسة هذا الموضوع عبر ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول منها التحول الديمقراطي والسياسة الخارجية، حيث تناول الباحث في هذا الفصل عملية التحول الديمقراطي من حيث تعريف ومراحل وأسباب ومؤشرات التحول والعلاقة التي تربط بين التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية من حيث أشكال وأنماط وأسباب التغير، أما الفصل الثاني تناول التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، كيف بدأ التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية والمراحل التي مر بها ونتائجه.

وتختبر الدراسة في فصلها الثالث تأثير التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية على سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية بالتطبيق على قضية الوحدة الكورية، وفي هذا الإطار تمكنت الدراسة من التوصل إلى النتائج التحليلية التالية بما يسمح بالإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي طرحته الدراسة في بدايتها:

- بدأت كوريا في التحول الديمقراطي رسميا عام ١٩٨٧ بالانتخابات الرئاسية المباشرة التي فاز فيها رو تاي ووه، الذي بدأ بالفعل في تطبيق سلسلة من الإصلاحات السياسية استجابة للمطالب الشعبية التي تطالب بإصلاح سياسي حقيقي ومحاربة الفساد عبر العديد من المظاهرات التي كان الطلاب هم المحرك الأساسي لها ثم انضم إليهم المواطنون منددين بالفساد ومطالبين بتعديل الدستور، على الرغم من أنه يمكن القول أن بدايات التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كان قد بدأ منذ بداية الثمانينيات مع بداية المظاهرات الطلابية ضد الحكم السلطوي ومطالبتهم بتعديل الدستور والقضاء على الفساد.
- بالنظر إلى المراحل المتعاقبة التي مر بها النظام السياسي الكوري بعد انتهاء الاحتلال الياباني سنلحظ أن الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٧ كان النظام أقرب إلى النظم التسلطية، وأن الفترات التي ظهرت فيها بوادر

تحولات ديمقراطية كانت قصيرة وكانت تنتهي عادة بانقلاب عسكري يؤدى إلى سيطرة العسكريين على الحكم وشؤون السياسة في البلاد.(١)

- وفي تحولها نحو الديمقراطية واجهت كوريا – ولا تزال – العديد من العقبات عبر المراحل المختلفة التي مرت بها منذ بدء عملية التحول الديمقراطي بداية بإسقاط النظام التسلطي وبداية بتأسيس وإقامة نظام ديمقراطي وتدعيم الديمقراطية ومحاربة الفساد، كان من بين أهم تلك العقبات التي واجهت مسيرة التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية الثقافة الكورية التي تتبنى ثقافة سياسية تنطلق من مبادئ لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية واحترام الرأي الآخر وقبول المعارضة، وأيضا معاناة كوريا الجنوبية لفترات طويلة من الحكم العسكري بداية بالانقلاب العسكري الذي قاده بارك في ١١ مايو ١٩٦١ حيث دخلت البلاد في دائرة الحكم العسكري والذي أستمر قرابة عقود ثلاثة، وقد عمل العسكريون بشتى الطرق على تقويض دعائم اى شكل من أشكال الديمقراطية فاتجهوا للحد من نفوذ السلطة التشريعية والأحزاب السياسية وإعلان الأحكام العرفية. (٢)

كما أن انتشار الفساد أيضا كان بمثابة عقبة حقيقية وحجر عثرة أمام تحقيق التحول الديمقراطي، وذلك لتورط القادة الكوريين أنفسهم في وقائع فساد، كما أن كشف وقائع وممارسات الفساد كانت لمجرد تصفية الحسابات بين القائد السياسي الذي في السلطة وبين سابقيه لإضفاء الشرعية على حكمه.

- **بتحليل السياسة الخارجية الكورية تجاه كوريا الشمالية منذ عام** ١٩٨٨ أي منذ بدء التحول الديمقراطي رسميا بتولي الرئيس روتاى ووه ترتب بالفعل على عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية التأثير على السياسة الخارجية لها، سواء من حيث عملية صنع تلك السياسة وأدواتها وطريقة تنفيذها ووسائلها وبرامجها وتوجهاتها، حيث قامت كوريا الجنوبية بإعادة صياغة

---

(١) محمد سعيد أبو عامود، دور الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في كوريا الجنوبية، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

(٢) خديجة عرفة، واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا، **مرجع سابق**، ص٧.

برنامجها للسياسة الخارجية ليتناسب مع التوجهات الديمقراطية الجديدة والدليل على ذلك ما يلي:

- في المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، كان انعكاس تلك المرحلة جليا في الانحياز شبه التام للرؤية الأمريكية المرتبطة بحسابات الحرب الباردة.
- في المرحلة الثانية، وهي تلك المرحلة التي تلت التحولات الديمقراطية التي شهدتها كوريا الجنوبية، بدأ يظهر تباين واضح بين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل للتعامل مع الشمال، حتى في المسائل الأمنية، وعلى رأسها البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وبالتالي فقد أصبحت السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية أكثر استقلالا في إدارتها وتوجهاتها عما كانت عليه، حيث أصبحت تتسم بقدر من الاستقلال عن توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة بل وأصبحت تختلف معها في طريقة وأسلوب التعامل مع بعض القضايا الهامة.
- على خلاف الرؤساء السابقين، فإن الرئيس الكوري رووتاي وو تبنى توجهات مرنة تجاه كوريا الشمالية بداية منذ عام ١٩٨٨ مؤكدا على أن الوقت قد حان لوضع حد للحرب مع كوريا الشمالية وبداية جديدة للعلاقات الطيبة عبر تطوير العلاقات مع كوريا الشمالية.
- قدمت حكومة داي يونج والذي تولى الرئاسة خلال الفترة من (١٩٩٨ – ٢٠٠٣) في خطابه الافتتاحي في ٢٥ فبراير ١٩٩٨ خطة عمل تتكون من ست نقاط للإصلاح يأتي في مقدمتها بدء حقبة جديدة من العلاقات بين الكوريتين تقوم على أساس من المصالحة والتعاون فيما بين الكوريتين.[١]

---

(١) نجلاء الرفاعي، "التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية "، في: عبد العزيز شادي، مدحت أيوب (تحرير)، التحولات السياسية في كوريا، **مرجع سابق**، ص١٢٥.

- عقد أول لقاء تاريخي بين الشمال والجنوب بين الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي جونج وكيم جونج إيل رئيس لجنة الدفاع الوطني بكوريا الشمالية عام ٢٠٠٠، وقد جاءت هذه اللقاءات تتويجا لسياسة ضوء الشمس التي انتهجتها حكومة كوريا الجنوبية.
- كما قام روه موهيون في ٢٠٠٧ بعقد لقاء قمة مع كيم جونج ايل رئيس لجنة الدفاع الوطني لكوريا الشمالية، وتم خلال هذا اللقاء إصدار " إعلان عن تطوير العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية".

- **يرى الباحث** أن السياسة الخارجية للدول الديمقراطية أكثر فعالية من الدول التسلطية وذلك لعدة أسباب:

١. أن النظام الديمقراطي دائما ما يكون مهتما بالرأي العام وتوجهاته وتقييمه للسياسة التي ينتهجها سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي فإن النظام السياسي سيكون حريص على إدارة السياسة الخارجية بفاعلية أكبر، ولذلك سيسعى النظام الديمقراطي دائما في إتباعه لسياسته الخارجية أن ينال الثناء والقبول والتأييد من جانب الرأي العام من أجل أن يحافظ النظام على استمراريته وبقاؤه.
٢. أن انفتاح النظام الديمقراطي، بما في ذلك عدم توافر السرية هو ميزة للنظام الديمقراطي لأنه يوفر فرصة لوجود حوار وطني حقيقي حول قضايا السياسة الخارجية، وهو ما يضمن مناقشة جادة للقضايا والتوصل إلى أفضل الحلول المطروحة، وبالتالي تتحقق الفعالية في إدارة السياسة الخارجية.
٣. أن الجهات التي تمد القائد السياسي بالمعلومات لن تخشى من عرض كافة الحقائق والمعلومات حتى تلك التي تخالف وتتناقض مع تصوراته وتوجهاته وعقائده، وبالتالي ضمان صحة المعلومات وعدم تزيفيها، وهي تلك المعلومات التي يحصل عليها القائد السياسي والتي يتم بناء عليها اتخاذ القرار.

• **أن النظم الديمقراطية تتسم بقدر من الاستمرارية والثبات في سياستها الخارجية**، إذ أن السياسة الخارجية التي تنتهجها لا ترتبط ارتباطا وثيقا بشخص القائد، وإنما هي تعبر عن المصالح القومية بالأساس، وبالتالي فإنه من المستبعد أن تتغير السياسة الخارجية للدول الديمقراطية بتغير القادة، فقد أثبتت الدراسة – بالتطبيق على كوريا الجنوبية كحالة دراسية – أن النهج الذي تتبناه كوريا الجنوبية في سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية يتسم بالاستمرارية، بينما يترتب على تغير القادة تغير في بعض آليات وميكانزيمات السياسة الخارجية، بينما يظل هدف السياسة الخارجية ومضمونها ثابتا، وذلك على خلاف الدول التسلطية التي تغير سياستها الخارجية تغير جذري بتغير القائد، ذلك لأن السياسة الخارجية في تلك الدول يسيطر عليها تماما القائد، وهو الذي يهيمن على عملية صنع واتخاذ القرار وتختلف أيضا باختلاف تصوراته وعقائده ومصالحه ومصالح نظامه وانتماءاته وتحالفاته الخارجية مع بعض الدول لكي يضمن لنظامه التأييد والشرعية لبقائه واستمراره، وبالتالي يحدث تغير جذري في السياسة الخارجية بمجرد قدوم قائد سلطوي جديد للحكم.

** ** **

المراجع

أولا : باللغة العربية

أ. الكتب:

١. أحمد طه محمد، "آثار التحولات الدولية على السياسة الخارجية الكورية"، في: نيفين حليم مصطفي (تحرير)، **السياسة الخارجية الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨).

٢. السيد صدقي عابدين، "العلاقات بين الكوريتين"، في: هدى ميتكيس (تحرير)، **العلاقات الآسيوية – الآسيوية**، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧).

٣. إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا "، في : محمد سليم، صدقي عابدين (محرران)، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٠).

٤. أمل عبد الحميد، " صنع السياسة الخارجية الكورية "، في: نيفين حليم (محرر) ، **السياسة الخارجية الكورية**، (مركز الدراسات الآسيوية : جامعة القاهرة، ١٩٩٨).

٥. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٦. بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، ط ٩، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٠).

٧. جمال عبد الجواد، **التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس**، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٨).

٨. حسين توفيق إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ٢٠٠٦).

٩. جابريل الموند، ج. بيغهام باول الابن، احمد حمودة (مراجعة)، **السياسة المقارنة : دراسات في النظم السياسية العالمية**، (القاهرة : مكتبة الوعي العربي، ١٩٨٠).
١٠. حسن صعب، **علم السياسة**، (بيروت : دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٧٦).
١١. خديجة عرفة، "واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا"، في: هدى ميتكيس (تحرير)، **التحول الديمقراطي في كوريا**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧).
١٢. دورثي بيكلس، زهدي جار الله (ترجمة)، **الديمقراطية**، (بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٢).
١٣. رضا محمد هلال، "الإطار التاريخي لتطور النظام السياسي الكوري في الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٩٣"، في: عبد العزيز شادى، مدحت أيوب (تحرير)، **التحولات السياسية في كوريا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية ٢٠٠٢).
١٤. روي مكريدس، حسن صعب (ترجمة)، **مناهج السياسة الخارجية** ، (بيروت: نييورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦).
١٥. سامح فوزي، **دور الدولة الكورية في التنمية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٥).
١٦. شادية فتحي، "محددات عملية صنع السياسة العامة في كوريا"، في: كمال المنوفي (تحرير)، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦).
١٧. صلاح الدين حافظ، **الديمقراطية والثورة : مأزق العالم الثالث**، (القاهرة : مطابع مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٤).

١٨. كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني (تحرير)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي جامعة القاهرة : ٢١-٢٢ يونيو ٢٠٠٥**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥).
١٩. عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة : الكتاب الأول التحليل السياسي : كيف تكتب بحثا أو رسالة ؟**، (القاهرة : مكتبة الآداب، ٢٠٠٤).
٢٠. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري : بين ارث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١ – ٢٠١٠، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠).
٢١. محمد السيد سليم، **تأميم شركة قناة السويس: دراسة في عملية اتخاذ القرار**، (القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٢).
٢٢. ، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨).
٢٣. ، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية).
٢٤. محمد محمود ربيع، **مناهج البحث في العلوم السياسية**، (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٠).
٢٥. محمد سعيد أبو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، في: مصطفي كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة (محرران)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦).
٢٦. ، دور الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في كوريا الجنوبية، في: هدى ميتكيس، خديجة عرفة (تحرير)، **النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧).

٢٧. مصطفي علوي (تحرير)، **المدرسة المصرية في السياسة الخارجية: أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية : القاهرة ١٣-١٥ يناير ٢٠٠١**، المجلد الأول، (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢).
٢٨. مصطفي كامل السيد (تحرير)، **الإصلاح السياسي في الوطن**، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦).
٢٩. نجلاء الرفاعي، " التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية "، في: عبد العزيز شادي، مدحت أيوب (تحرير)، **التحولات السياسية في كوريا**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢).
٣٠. ، "الحوار الكوري – الكوري"، في: السيد صدقي عابدين (تحرير)، قضية الوحدة الكورية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩).
٣١. نيفين حليم صبري (تحرير)، **السياسة الخارجية الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٨).
٣٢. ، " رؤية كوريا الجنوبية للوحدة " ، في : السيد صدقي عابدين (تحرير)، **قضية الوحدة الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩).
٣٣. ، "الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة في كوريا"، في: مدحت أيوب (تحرير)، كوريا والعولمة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢).
٣٤. هدى ميتكيس، **العلاقات المصرية الكورية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦).
٣٥. ، خديجة عرفة محمد (تحرير)، **النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥).

ب. الدوريات:

١. أماني محمود فهمي، "أبعاد الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية"، **السياسة الدولية**، عدد ٩٢ (أكتوبر ١٩٨٨).
٢. جمال الدين علي، " واقع ومستقبل شبه الجزيرة الكورية "، **السياسة الدولية**، عدد ١٠٨ (ابريل ١٩٩٢).
٣. شاهيناز محمود أبو سريع، "صحوة الاتجاه المضاد للأمركة في كوريا الجنوبية في عهد الرئيس بوش"، قراءات إستراتيجية، عدد ١٢٩ (٢٠٠١).
٤. علاء سلام، " كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية "، **السياسة الدولية**، عدد ٩٢ (أكتوبر ١٩٨٨).
٥. فتحي حسن عطوة، "المسألة الكورية ونتائج جولتين من الحوار"، **السياسة الدولية**، عدد ٩٠ (أبريل ١٩٨٧).
٦. محمد الأنور محمد حسانين، "الكوريتان: عودة إلى أجواء الأزمة"، **السياسة الدولية**، عدد ١١٧ (يوليو ١٩٩٤).
٧. ، "كوريا: ما بعد إيل سونج"، **السياسة الدولية**، عدد ١١٨ (أكتوبر ١٩٩٤).
٨. محمد مصطفي شحاتة، "حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين"، **السياسة الدولية**، عدد ١٠٩ (يوليو ١٩٩٢).
٩. ناهد عز الدين، "مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي"، **مجلة النهضة**، المجلد الخامس، العدد الأول (يناير ٢٠٠٥).

ج. الرسائل العلمية:

١. احمد جمال عبد العظيم، " التحول الديمقراطي في الصين "، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).

٢. ابتسام علي مصطفي، " التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ – ديسمبر ٢٠٠٤"، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧).
٣. إجلال رأفت، " ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا ١٩٨٦ – ١٩٩٦ : دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج "، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).
٤. إسراء احمد إسماعيل، " تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ١٩٩١ – ٢٠٠٧"، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩).
٥. إيمان احمد عبد الحليم مهدي، " التحول الديمقراطي والأمن القومي : مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١ – ٢٠٠٥"، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨).
٦. إيمان فخري أحمد، تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية في الفترة من ١٩٦١–٢٠٠٨، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١).
٧. أميرة إبراهيم حسن دياب، " التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ١٩٩٢ – ١٩٩٨"، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢).
٨. عاطف سمير فهمي إمام، " التجربة الديمقراطية في البحرين : دراسة في عقبات التحول الديمقراطي ١٩٩٩ – ٢٠٠٤"، **رسالة ماجستير،** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩).
٩. علي سعيد صميخ المري، " التحول الديمقراطي في دولة قطر (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) "، **رسالة دكتوراه،**(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦).
١٠. نورهان السيد الشيخ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ – ١٩٩١)

والجمهورية الروسية (١٩٩١- ١٩٩٦) "، **رسالة دكتوراه**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠).

١١. عبد الكريم لاني، " المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب ١٩٩٢ – ١٩٩٨"، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).

١٢. لمياء سيد كامل، تأثير الانتخابات البرلمانية في مصر عام ٢٠٠٥ على عملية التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠).

١٣. محمد عز العرب محمد منيب، " النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في البحرين ١٩٩٢ – ٢٠٠٢"، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨).

١٤. مبارك مبارك أحمد عبد الله، " التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات "، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦).

١٥. محمد سالمان محمد سالمان طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : ١٩٩٨).

١٦. مي عبد الرحمن محمد غيث، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدرات النووية لكوريا الشمالية (١٩٩١- ٢٠٠٧)، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩).

١٧. نجيب احمد الغراس، " صنع قرار السياسة الخارجية اليمنية : دراسة في موقف اليمن تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١"، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

١٨. نجلاء الرفاعي البيومي الرفاعي، " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان "، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧).

١٩. نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ – ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ – ١٩٩٦)، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠).

ثانيا: باللغة الانجليزية:

A) Books:

1. Alastair, Smith. " Diversionary foreign policy in democratic systems" , (international studies quarterly, March 1996).
2. Alnahas, Ibraheem mahmoud Yaseen. "Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign policy : The Role of International and Domestic Political Factors in Shaping the Iranian Foreign policy , 1979 - 2006" , (Morgantown , West Virginia , 2007).
3. B. Huxsoll , David. "Regimes , Institutions and Foreign policy Change" , (West Virginia University , 2003).
4. Chaibong, Hahm. " South Korea's miraculous democracy, Journal of Democracy Volume 19, Number 3 July 2008" , (National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press, 2008).
5. Chung ,Chien-peng (C.P.) . " Democratisation In South Korea And Taiwan: The Effect Of Social Division On Inter-Korean and Cross-Strait Relations "

, (Institute of Defence and Strategic Studies , Singapore , MAY ٢٠٠٢).
6. C.Nahm, Andrew. " Korea : Tradition and Transformation : A History of the Korean People " , (Hally: Western Mchigian University Press, 1988).
7. Choo, Yong Shik. **South Korea's Foreign Policy: National Division and Its Implications for US-ROK Alliance, (The School of Advanced International Studies, the Johns Hopkins University).**
8. D. Levin , Norman and Han ,Yong-Sup . " Sunshine in Korea , The South Korean Debate over Policies Toward North Korea " , (Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, rand 2002).
9. E Bedeski, Robert. The Transformation of South Korea, Reform and Reconstruvture in the siexth Republic under Roh Tae Woo, 1987-1992, (London: 1994).
10. F. Hermann , Charl. " when governments choose to redirect foreign policy ", international studies quarterly, March 1990.
11. Gaubatz , Kurt Taylor. " democratic states and commitement in international relations" , (the 1o foundation and the massachsetts institute of technology , 1996) .
12. K. Holsti. "Restructing foreign policy : a Neglected Phenomenon in foreign polcy theory" , (London : George Allen and Union , 1982).

13. Ko, Park.and Kim. "Democratization and Foreign Policy Change in The East Asian NICOs", in: Charl F. Hermann , " changing course: when governments choose to redirect foreign policy" , (international studies quarterly, March 1990.
14. Lippmann, Walter. "The Public Philosophy", (New York: Mentor books , 1955).
15. RYU, Yongwook. "Ideological Generations and Foreign Policy Preference Formation: The Korean War, Democratization and Korea's Foreign Policy Change 2003-2007" ,(Harvard University, n.d)
16. Prk, Tong Whan , Won Ko- Dae, and Kim, Kyu-Ryoon." Democratization and Foreign Policy Change in the East Asian NICs", in: A.Rosati, Jarel, and others (editors) Foreign policy Restructing : How government Respond to Global Cange ", university of south Carolina press, 1998.
17. Samuel p, Huntington. "The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century" , (University of Oklahoma Press: Norman and London , 1992).
18. S.Goldstein , Joshua. "international relations" , (new york: Longman , 2003).
19. Seifudein, Adem." Democratic Peace Theory and Africa's international relations" , (Institute of Global Cultural Studies Binghamton University , n.d).

20. Stone, Donald Macdonald. "The Korean Contemporary Politics and Society", (Boulder - Colorado, Westview press, 1988).
21. Whight , Edward Reynolds (ed) , "Korean politics in Transition " , (USA: University of Washington press , 1975).
22. Wright , Quincy " A Study of War 2nd" (Chicago, IL: University of Chicago Press,1965).
23. Yong , Sung Chal. "The North and South Korean Political System : A Comparative Analysis" , (Seoul: Westview press , Seoul press , 1994).

B) Unpublished paper:

1. Alem?n, José. Social "Movements and Democratic Consolidation in South Korea", 1987-1999, Prepared for delivery at the 2004 Annual Meeting of the American Political Science Association, September 2 - September 5, 2004.
2. Eidenfalk , Joakim. "Towards a New Model of Foreign Policy Change" , Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association conference, (University of Newcastle 25-27September2006).
3. G. Tully, David. "How Koreans Think and Feel about Foreign Policy, and Why", Prepare for the Conference of the Midwest Political Science Association, April 22, 2006.

4. Han, Dong-ho. "The Problem of Korean Reunification: Scenario Methodology and its Implications for Northeast Asian Security", Paper prepared for the MPSA annual meeting , April 2-5, 2009, (University of Nebraska-Lincoln, Department of Political Science).
5. He, Kai. "Indonesia's Foreign Policy after Suharto: International Pressure, Democratization, and Policy Change", Prepared for the 46th Annual International Studies Association Convention at Honolulu, Hawaii, Arizona State University: March 1-5, 2005.
6. Kim, Tae-Hyung, "A Medium State's Foreign Policy: The Case of South Korea",
A paper prepared to present at the Annual Conference of the Midwest Political Science Association in Chicago, IL, on April 5, 2008.
7. M. Lind, Jennifer. "Democratization and Stability in East Asia", Paper prepared for delivery at the 2004 Annual Meeting of the American Political Science Association, September 2-5, 2004, Chicago.

8. Saxer, Carl J. "Globalization and the Linkage of Domestic and Foreign Policy in South Korea", Paper Prepared for Presentation at the

International Studies Association Annual Convention New Orleans, Feb. 16-20, 2010.

9. M.Suh, Susan. "Growing Pains Explaining recent changes in South Korea's threat perception of North Korea", Paper prepared for presentation at 2005 Annual Meeting of Midwest Political Science Association, Chicago, April 7-10, 2005.
10. Young-Chul Cho. International Environments, "State Identity, and South Korea's National Security: Focusing on the Sunshine Policy (1998 - 2003)", paper prepared for presentation at the 48th ISA Annual Convention in Chicago, USA.

C) periodicals:

1. Chang, Dai- JOONG. " The End of Cold War and the Future of South Korean- Japan Relations", Korea and WORLD Affairs Quarterly, Vol. 16, No.3, (Fall 1992).
2. Chung, Chien-peng. "Democratization in South Korea and Inter-Korean Relations", Pacific Affairs, University of British Columbia, Vol. 76, No. 1 (Spring, 2003).
3. Robertson, Jeffrey. "The Anti - American Blowback from Bush's Korea Policy", Foreign Policy in Focus Policy Report, (January 2003).
4. Hermann, Margaret G. "Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders", International Studies Quarterly, vol.24, No.1, (March 1980).

5. Halm, Chaibong. "Preparing for the 21 st century: Korea Political and Social Reform", Korea and World Affairs Quarterly, Vol.xx, No. 1, (spring 1996).
6. Hamilton , Nora, & Me, Kim Eun. " Economic and Political Liberalization in South Korea and Mexico" , Third World Quarterly, vol. 14, N. 1 (1993).
7. Kwang, Woon Kim. " Five Years of Democratization : Facts and Fiction ", Korean focus , vol. 1, No. 1, (1993).
8. Jaung , Hoon. " Foreign Policy and South Korean Democracy: The Failure of Party Politics" , Taiwan Journal of Democracy , (2005).
9. J. Dixon, William. "Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict "Democracy and Compromise in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992," Journal of Conflict Resolution , (April 1998)
10. Lee, Sangmook." Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea ", Taiwan Journal of Democracy, Volume 3, No.1, July 2007.

11. Lake, David. "Powerful Pacifists"; in : Dan Reiter and Allan C. Stam III, "Democracy, War Initiation, and Victory," American Political Science Review, 92:2 (June 1998)

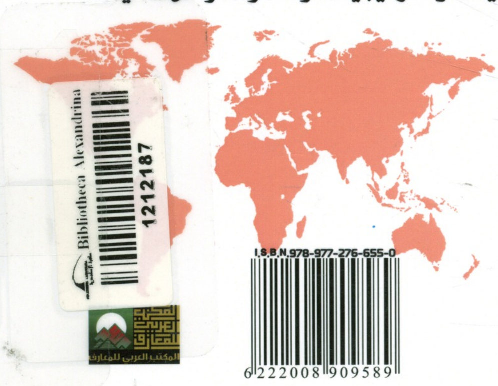
12. Wook - Park Chan. " Characteristics of Korean Parliamentary Politics " , Korean focus, vol. 4, No.2 , (1996).
13. William J. Dixon. "Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict "Democracy and Compromise in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992," Journal of Conflict Resolution, 42:2 (April 1998), pp. 210-230.

** ** **

الفهرس

هذا الكتاب

يشهد عالمنا العربي الآن موجة من موجات التحول الديمقراطي التي بدأت باندلاع الثورة في تونس في 2011 م ثم ما لبث وأن انتقلت كما تنتقل النار في الهشيم إلى باقي بلدان الوطن العربي مثل: مصر- اليمن- ليبيا- وسوريا. وبالرغم من أنه يصعب الجزم في الوقت الراهن بمخرجات ونتائج عملية التحول تلك حيث شكل النظم السياسية الوليدة وطبيعة انتماءاتها وولائها وطبيعة السياسات الخارجية المنتهجة. ففي هذا السياق. فأنه يمكن الاستفادة بتجارب دول سابقة في عملية التحول الديمقراطي وما أفضت إليه من نتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي. وإن كان لكل حالة سماتها الخاصة ونتائجها. وبصفة عامة فأن أغلب الدراسات والأدبيات التي تناولت قضية التحول الديمقراطي ركزت بالأساس على أثر التحول الديمقراطي داخليا من حيث شكل نظام الحكم والعلاقة بين المجتمع والدولة وطبيعة السياسات الداخلية المنتهجة. وأغفلت الكثير من هذه الدراسات أثر تلك العملية على السياسة الخارجية للنظم السياسية التي تتمخض بعد عملية التحول الديمقراطي من حيث آلياتها واستراتيجياتها ومضمونها ومدى فعاليتها.



I.S.B.N.978-977-276-655-0
6222008909589
المكتب العربي للمعارف